

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

التحليل المكاني والزماني للجريمة والمجرمين في إقليم الشمال من المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد الطالبة

أروى سعيد حامد بني صالح

إشراف

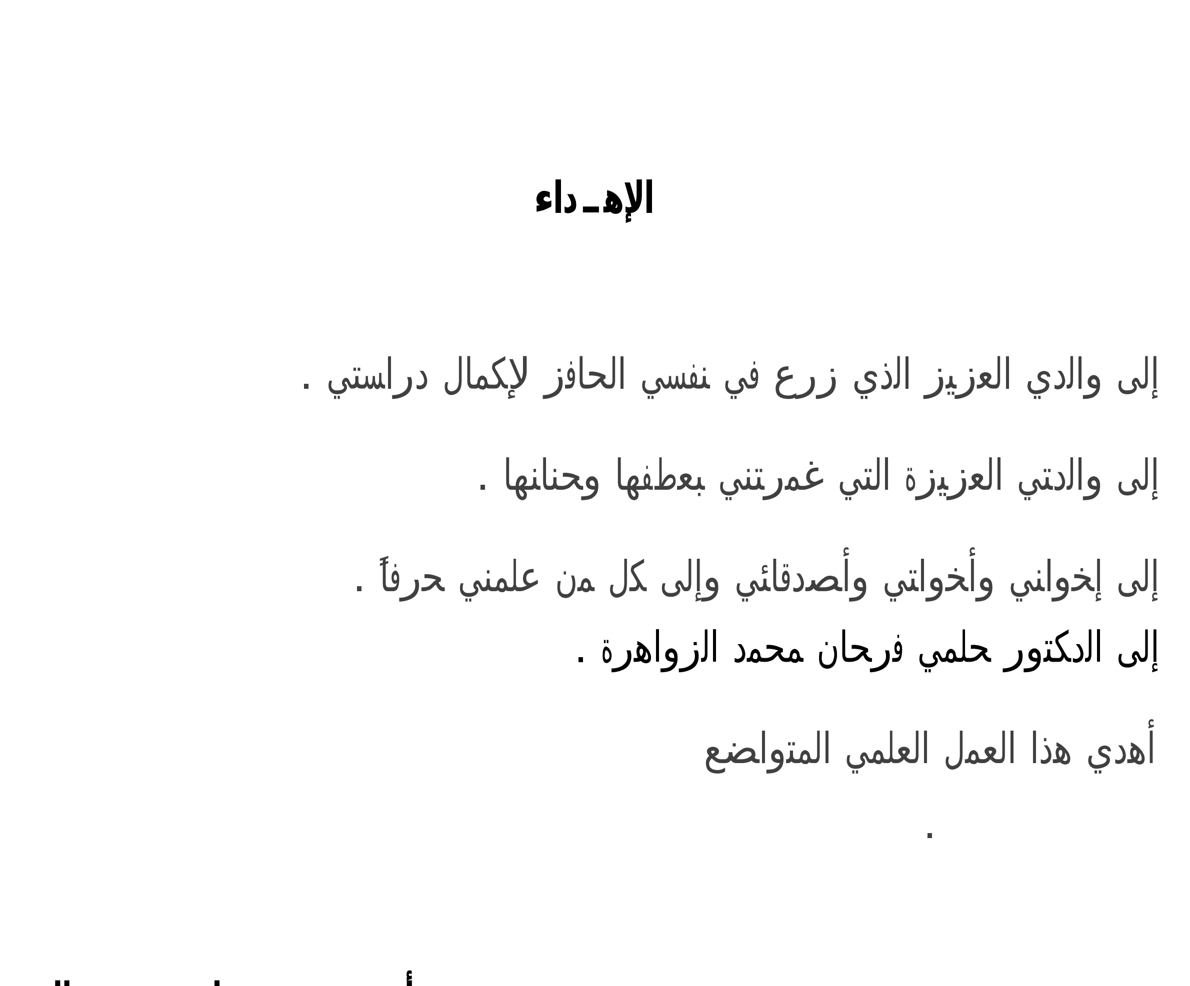
الأستاذ الدكتور عايد الوريكات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــة

الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم جريمة

جامعة مؤتة، 2011



الإهـداء

إلى والدي العزيز الذي زرع في نفسي الحافز لإكمال دراستي .

إلى والدتي العزيزة التي غمرتني بعطفها وحنانها .

إلى إخواني وأخواتي وأصدقائي وإلى كل من علمني حرفاً .

إلى الدكتور حلمي فرحان محمد الزواهرة .

أهدي هذا العمل العلمي المتواضع

.

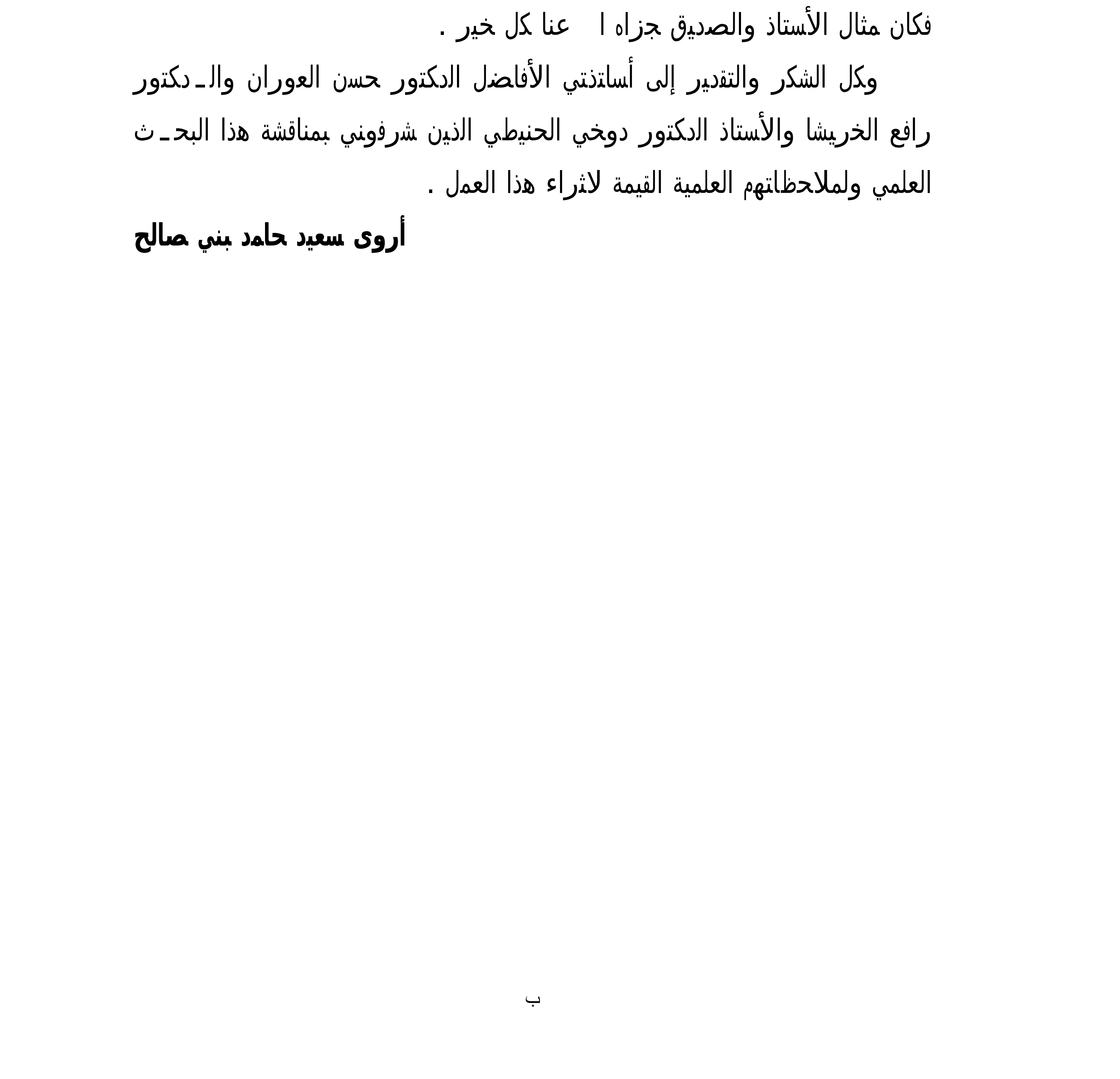
أروى سعيد حامد بني صالح

الشكر والتقدير

الحمد رب العالمين حمداً كثيراً على فضله ودوام نعمه الذي وفقني لانجاز هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام خير خلقه وعلى آله وأصحابه أجمعين. ويطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر العرفان إلى أستاذي الدكتور عايد الوريكات المشرف المعطاء الذي قدم لي كل العون والمساعدة والارشاد من خلال علمه الغزير وثقافته الواسعة وخبرته الكبيرة لاتمام هذه الرسالة فكان مثال الأستاذ والصديق جزاه ا عنا كل خير .

وكل الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل الدكتور حسن العوران والدكتور رافع الخريشا والأستاذ الدكتور دوخي الحنيطي الذين شرفوني بمناقشة هذا البحث العلمي ولملاحظاتهم العلمية القيمة لاثراء هذا العمل .

أروى سعيد حامد بني صالح



فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة المخططات والخرائط

قائمة الملاحق

الملخص

التحليل المكاني والزماني للجريمة والمجرمين في إقليم الشمال

(2000-2009)

أروى سعيد حامد بني صالح

جامعة مؤتة، 2011

هدفت الدراسة إلى التعرف على المحددات المكانية والزمنية للجريمة في محافظات الشمال. ولتحقيق هذا الهدف تم تطوير أداة استبيان مغلقة جمعت بواسطة المسح الشامل من جميع مجتمع الدراسة المتعلق بالسجناء في سجون محافظات الشمال والبالغ عددهم 267 سجين. كما استخدمت طرق الإحصاء الوصفي والتحليل التمييزي المتعدد المتدرج ومربع كاي في الإجابة على تساؤلات الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها:

1) أن أكثر من نصف الجرائم التي دخل بسببها المجرمين السجون في إقليم الشمال كانت الجرائم الواقعة على الأموال، ثم الجرائم الواقعة على الأشخاص، فجرائم أمن الدولة بالمرتبة الثالثة.

2) إن التوزيع الجغرافي للجريمة بإقليم الشمال كان: في محافظة أربد وفي لواء قصبة أربد ومدن أربد ولواء ومدينة الأغوار الشمالية وبالتحديد منطقة الإسكان ومنطقة الحمام، والحي الغربي.

وفي لواء ومدينة الرمثا وبالتحديد في الحي الشرقي .وفي لواء ومدينة الكورة وبالتحديد في كفر الما، ودير أبي سعيد، وفي لواء ومدينة بني عبيد.

أما نسبة الجرائم المرتكبة في محافظة المفرق فقد كانت في لواء قصبة المفرق توزعت على مدينتي المفرق وبلعما بالتحديد .وفي محافظة جرش كانت في لواء قصبة ومدينة جرش توزعت على مدينتي جرش، وسوف .وفي قصبة عجلون توزعت على مدينتي عجلون وعنجرة.

3) تتركز الجرائم بشكل أساسي في فصلي الصيف والشتاء حيث أن نسبة الجرائم تزداد من شهر أيار حتى تصل إلى قمتها في شهر تموز فتعاود الانخفاض، ثم

الشتاء حيث تصل نسبة الجرائم إلى مستويات مرتفعة في شهر كانون الثاني ولكن تبدأ بالانخفاض التدريجي إلى شهر أيار، وترتفع في وقت الظهيرة وبالتحديد الساعة الثانية عشر، وفي ساعات الصباح الثانية والخامسة صباحاً، ووقت المساء الساعة الثامنة، إلا أن نسبة وقوع الجرائم في الساعة السابعة صباحاً، والساعة الرابعة مساءاً تعد منخفضة.

4) أما المسافة المقطوعة بين موقع إقامة الجاني وحدوث الجريمة فقد كانت في الغالب أكثر من30 كم أو أقل من5 كم، بينما كان أدناها للمسافة من 20 إلى 30كم، وكانت وسائل المواصلات المستخدمة للوصول إلى مكان حدوث الجريمة هي: السيارة الخاصة أو المشي على الأقدام أو وسيلة مواصلات أخرى مثل المستأجرة أو سيارة مسروقة.

Abstract

Setting And Carnal Analysis for Crime and Criminals in the Northern Region : From (2000- 2009)

Arwa Sae'eed Hamid Bani Salih

Mu'tah University

The current study aimed to identify the setting and carnal determinants for crime in the northern municipalities in Jordan . To achieve the goal of the study, a n ended questionnaire which was collected using the comprehensive surveying from the society of the study in of the northern municipalities' prisons who were 276 prisoners was constructed .

Also, descriptive analyzing methods, gradual-multiple difference analysis and kay squares were used to answer the questions of the study .

The study revealed a group of results among them were :

1- More than half of the crimes that lead criminals to prisons in the northern region were the financial crimes, followed by crimes committed against people and finally the crimes .

2- The geographical distribution for crime in the northern region was as follows: Irbid municipality, Irbid department, Irbid cities, the city of the northern Ghour, in particular in Al-Iskan region, Al-Hamam region, and the western neighborhood .

Andn the department and city of Ramtha, and in particular in the eastern neighborhood, and in the department and city of Al-Koura, in particular in Kufr Al-Ma' region, Dier Abi Sa'ied, and the department and city of Bani Obaid .

For the proportion crimes committed in Al-Mafraq municipality, they centered in the department of Al-Mafraq and distributed on Al-Mafraq and Bala'ma cities in particular, and for the municipality of Jerash, crimes were centered in the department and city of Jerash , and souf , and finally comes Ajloun department, as crimes there centered in Ajloun and A'njara cities .

3- Crimes were centered basically in summer and winter as the proportion of them increases from May to reach the peak in June and then decreased gradually . For the winter, the levels of crimes reach a high percentage in January but gradually start decreasing in May. In addition, crimes increase at noon time at 12 o'clock in particular, and at morning at 2 and 5, and at 4 in the morning crimes are low .

4- For the distance between the place were the criminal resides and the occurrence of the crime, it was almost more than 30km or less than 5km, while the lowest distance we from 20 to 30km, and for the mean of transportation used to reach the place of the crime were , the own car, walking , or any other mean such as a rented car or a stolen one .

الفصل الأول
خلفية المشكلة وأهميتها

1.1 المقدمة:

إن الاهتمام بظاهرة الجريمة وأسبابها بدأ منذ أن عرف الإنسان الجريمة، إلا أن الدراسات البحثية لم تأخذ صورتها العلمية إلا بعد ظهور مدارس علم الإجرام الحديثة في أواخر القرن الثامن عشر وتطور بشكل ملحوظ في أوائل القرن العشرين (البشري،1997)

تعتبر الجريمة إحدى المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها مختلف الشعوب أياً كانت ثقافتها ومهما بلغ تقدمها، وهي من المشكلات التي لها مخاطرها، تبعاً للكثير من التغيرات المجتمعية السائدة من نواحي اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وكثرة التعقيدات التي يواجهها الأفراد والجماعات على حد سواء.

والجريمة هي أكبر صور العصيان على النظام الذي يكفله القانون، كما أنها أبرز مظاهر الخروج على قواعد الانضباط في المجتمع ومعنى هذا أن الجريمة هي الأخرى قديمة قدم القانون والمجتمع .وإذا كان وجود القانون ملازماً لوجود المجتمع، فإن الجريمة هي الأخرى تلازم هذا الوجود، ذلك أن الجريمة – في أبسط وصف لها – هي خروج على النظام الذي يضعه القانون وقواعد القانون التي تضع أسس هذا النظام هي ذاتها التي تحكم جزاء الخروج على النظام القانوني، أي تحدد الجزء على اقتراف الجريمة (الزواهرة ،2010)

وازدادت نسب الجرائم في معظم المجتمعات، خاصة تلك التي تسمى بالمتقدمة، وقد أخذت هذه المجتمعات تعاني من زيادة نسب الجرائم بين صفوف أفرادها، حيث أن الجريمة تقع بمعدل كل دقيقة على الأقل وهي متنوعة، ومن أسباب ارتفاع معدل الجريمة: الزيادة السريعة في أعداد الجماعات البشرية على الأرض، وزيادة احتياجات الأفراد من المواد الضرورية للحياة وبقاء الإنسان سليما معافى مثل الطعام، والملابس، والزواج، والعلاج، وغيرها كالطمع والجشع وسوء التكيف والفقر، وتأثير ضغوط داخلية (نفسية وخارجية) تجبر الفرد على فعل مخالف للقانون، وضياع الروابط

الاجتماعية والإنسانية والتنكر لها، وعبث الإنسان في العقل كشرب الخمور وتعاطي المخدرات، وعدم تحكيم كتاب ا في النزاعات القائمة بين الأفراد، وفقدان روح التسامح بين المتنازعين لأن الحلم سيد الأخلاق، وسيطرة الأطماع المادية على النفس، والأنانية وحب الذات، والحسد ومعاداة الآخرين بدافع غريزي نتيجة أمراض عقلية ونفسية واجتماعية، والمشاعر المكبوتة التي تدور داخل النفس وإخفاءها الذي يؤدي إلى حجب الثقة عن الأفراد أنفسهم ومشاعرهم وسلوكهم تجاه الآخرين (غنيم، 2004)

ولعل العوامل الطبيعية لها أثر في ظهور الجريمة، فالطبيعة الجبلية والـوعرة للمكان تساعد على ارتكاب الجرائم لسهولة اختفاء المجـرمين وصـعوبة القـبض عليهم، بينما في السهول تقل نسبة ارتكاب الجرائم، كما بينت بعض الدراسـات أن بعض الجرائم الواقعة على الأشخاص ترتكب خلال الصيف إذ تتناسب طردياً مـع ارتفاع درجة الحرارة (عبد الستار، 2008م)

لذا كان لا بد من الاهتمام بموضوع الجريمة، فقد أولـى علمـاء الجريمـة والاجتماع للاهتمام بهذا النوع من المشكلات الاجتماعية، بالإضافة إلى علماء النفس الذين ساهموا بنظرياتهم نحو دراسة السلوك المنحرف لتفسير الجريمة والحـد مـن ارتكابها هذا بالإضافة إلى تدخل علم الجغرافيا في هذا المجال .وظهـور نظريـات جغرافية الجريمة التي تبحث في تشكل الجريمة جغرافياً، ومواطن تجمعهـا وأثـر المحيط على اجتذاب الجناة نحو تحقيق أهدافهم .

ومن الحقائق الهامة، أن الإجرام يرتبط من حيث النوع والكمية، بفئات العمر المختلفة، وذلك لأن الإنسان يمر بمراحل عديدة يتأثر من خلالها بمؤثرات داخلية نفسية وعضوية، وأخرى خارجية، واجتماعية واقتصادية وبيئية تؤثر في سلوكه . (المهيرات، 2000م)

2.1 مشكلة وتساؤلات الدراسة:

إن هذه الدراسة لا تنظر إلى الجريمة بمعزل عن الإطار الاجتماعي والبيئي الذي تنتمي إليه، باعتبار أن الجريمة سلوك يتطلب بيئة اجتماعية معينة تُغذي هذا النوع من

السلوك، وتهيئ له المناخ المناسب لينمو ويسهل حدوثه وبشكل أكثر تحديداً تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

السؤال الأول: ما هي أكثر أنواع الجرائم المرتكبة من قبل السجناء في سجون إقليم الشمال؟

السؤال الثاني: ما هو الدافع الرئيس لارتكاب الجاني للجريمة؟

السؤال الثالث: ما هي المحددات المكانية لحدوث الجريمة حسب نمط الجريمة؟

السؤال الرابع: ما هي المحددات الزمنية لوقوع الجريمة حسب نوع الجريمة؟ هل تختلف معدلات وقوع الجرائم باختلاف فصول السنة، أو شهور السنة أو ساعة حدوثها؟

السؤال لخامس: ما هي محددات الجريمة حسب نمط الجريمة والمسافة المقطوعة للوصول إليها؟ هل يوجد اختلاف في المسافة المقطوعة من مكان سكن الجاني إلى مكان حدوث الجريمة باختلاف أنماط الجرائم؟ وما هي وسيلة الوصول إلى موقع الجريمة؟

السؤال السادس: هل يوجد شركاء مع الجاني أثناء ارتكابه الجريمة وما درجة العلاقة التي تربطه بهم؟

السؤال السابع: هل الجناة في سجون الشمال نادمون على ارتكابهم للجريمة؟

السؤال الثامن: ما هي المحددات الاجتماعية والاقتصادية لاختيار مكان وزمان الجريمة؟

3.1 أهمية الدراسة:

تنطلق أهمية الدراسة من خلال استغلال نتائجها في تحديد مكان ووقت ارتكاب الجريمة لتوقع حدوثها في الزمان والمكان حسب نمط أو نوع الجريمة المرتكبة كما يمكن تحديد أو توقع مكان سكن الجاني أو العلاقة بين نوع الجناية المرتكبة مع مكان سكن الجاني وتعتبر هذه الدراسة من مكملات الدراسات السابقة، فالتحليل المكاني والزماني للجريمة والمجرمين تغطي فترة زمنية لم تتناولها الدراسات السابقة في المجتمع الأردني وخصوصاً في إقليم الشمال كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية

ظاهرة الجريمة فهي تهدد الأفراد في أنفسهم وأموالهم، كما تهدد المجتمعات في أمنها واستقرارها كما تستمد هذه الدراسة أهميتها في كونها تركز على التحليل المكاني والزماني للجريمة مكان السكن للمجرم، ومكان ارتكاب الجريمة، وعلاقة الجاني بمكان ارتكاب الجريمة، ونوع الجريمة، ودوافع ارتكاب الجريمة، ووقت ارتكاب الجريمة، وكيفية الوصول إلى مكان الجريمة، وبعد مكان السكن عن مكان ارتكاب الجريمة، والشهر الذي ارتكبت به الجريمة، وعدد الشركاء في الجريمة وتركز هذه الدراسة على إقليم الشمال تحديدا، نظراً لعدم دراسة هذه الظاهرة في هذا الإقليم، فكانت معظم الدراسات متجهة نحو دراسة الجريمة وأنماطها في المجتمع الأردني ككل، ولم يكن هناك أي دراسة متخصصة في إقليم بعينه، أو بمحافظة مستقلة .

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على واقع الجريمـة فـي إقلـيم الشمال والتوزيع الجغرافي لها، ومحاولة التعرف على بعض المتغيـرات المتعلقـة بمرتكبي الجرائم، وتفسير العلاقة بين بعض المتغيرات وأنماط الجريمة ومعدلاتها .

وللوصول للتحليل المكاني والزماني للجريمة والمجرمين في إقليم الشمال، فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على ما يلي :

1. تحديد الخصائص الديموغرافية والاقتصادية والسكنية لمجتمع عينة الدراسة.
2. التعرف على أنواع الجرائم المرتكبة في إقليم الشمال ودافع ارتكابها.
3. التعرف على التوزيع الجغرافي لمكان حدوث الجرائم في إقليم الشمال على مستوى المحافظة، واللواء، والمدينة، والحي، ومكان حدوث الجريمة.
4. التعرف على التوزيع الزمني لوقت حدوث الجريمة حسب فصول وشهور السنة، والساعة التي وقعت فيها الجريمة.
5. تحديد البعد والمسافة المتعلقة بمكان وزمان حدوث الجريمة، من خلال توزيع الجريمة حسب المسافة المقطوعة من مكان سكن الجاني إلى مكان حدوث الجريمة كيلومتر مربع، ووسيلة الوصول إلى موقع الجريمة.

6. التعرف على أثر الصحبة وعدد الشركاء في ارتكاب الجريمة، ودرجة العلاقة بين الجاني والشركاء، والجاني والمجني عليه.
7. تحديد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحـددة لمكـان وزمـان ارتكـاب الجريمة.

5.1 التعريفات الإجرائية:

الجريمة: تعرف الجريمة إجرائيا لأغراض هذه الدراسة "كل فعل يعاقب عليه القانون السائد في المجتمع الأردني .

المجال الزمني: هي الفترة الزمنية التي تضمنتها هذه الدراسة الواقعة ما بين الأعوام من 1/1/2000م – إلى 31/12/2009م .

مركز الإصلاح والتأهيل : هو المكان المخصص للاحتفاظ بالأشخاص النزلاء سواء أولئك الصادر بحقهم مذكرات توقيف أو أحكام قطعية .

الخصائص الديمغرافية للأفراد: هي مجموعة من السمات للمجتمع الخاضع للدراسة (العمر، والجنس، ومستوى التعليم، والحالة الزوجية) .

الخصائص الاجتماعية للأفراد: هي مجموعة خصائص متعلقة بالوضع الأسري بالنسبة لمجتمع الدراسة .

الخصائص الاقتصادية للأفراد: هي مجموعة خصائص متعلقة بالوضع الاقتصادي بالنسبة لمجتمع الدراسة .

أنماط الجرائم: أنواع الجرائم المرتكبة مثل (الجرائم الواقعـة علـى الأشـخاص، والجرائم الواقعة على الممتلكات، والجرائم الأخلاقية، وجرائم الثقـة العامـة، وجرائم الإدارة العامة، وجرائم الإدارة القضائية، وجرائم تمس الدين والأسرة، وجرائم السلامة العامة) .

إقليم الشمال: هي المنطقة الخاضعة للدراسة وتضم أربعة من محافظات المملكـة الأردنية الهاشمية (محافظة اربد، ومحافظـة جـرش، ومحافظـة عجلـون، ومحافظة المفرق).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2 مفهوم الجريمة

الجريمة ظاهرة اجتماعية، قديمة قدم المجتمع الإنساني نفسه .فقد عرف الناس الجريمة منذ القدم واستخدموا أساليباً، وطرقاً لمحاربتها ومنع وقوعها والوقاية منها، غير أن وسائلهم في ذلك الوقت كانت ساذجة وبسيطة، يقوم معظمها على أسس ميثولوجية، أو على معتقدات دينية بدائية، أو جزاءات اجتماعية تتنافى في معظم الحالات ومقتضيات العقل والمنطق . (Nietzel, 1979)

والجريمة فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدابيراً احترازية (ليلة،.1990)

ومفهوم الجريمة في أي مجتمع إنساني يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يسود هذه المجتمعات من أخلاقيات وعادات وعقائد، إضافة إلى مدى اتجاه الحاكم وفلسفته في إدارة وتنظيم دفة الحكم في البلاد (السقا،1978)

وتعد الجريمة من أخطر المشاكل النفسية والاجتماعية التي يعاني منهـا الفـرد والمجتمع، وهي نوع من السلوك الإنساني المنحرف الذي يـنص القـانون علـى تحريمه (علي، 1997) واختلف العلماء في تعريـف الجريمـة باعتبارهـا ظـاهرة اجتماعية معقدة، تتداخل في ارتكابها عوامـل نفـسية، واجتماعيـة، واقتـصادية، وسياسية وغيرها، وذلك طبقاً لتخصصاتهم وللزاوية التي ينظرون منها إليها.

يهتم بالجريمة كل من علماء الاجتماع والقانون والنفس والانثربولوجيا .لكن تطور مفهوم الجريمة كظاهرة اجتماعية جعل منها موضوع بحث منهجي منظم يقوم به علماء الاجتماع والإجرام، ليس من جانب قانوني، بل من منظور سوسيولوجي، محوره السلوك الاجتماعي الذي يتناقض مع المعايير الاجتماعية (درويش، 1994).

يعود التفكير في الجريمة إلى القرن السادس عشر على يد المؤرخ الانجليزي توماس مور الذي لاحظ ارتفاعاً في نسبة الجريمة على الرغم من قوة العقوبة

المقررة على مرتكبيها، وعندما فسر ذلك عزاه إلى سوء الأحوال المعيشية، فحرمان الناس من سبل العيش المشروعة دفع بهم إلى ارتكاب الجريمة (شتا،1987)

أما مصطلح علم الإجرام (Criminology) فقـد اسـتخدمه لأول مـرة العـالم الأنثروبولوجي الفرنسي توبنارد (Topinard)، ثم رجل القانون الإيطـالي جـاروفلو (Garofalo) (الدوري، 1973) ومنذ ذلك الوقت تطور البحث في الجريمة حتى أثبت علم الإجرام ذاته على يد المدرسة الوضعية الإيطالية، إلى أن تبلورت الاتجاهـات النظرية المختلفة في تفسير ظاهرة الإجرام.

ولم يتوصل المتخصصون في علم الإجرام بعد إلى اتفاق حول مفهوم الجريمة، فمنهم من يرى أن الجريمة حقيقة قانونية، ينحصر مفهومها في إطار القانون، ولا خلاف بين الفقهاء على ذلك، والجريمة في نظرهم كل فعل يحرمه القانون، ويترتب على فاعله عقوبة جزائية (القهوجي، 1985) وبهذا المعنى يتميز السلوك الإجرامي عن السلوك المنحرف بتحريم القانون له وبعقوبة الجاني جزائياً .وأن التعريف منوط بالنص القانوني وموكول برمته إلى المشرع لكن هذا المنظور القانوني لا يتفق تماماً مع الأبعاد الاجتماعية للجريمة، وأن الاستناد إليه فقط يخدم تطور البحث، لاسيما أن الجريمة واقعة مادية وإنسانية قبل أن تكون واقعية (أبو عامر، 1985) لذا فدراسة الجريمة من منظور قانوني يحصر فهمها في جانب واحد والحقيقة أن الجريمة اجتماعية أكثر شمولية وتنطوي على مفاهيم فكرية ودينية وأخلاقية.

أما الفريق الآخر فينظر إلى الجريمة على أنها حقيقة اجتماعية، ويعرفها بأنها "كل فعل تعتقد الجماعة أنه مخالف لقواعد السلوك، وضار بمصلحتها الاجتماعية، ومهدد لكيانها (مطر، 1984) إلا أن القواعد الاجتماعية التي تنظم سلوك أعضاء الجماعة، وتحدد موقفها من الأفعال الضارة بمصالحها ولا تتصف بالالتزام والتجرد والعمومية، إذا ما قيست أو قورنت بالقواعد القانونية (السراج، 1981) وعلاوة على ذلك فإن التعريفات التي يقدمها هذا الفريق يكتنفها بعض الغموض، وقد يكون هذا هو السبب الذي دفع بالعالم الإيطالي جاروفالو إلى تقسيم الجرائم إلى طبيعية وغير طبيعية، فالجرائم الطبيعية متعارف على تجريمها وترتيب الجزاء الجنائي لها، لكن

الجرائم غير الطبيعية التي سماها "الجرائم المصطنعة "متعلقة بتنظيم المجتمع الحديث وتطوره، وتختلف من حيث الزمان والمكان (الصيفي، 1973)

وأكثر التعريفات شيوعاً وقبولاً في المجتمعات الحديثة، التعريف القانوني، الذي يعرف الجريمة" :بأنها ارتكاب فعل (أو الامتناع عن القيام بواجب منصوص عليه قانوناً ومعاقب عليه بمقتضى هذا القانون) "(كاره، 1992)

أما التعريف الاجتماعي للجريمة فيشير إلى أنها كل سلوك يخالف ما ترتضيه الجماعة من قيم وعادات وأعراف .فالجريمة من منظور اجتماعي هي :كل فعل لا تقبله غالبية أفراد المجتمع، ويشمل ذلك الجرائم القانونية وغير القانونية (السودي، 1996)

ومن الملاحظ أن هذا التعريف يخلط بين الجريمـة والانحـراف لأنـه يعتبـر الجريمة كل فعل ضار بمصلحة المجتمع بغض النظر فيما إذا ترتب عليـه عقوبـة قانونية أم لا ومع أن أخطار الجريمة وآثارها السلبية قد تزايدت واتـسعت بتزايـد التحولات والتغيرات الاجتماعية في المجتمعات المختلفة، إلا أن المجتمع الإنساني قد طور وسائله وأساليبه لمحاربتها والحد من انتشارها ويعتبر القانون من أهـم هـذه الوسائل وأبرزها .وفي الوقت الذي ظهر فيه القانون كقوة ضابطة ووسيلة أساسـية للحد من الجريمة والوقاية منها أو منع وقوعها معبراً بذلك عن إرادة المجتمع فقـد جاء في الوقت ذاته منسجماً مع التطور الحضاري والرقي الاجتماعي الذي وصـل إليه المجتمع الإنساني.

غير أن التطور الحضاري ذاته قد خلق ظروفاً اجتماعية واقتصادية وثقافية جديدة رافقها تطور موازٍ في أنماط الجريمة وفي أساليب ممارستها وطرق ارتكابها.

وإذا كانت دراسة الجريمة تحتل مكانة متميزة في التراث السوسيولوجي المعاصر وتشغل حيزاً واسعاً في اهتمامات علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ورجال القانون وعلماء الإجرام .فإنها في الوقت ذاته تحظى باهتمام متزايد من قبل حكومات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ولما كانت المجتمعات النامية تشهد اليوم مرحلة انطلاق الآن أو مرحلة تحول اجتماعي في نظمها الاجتماعية المختلفة وفي أنماطها الثقافية التقليدية فإنها تبدي

اهتماماً كبيراً في مجال دراسة هذه الظاهرة ونظراً لما تعكسه من آثار سلبية على حركة التغير الاجتماعي والتنمية مثل تقويض الأمن وعدم الاستقرار وإشاعة الفوضى مما يفقد المجتمع أهم العناصر الضرورية لاستمرار حركة النمو والإنتاج (ربايعة، 1985)

يتبين أن المعيار القانوني وحده لا يخدم دراسة الجريمة ولا يساهم بالتالي في تفسيرها .وكذلك المعيار الاجتماعي وحده لا يمكنه تقديم مفهوم واضح لها، ولا بد للأخذ بالمعيارين القانوني والاجتماعي معاً .فالقاعدة القانونية تستخدم للتفريق بين السلوك الإجرامي وغيره من أنواع السلوك، والقاعدة الاجتماعية تحكم سلوك الأفراد وتبين موقف الجماعة منه من خلال دراسة أسباب الجريمة وتفسيرها كظاهرة اجتماعية، وبالتالي وضع سياسة علاجية لها (السراج،1981)

2.1.2 دراسة التباين المكاني والزماني للجريمة

ركزت الدراسات الحديثة حول العلاقة بين المكان والجريمة وعلى العلاقات المصغرة بين هذين المتغيرين، وبدأت الدراسات بجهود حاولت من خلالها تحديد العلاقة بين بعض الجوانب الخاصة من تصميم المدن أو العمارة السائدة في المدينة وبين الجريمة .واتسع نطاق الدراسات والأبحاث حول العلاقة بين المكان والجريمة حيث تم دراسة خصائص المكان المادية وفرصة ارتكاب الجريمة وعلاقتها بارتكاب الجريمة، وبناءاً على الدراسات التي أجريت فإن الأمكنة هي مواقع جغرافية محددة ضمن بيئة اجتماعية أوسع، وقد يكون المكان صغيرا مثل المنطقة الصغيرة المحيطة بالصراف الآلي خارج البنك أو يمكن أن يكون المكان كبيرا مثل حي سكني كامل، أو منطقة تسوق كاملة في وسط البلد أو حتى منطقة سكنية تحتوي على مجموعة كبيرة من الشقق، وينظر إلى مفهوم المكان في معظم الأحيان بأنه عناوين محددة، وأنواع محددة من الأعمال، أو حتى الأحياء السكنية التي تحتوي على شقق سكنية (Eck & Weisburd,1995)

الجريمة كظاهرة اجتماعيه لا تحدث في كل مكان وعبر الزمن بالتكرار نفسه، فهي تتركز في أماكن وتقل في أخرى، وتزداد في أوقات وتتناقص في

غيرها .وهي تتفاقم في الأماكن التي تتوفر فيها فرص تساعد الجناة على التخفي ورصد الضحايا، وتحدث حيثما كانت الفرصة سانحة لاقتراف الجرم فالجاني يدرس المكان وخصائصه التي يمكن استغلالها، ويتابع الضحية لمعرفة سلوكها، وعلى ضوء المعلومات التي يجمعها عن هذين الجانبين وبعد الربط بينهما يختار الوقت المناسب لاقتراف الجريمة .فالجريمة، عدا القليل منها، هي فعل مدروس مهيأة مستلزمات تنفيذه مسبقا، إنها تخطيط Planning وبسبق الإصرار والترصد.

لوحظ التباين المكاني والزمني لحدوث الجريمة منذ الأزل، لكن كموضوع لدراسات أكاديمية ,فإنه يرجع إلى القرن التاسع عشر .حيث قسم بارتنيكي Bartnicki في مقاله الموسوم" مدخل إلى جغرافية الجريمة "دراسات التباين المكاني للجريمة إلى ثلاثة مجاميع هي :

1. دراسات القرن التاسع عشر (1880 – 1829) حيث كان التركيز على الخـرائط التوضيحية للتباينات المكانية لتكرار حدوث الجريمة .تبعتها دراسات عن تبـاين الأقاليم في الجريمة من حيث التكرار والزمان، وقد استمر الحال هكـذا حتـى عشرينيات القرن العشرين. وقد أطلق على هذه الدراسات بالمدرسة الجغرافيـة لاهتمامها بالتباين بين مختلف المناطق الجغرافية ومحاولة تفسيره على أسـاس اختلاف خصائص المناطق والأقاليم والأزمنة.
2. فترة سيادة منهج مدرسة شيكاغو البيئية، وما رافقها من اعتماد الأساليب الكمية في الوصف وتحليل العامل البيئي .Ecology factors ويقـسمها الـبعض إلـى مرحلتين، ترتبط الأولى بما يعرف بالبيئـة البـشرية Human Ecology مثـل نموذج برجس عن التركيب الداخلي للمدينة والتطبيقات التي تبعتـه والمرحلـة الثانية بدأت من خمسينيات القرن العشرين حيث تطورت التقنيات التحليلية التي ساعدت في تحليل العلاقات البيئية المعقدة مستفيدة من عـدد غيـر قليـل مـن البرمجيات الإحصائية المخزنة في الحاسب الإلكترونـي وتـوفر الإحـصاءات الرسمية لعدد كبير من المتغيرات على مستوى وحدات إحصائية صغيرة (2500) نسمة كمعدل على ضوء تحليل البيانات المتوفرة بتقنيات متقدمـة أمكـن رسـم خارطة دقيقة للتباين المكاني للبيئات المحلية فـي مجتمـع المدينـة الواحـدة،

والتبدلات التي حصلت فيه بين التعدادات الرسمية خـلال عقـد مـن الزمـان أصبحت خرائط التركيب الاجتماعي، ومتغيرات الوضع الأمني متيسرة للباحثين والمسئولين عن أمن المجتمع و استقراره.

3. من سبعينات القرن العشرين وظهور علم البيئـة الإجرامـي Environmental Criminology الذي يركز على دراسة البعد الرابع للجريمـة :مكـان حـدوث الجريمة والوقت الذي حدثت فيه .ففي عام 1972خصصت الجمعيـة الجغرافيـة الأمريكية أحد نشاطاتها العلمية لدراسة جغرافية الجريمة .وخلال سـنة(1971-1972) قدم 14 بحثاً جغرافياً في موضوع جغرافية الجريمة، معلناً تكون فرعـاً جديداً ينضوي تحت جناح الجغرافيا الاجتماعية، وقد ظهرت كتابات لمـا يزيـد عن خمسين باحثاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واسـتراليا ونيوزيلنـدا، كما صدر العديد من الكتب ذات العلاقة .

يضيف بارتنيكي بأن الكتابات الأولى قد اتبعت المنهج البيئي التقليدي، وبتطور الدراسات والتقنيات المعتمدة فقد ظهرت ثلاث مناهج دراسية جديدة هي:

1. المنهج الإقليمي، الهادف إلى وصف الجريمة وصلتها بالخصائص الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية لسكان المناطق التي تحدث فيها الجريمة ولازال هذا المنهج معتمدا في الكثير من الدراسات الجغرافية.
2. المنهج الكمي، اعتماد الطرائق الحديثة في التحليل المكاني، التي لم تستخدم فـي دراسة جغرافية الجريمة سابقاً ومن خلال إتباع منهج مدرسة شـيكاغو حـاول الباحثون استكمال صورة التباين المكاني للجريمة والاهتمام بأماكن سكن الجنـاة ومناطق حدوث الجريمة وقد استخدم الباحثون طريقة التحليل العاملي وطريقـة تحليل كانونيكال Canonical وتحليـل الانحـدار متعـدد المتغيـرات Multiple Regression Analysis. وبالمقارنة مع الدراسات البيئية الـسابقة فقـد اعتمـد الجغرافيون المعنيون بتحليل الجريمة طرائق إحصائية أكثر تعقيدا، ولكن النتائج التي قد توصلوا إليها برهنت على صحة نتائج مـن سـبقوهم خـلال عقـدي الأربعينات والخمسينات.

3. منهج دراسة بيئة الجريمة، وقد تباين الباحثون في اختيار المتغيرات ذات العلاقة بالجريمة والبيئة التي تأوي الجناة .وتراوح عدد المتغيرات بين (15 – 40) متغيراً وبصورة عامة، كان لتكرار حدوث الجريمة صلة إحصائية مع خصائص معينة، مثل :الفئة العمرية، والجنس، والمستوى التعليمي، والوضع العائلي، والحالة الزواجية، والحالة الدينية، والمستوى الاقتصادي، والمهنة وظروف المعيشة وملكية السكن .أي، على ضوء نتائج البحوث اتضح أنه كمعدل عام ,فإن الجناة في الغالب من الشباب الذكور العاطلين عن العمل، دون خبرة مهنية وبمستوى تعليمي متدني، ومنتمين إلى عوائل كبيرة الحجم تعاني من تفكك أسري، ومن الأقليات الدينية أو العرقية، ويعيشون في حالة ازدحام سكني في مساكن متدنية المعايير المعيشية ومتهالكة العمران (العمر،2009).

3.1.2 النظريات المفسرة للجريمة بشكل عام والمتعلقة بالتحليل المكاني والزماني للجريمة بشكل خاص.

النظرية الأيكولوجية:

تعتمد هذه النظرية في تفسير الجريمة على الاتجاه المحدد الذي يقتصر على دراسة الظواهر الجغرافية الطبيعية ومدى تأثيرها على السلوك الإجرامي ويعود الفضل في ظهور هذه النظرية إلى كل من (كيتليه البلجيكي) و(جيري الفرنسي) اللذان شرعا في دراسة الإحصاءات الجنائية التي نشرت في فرنسا بين عامي(1826 - 1830) وقد خاص كل من (كيتليه وجيري) إلى أن الجرائم تتفاوت في معدلاتها حسب المنطقة الجغرافية وبعض المتغيرات سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية (خاف، 1986)

وقد قام الإحصائي المشهور مايهو (Mayhew) بجمع معلومات إحصائية مكثفة حول المجرمين المحترفين وقام بمحاولة وربط الأماكن بالجريمة وهو ما أطلق عليه بالمنظور الايكولوجي إلا أن العديد من علماء الجريمة قد تجاهلوا الكثير من السمات المهمة للجريمة والانحراف التي لها علاقة مباشرة بالبيئة أو البعض الأخر أهتم بالخصائص المادية الاجتماعية لأماكن الجريمة وحاول بعض العلماء معرفة أثار

البيئة على الجريمة ومعدلاتها فكان هناك فضلا في معرفة بعض جرائم الملكية وجرائم العنف من خلال التحليل الزماني والمكاني لهذه الجرائم أي أن جغرافية الجريمة تكتشف لنا الأنماط الإجرامية في الحيز المكاني ومن ثم التعميق في تحليل العمليات المكانية ودورها التأثيري في القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هربرت . (Herbert , 1982)

وقد قام بتطوير تلك النظرية كل من بارك وبـرجس (Bark and Burgess) وخلال دراستهما عن مدينة شيكاغو الأمريكية التي ركزت على الأبعاد المكانية وما ينتج عنها من تأثيرات في انتشار واختلاف سبب الجريمة (الثقفي،1993).

وتبين هذه النظرية أن البيئة الطبيعية بخصائصها المكانية والزمانية وارتبـاط الإنسان بها لها تأثير كبير ومباشر على سلوكه وطريقتة معيشته ولكن هذا التـأثير يضعف عندما تزيد درجة النمو والتحضر وتتشابه المصالح والعلاقات فتحل عوامل البيئة الاجتماعية وتأثيرها محل البيئة الطبيعية والسلوك الإجرامي قائم على أسـاس العلاقة الإنسان بالبيئة المكانية التي تعيش فيها بما تتضمنه من ضغوطات مختلفـة تدفع إلى الجريمة وهي ما تفسره النظرية الايكولوجية اي علاقة الفرد ببيئتـه فمـن خلال هذا المنظور فان المدينة تتألف من مناطق حيوية تتميز كل منطقة بخصائص تعطيها السمة البارزة لهـا من حيث الخطـورة فقد تبين ذلك من دراسـة شـو وميكي (Show and Mcky) لمدينة شيكاغو فقد كانت منطقة قريبة مـن الأحيـاء الصناعية وتتسم بظروف سيئة فهي مزدحمة وبيوتها مهدمة وتفتقر للشروط الصحية والمرافق العامة مما يجعلها بؤرة صالحة لظهور الجريمة فالعلاقـات الاجتماعيـة متغيرة والناس يجهلون بعضهم بعضا فهم متغيرون على الدوام بينما نسبة الجريمة بقيت كما هو (المغربي والليثي، 1997) .

ومن أبرز الدراسات التي أجريت في مجال البحوث الايكولوجية الحديثة التي استهدفت كشف العلاقة بين البيئة وسلوك الأفراد في المنطقة الواحدة هي ما قام به الباحثان الأمريكيان شو وميكي (Show and Mcky) بمدينة شيكاغو بغرض تحديد المناطق السكانية لمائة ألف من تلاميذ المدارس المنحرفين ومن المجرمين البالغين في هذه المدينة فقد بينت الدراسة بأن معدلات الإجرام بمدينة شكاغو تختلف من

منطقة إلى أخرى ومن زمن إلى أخر فقد كان هناك ارتفاع في معدلات الإجرام وفي بعض مناطق المدينة التي تتميز بكثافة سكانية عالية وهبوط مستوى الدخل ووجود صراعات حضارية مختلفة ووجود تفكك أسري ملحوظ في التحرك السكاني إلى غير ذلك من مظاهر التفكيك الاجتماعي .

أما نظرية التفكيك الاجتماعي فهي تفرض أن الفوضى في التأقلم الاجتماعي تحدث عندما يكون هناك تغير اجتماعي سريع ناتج عن النمو الحضري والتحـديث وكنتيجة لذلك فان حالة التشويش تسوده حيث تفشل عمليات الضبط الاجتماعي فـي تنظيم الحياة الاجتماعية وتفتقر القواعد السلوكية وتوقعات الدور إلى التناغم وتعـود جذور نظرية التفكك الاجتماعي إلى فكرة تأثر الإنـسان بالبيئـة وفـي المجتمـع الحضري بتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والصحي كلما كان مكان سكنهم بعيدا عن مركز المدينة التجاري ففي دراسة برجس (Burgess) وهو من رواد هذه النظرية تبين أن الأحياء الانتقالية ترتفع فيها معدلات الجريمة وهي أحياء يعيش فيها الفقراء والمهاجرين (البداينه، 2003) .

وقد قام كل من (سامسون وجروفر) بتحديد أربعة مكونات رئيسية للتفكك الاجتماعي هي :

1 المكانة الاجتماعية المتدنية .

2 الجماعات العرقية المختلفة .

3 الحراك الاجتماعي المرتفع للمنطقة سواء المغادرين منها أو القادمين إليها.

4 البيوت المفككة والعائلات المضطربة (الوريكات، 2008) .

فقد انتهت نظرية التفكك الاجتماعي إلى القول بأن ما تتميز بـه المجتمعـات المدنية من تفكك اجتماعي هو الذي يودي إلى السلوك المنحرف ولمـا كـان هـذا التفكك يزداد بتطور وتقدم الحياة الحديثة فان ذلك يعني الاتجاه نحو نمـو الإجـرام وهذا ما يعيب تلك النظرية فهي تقتصر في ظهور الجريمة علـى عامـل التفكـك الاجتماعي وحده وبحقيقه أن التفكك الاجتماعي عامل يقوم إلى جانب عوامل أخرى فردية وبيئية تتضافر وتتفاعل فينتج عن ذلك السلوك الإجرامي (عبدالستار،1985)

وبدأت محاولات ربط الأماكن بالجريمة أو ما يطلق عليها المنظور الأيكولوجي في القرن التاسع عشر من قبل الإحصائي المشهور مايهو (Mayhew) عندما جمع كماً هائلاً مـن المعلومـات الإحصائية حول المجرمين المحترفين، وحاول هينر (Hayner) في دراسته لأحد الأحياء في مدينة سياتل الأمريكية الذي يقطنه إيطاليون من أصول صقليي، حيث تميز هذا الحي بالفقر وبالبنايات الآيلة للسقوط وغير ذلك، إلا أن ما أثار دهشته هو استمرار وتيرة الانحرافات في هذا المكان حتى بعد أن تركه معظم سكانه الإيطاليين، وهذا مـا يدفع إلى القول بوجود شيء ما يتميز به المكان وعلاقته بالجريمة .إلا أن ستـارك (Stark, 1987) حاول إجراء إثبات أن الكثير من علماء الجريمة قد تجاهلوا الكثير من السمات المهمة للجريمة والانحراف المرتبطة بدور البيئة في ذلك، وهنا يذكر ستارك خمسة صفات للمناطق الحضرية ذات المعدلات المرتفعة في الانحراف وهي:

1. الكثافة.
2. الفقر.
3. الاستخدام المتعدد.
4. الخراب.
5. سرعة الزوال .(Stark, 1987 : 893-909)

ويرى ستارك أن علماء مدرسة شيكاغو لم يتحدثوا عن هذه العوامل بشكل مفصل، واستطاع تطوير حوالي ثلاثين مقترحاً بناءاً على أربعة استجابات مقترحة أو متوقعة من قبل المجتمع نحـو مـا اعترى النظام الأخلاقي في تلك الأحياء الفقيرة وهذه الاستجابات هي:

1. الشك الأخلاقي بين السكان .
2. تزايد الفرص للجريمة والانحراف .
3. تزايد الدافعية للانحراف .
4. تلاشي الضبط الاجتماعي .(Stark, 1987 : 893-909)

أما الاقتراحات التي أوردها فهي التالية:

1. كلما زادت الكثافة في الأحياء زادت الارتباطات بين الأكثـر والأقـل عرضـة للانحراف.
2. كلما زادت الكثافة السكانية في الأحياء ارتفعت مستويات الشك الأخلاقي.
3. إن كثافة وفقر الأحياء يعني الازدحام في البيوت.
4. إن ازدحام البيوت يعني زيادة ميل الناس إلى التجمع خارجها وهنا تزداد الفرص ومحاولات الانحراف.
5. عندما تكون المساكن أو البيوت مزدحمة تقل مستويات المراقبة على الأطفال.
6. إن تراجع مستويات الرقابة على الأطفال سوف يـؤدي إلـى تـدني مـستوى التحصيل الدراسي وتدني الالتزام وبالتالي زيادة الانحراف.
7. عندما تكون البيوت مزدحمة أو مكتظة تكثر الصراعات العائلية وهذا يـنعكس على التزام أفرادها بحيث يقل مما ينعكس سلباً على مشاريعهم المستقبلية.
8. عندما تكون البيوت مزدحمة، تقل قدرة الأفراد علـى الاحتفـاظ بأسـرارهم أو أفعالهم غير المرغوبة من بعضهم البعض وبالتالي يزداد الشك الأخلاقي.
9. الفقر والازدحام في الأحياء السكنية يؤدي إلى الاستخدام المزدوج أو المخـتلط لها.

وقام بتطوير تلك النظرية كل من بارك وبرجس (Park & Burgess, 1925) وذلك في دراستهما عن مدينة شيكاغو الأمريكية التي ركزت على الأبعاد المكانية وما ينتج عنها من تأثير في انتشار واختلاف نسب الجريمة(الثقفي، 1993) .

وتبين هذه النظرية أن البيئة الطبيعية بخصائصها المكانية والزمانية وارتباط الإنسان بها لها تأثير كبير ومباشر على سلوكه وطريقة معيشته، ولكن هذا التأثير يضعف عندما تزيد درجة النمو والتحضر، وتتشابك المصالح والعلاقات، فتحل عوامل البيئة الاجتماعية وتأثيراتها محل البيئة الطبيعية.

ويمكن الاستفادة من هذه النظرية في معرفة تأثير الأبعاد المكانية والزمانية والبيئية وتباين البيئة باختلاف أنواعها على طرق الكشف عن الجريمة، وتنوع الفئات الاجتماعية لمرتكبي الجرائم.

تستهدف الدراسات الايكولوجية القديمة والحديثة خاصة كشف العلاقة الممكنة بين ظروف البيئة (الوطن) وطريقة سلوك الأفراد في المنطقة الواحدة واستعار الدارسون للسلوك الإجرامي والانحرافي مصطلح الايكولوجيا من علم البيولوجيا، وهو يعني صلة الكائن الحي بالبيئة المحيطة به، وقد بدأ توظيف هذا المصطلح كاتجاه في علم الاجتماع على يد بارك (Park) وأتباعه في جامعة شيكاغو، حيث صور بارك (Park) المدينة، والمجتمع المحلي والمنطقة على أنها نوع من الكائنات الاجتماعية، وليست مجرد ظواهر جغرافية مجردة وقد اتسع استعمال هذا المصطلح فيما بعد في عدة أنساق معرفية أخرى كعلم الإجرام وعلم النفس الجنائي وعلم النفس الاجتماعي وغيره.

يتفق العلماء على أن صفة العدوانية والعنف موجودة لدى الكائن الحي - إنسانا أو حيوانا- إلا أنها عند الإنسان يحكمها العقل وتسير وفق وعيه، إذ بإمكانه أن يبني كما يمكنه أن يحطم ويدمر(الفخري،1997) فكل الكائنات الحية بما فيها الإنسان لديها آلة بيولوجية للتعامل مع منبهات الإحباط والاعتداء والتهديد والخطر، تتمثل في ثلاثية القتال، والهروب، والتجمد، fight. flight . freeze وهو ما يطلق عليه في الأدبيات النفسية تعبير (حجازي، 2005).

وإذا كان معظم علماء الايكولوجيا الكلاسيكيين يوافقون على المفهوم الواسع للايكولوجية البشرية على أنه دراسة العلاقات بين الجماعات الإنسانية (السكان)- والبيئة المحيطة بها، فإن هناك جوانب اختلاف تتعلق بصفة خاصة بمجال الدراسة، تجسدت في طرح تعريفات أخرى لهذا المفهوم تتراوح بين الاتساع والضيق، ومن منطلق وضع تعريف أكثر تحديدا ينظر إلى الايكولوجيا البشرية على أنها دراسة المجتمعات المحلية، من خلال تحليل التوزيع المكاني والزماني للأشخاص والجماعات والخدمات في ظل ظروف معينة ومتغيرة إلى جانب دراسة العوامل المرتبطة بتغير نماذج هذه التوزيعات وقد يشير هذا المفهوم إلى معنى آخر، وهو دراسة الطريقة التي يتبعها شعب معين لتنظيم شؤون حياته بهدف استمرار وجوده في منطقة بالذات (غيث، 1989) .

ومن أبرز الدراسات التي أجريت في مجال البحوث الايكولوجية الحديثة التي استهدفت كشف العلاقة بين ظروف البيئة (الوطن) وطريقة سلوك الأفراد في المنطقة الواحدة، تلك التي قام بها الباحثان الأمريكيان كليفورد شو ومكي(Shaw & Mckay) بمدينة شيكاغو في الفترة من سنة 1900 إلى 1927 لغرض تحديد المناطق السكانية لمائة ألف من تلاميذ المدارس المنحرفين ومن المجرمين البالغين بهذه المدينة، حيث أثبتت هذه الدراسة بأن معدلات الإجرام بمدينة شيكاغو تختلف من منطقة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر، فقد لاحظا ارتفاع معدلات الإجرام في بعض مناطق المدينة التي تتميز بكثافة سكانية واضطراب اقتصادي وهبوط في مستوى الدخل وصراع بين المستويات الحضارية وزيادة في التحرك السكاني وانتشار مظاهر التشرد والتصدع الأسري والسكن غير اللائق وعدم اللامبالاة لمجابهة المشاكل المشتركة، إلى غير ذلك من عوامل تفكك الجبهة الاجتماعية.

كما خاص الباحثان إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة يتركزون من حيث إقامتهم في المناطق المحيطة بالمراكز الصناعية لمدينة شيكاغو (أبو توتة، 1999).

وحسب دراسات لازرجز وكامليري ((Camiller & Lazerges, 1979) (غيث، 1989) فإنه يمكن رسم خريطة إجرامية لفرنسا مقسمة إلى منطقتين: فرنسا ثائرة أو مضطربة والتي تتميز بالحجم المرتفع في مجال الاعتداءات الجسمية ضد الأشخاص والسرقة، وتتشكل من المنطقة الباريسية وضواحيها المتوسطية، وفرنسا العميقة، وهي فرنسا الهادئة والتي تعني وجود إجرام ماكر أو مخالفات بسيطة وإجرام كبير ضد العائلة.

وقد عرفت فرنسا عدة هزات اجتماعية في المنطقة المضطربة، التي تعاني من نقص في المؤسسات والمرافق الخدماتية، ويقطنها العديد من المهاجرين والأسر الفقيرة، وسميت بانتفاضات الضواحي الباريسية.

ويقرر كليفورد شو بأن الجريمة تنبع من مناطق معينة هي عادة بؤر مهمشة في المدن، ومن ثم يتحدث على ما يسمى ببقعة الإجرام، كما يرجع سذرلاند الجريمة إلى كون المجرم تعلمها وتلقنها وسط جماعة معينة (بنهام،1970)

وباعتبار الحي في أبسط معانيه هو منطقة جغرافية تحدد إقامة الأسـرة وتـشكل علاقاتها واختلاطها بالأفراد والجامعات وبالثقافات والجنسيات، فإنـه قـد يـشكل مصدراً لتكوين بعض الاتجاهات الخاطئة لدى ساكنيه خاصة عندما يفشل في توجيه قيم أفراده وضبط سلوكهم، الأمر الذي يجعل الفرد في مواقف وظروف تقوده إلـى الجنوح والجريمة.

حاول بعض العلماء تشخيص هذا النوع من الأحياء التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتكوين الجنوح والسلوك الإجرامي، وذكروا سبعة أنواع من الحي الفاسد، وهي:

1. الحي الفقير: المزدحم بسكانه الذي يشيع فيه الفقر، والرذائل الاجتماعية، وما يصاحب ذلك من سلوك الأفراد وطبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم، وبعض العناصر الثقافية الأخرى.
2. الحي الفقير جدا: الذي يطغى فيه الفقر على كل صفة أخرى، بحيث تصبح السرقة البسيطة عملا من أعمال كسب العيش.
3. الحي المغلق: الذي تفصله عن بقية أجزاء المجتمع الكبير فوارق اجتماعية واضحة أو عوائق طبيعية، وغالبا ما تقع هذا الأحياء بين منطقتين سكنيتين على مستوى معين من التنظيم الاجتماعي.
4. الحي الذي يعيش فيه أشخاص غير متزوجين: وفي غرف منفردة مؤجرة، وهذا الحي يجذب خليطا سكانيا يجمع بين أفراد غير متجانسين ومن أقليات متعددة بسبب انخفاض أجر السكن فيه.
5. حي الأجانب: وهو الحي الذي تتخذه أقلية معينة موطنا لها دائما، وهذه الأحياء تنحدر إلى عزلة اجتماعية كبيرة، تشيع فيها الرذيلة والجريمة والجنوح على نطاق واسع.
6. الحي الريفي أو النائي: وهو جزء من ريف معين يلجأ إليه بعض المجرمين الهاربين من وجه العدالة طلبا للتستر والاختفاء.

وهناك من الباحثين من أمثال ادولف كيتليه Adolf Quetelet وميشال فيري وبونجر Bonger وسيرل برت Cyril Burt من يرى ان العامل الاقتصادي من

العوامل المهمة الموجهة للسلوك البشري، ويؤثر عليه تأثيرا يلمسه كل دارس للسلوك الإنساني .وتأسيسا على ذلك فسروا الظاهرة الإجرامية من خلال الربط بين الأوضاع الاقتصادية السائدة وبين السلوك الإجرامي، فحسب مؤيدي هذا الاتجاه أن العوامل الاقتصادية السيئة تمثل عاملا مباشرا في دفع الأفراد إلى السلوك الإجرامي، كما اعتبروا أن الفقر – باعتباره ممثلا لهذه العوامل – الذي يصيب الفرد يكون سببا مباشرا في دفعه نحو اقتراف الجريمة .

ومن الذين بلوروا وطوروا هذه الأفكار الباحث الاشـتراكي الهولنـدي بـونجر Bonger الذي أشار في كتابه "الإجرام و الظروف الاقتصادية "على وجود رابطة وثيقة بين الإجرام والظروف الاقتصادية التي يخلقها النظام الاقتصادي الرأسـمالي (أبو توتة،1999) .

كما يربط البعض بين البطالة من جانب والإجرام من جانب آخر، لأن الفـرد في هذه الحالة قد يتجه لارتكاب الجريمة نتيجة لعدم وجـود مـورد مـالي يفـي باحتياجاته المختلفة، فتولد لديه مشاعر الإحباط والدونية المتلاحقـة، وتـزداد تلـك المشاعر كلما طالت فترة البطالة التي يعيشها .

وإذا كان البعض يربط بين الجريمة والفقر معتبـرين إيـاه الـسبب الأول، مستندين في طرحهم هذا على أن غالبية نزلاء السجون ينحدرون من أسر فقيـرة، فإن البعض يعترض على هذا الطرح ويرى بأن الغنى والرخاء هما سـبب ازديـاد حالات الانحراف ويصدق ذلك خصوصا في البلاد المتقدمـة صـناعياً واجتماعيـاً كالبلاد الإسكندينافية وبعض دول أوروبا الغربية، حيث ازديـاد عـدد الأحـداث . (شكور،1998)

ويرى العالم الأمريكي سذرلاند – وهو أحد أبـرز الذيـن انتقـدوا ربـط الانحراف بالفقر– بأن الانحراف مربوط بالثراء، إذ الأثرياء لـديهم قـدرة علـى ارتكاب الجريمة بما يملكون من نفوذ في المجتمع بسبب ثرائهم، وذلك مما يعيـنهم على إخفاء أمرهم عن السلطات.

إن الحي الذي يساعد على الانحراف يضفي شيئاً من الشرعية على أعمـال المجرمين، ويصورها بالصورة البطولية، مما يكون لدى المنحرف في ذلك الحـي

مثالاً وقوة سيئة يحتذي بها وكثيراً ما تذكر الكتب الأمريكية في علم الإجرام كلمـة Slums وتعني بها الأحياء الوضيعة التي ينبع منها المجرمون.

وعموماً فالحي السيئ أو الذي يعاني خللاً في أداء وظائفه يعتبر عاملاً من العوامل التي تؤثر على سلوك ساكنيه بما في ذلك السلوك الإجرامي .

ومن المآخذ على الاتجاه الايكولوجي في تفسيره للسلوك الإجرامي:

1. وجود عوامل أخرى قد تؤثر على زيادة الانحراف والجريمة في منطقة دون أخرى غير العوامل الايكولوجية.
2. عدم تحديد المنطقة الجانحة بوضوح، فهل هـي المنطقـة التـي يعـيش فيهـا المنحرف؟ أم المنطقة التي يمارس فيها نشاطه الإجرامي؟ أم هي المنطقة التي قبض على المجرم فيها؟.
3. عدم تفسير هذا الاتجاه لوجود أفراد غير منحرفين في نفس المنطقة الجانحة، إضافة لعدم تفسيره لوجود منحرفين في مناطق أخرى لا يعتبرها الايكولوجيون مناطق انحراف .
4. قصور الإحصائيات الرسمية التي استندت عليها بحوث أنصار هذا الاتجاه عن الإحاطة بالنطاق الشامل للمدى الواقعي للجريمة .
5. من الصعب بمكان تحديد وتعميم المواصفات للأحياء والمناطق الفقيرة واعتبارها بقع أو منابع إجرام، نظراً لاختلاف المعايير الاقتصادية والتنموية والمعمارية من مجتمع لآخر وهذا ما يسمى بخطأ التعميم أو الخطأ الأيكولوجي، فحسب روبنسون (Robinson, 1950) فإننا نرتكب خطأ أيكولوجياً عندما نطبق نتائج مستخلصة من دراسات على جماعات بشرية معينة
6. اعتمادها على عامل وحيد في تفسير السلوك المنحرف، وإهمالها لتداخل وأثر العوامل الأخرى في تكوين ذلك السلوك الإجرامي.

وهكذا، يتبين أن النشاط الإجرامي محصلة لمجموعة العوامل البيئيـة والوراثيـة والاقتصادية والنفسية التي تتفاعل وتتضافر معاً فالجريمة فعل يعود بالضرر علـى الفرد والمجتمع ويعاقب عليه القانون، وقد يكون هذا الفعل تعدياً على الحقوق العامة أو يكون خرقاً للواجبات نحو الدولة. وتتأثر الجريمـة بوصـفها ظـاهرة قانونيـة

واجتماعية بالاتجاهات والميول والنظريات والفلـسفات والمـذاهب الـسائدة فـي المجتمع، كما تتأثر بالأمراض النفسية والحالة الانفعالية والعقلية للناس، وبالمعطيات البيئية الفاسدة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وأخلاقياً، فالسلوك الانحرافي والإجرامي قد ينجم من نقص في العقل أو في الجسم أو عن اضطراب نفسي أو عن خلل بيئي.

والسلوك الإجرامي ليس له قواعد ثابتة ذات دقة شبيهة بتلك التـي تمتـاز بهـا القواعد الحسابية، لأن النفس الإنسانية معقدة، وإن اتفقت النفوس كلها فـي صـفات مشتركة، فان الاتفاق بينها لا يذلل الصعوبة الناجمة عما يفصل بينها من فروق، لذا فإن الدراسة العلمية للجريمة تضع قواعد قائمة على الاحتمال لا التأكيد لأن كثيـراً من الميول الإجرامية تبقى خفية في شخصية المجرم وهذا يكشف لنا أن الجريمـة كثيراً ما تبدو غريبة غير متوقعة بالنظر إلى ماضي المجرم.

نظرية المركز الجغرافي

بدأ توظيف هـذا المصطلح كاتجاه فـي علـم الاجتماع على يد العالم بارك (R. Park) وآخرون في جامعة شيكاغو والذي سبق ذكره، حيث صور بارك المدينة، والمجتمع المحلي والمنطقة على أنها نوع من الكائنات الاجتماعية وليست مجرد ظواهر جغرافية مجردة .وقد اتسع استعماله فيما بعد في عدة أنساق معرفية أخرى كعلم الإجرام وعلم الاجتماع وعلم النفس الجنائي وعلم النفس الاجتماعي ... الخ.

وعليه فإن هذا الاتجاه يدرس صلة الإنسان ببيئته الاجتماعيـة بجميـع جوانبهـا الجغرافية والحضارية .ومن هنا يفسر هذا الاتجاه السلوك المنحرف تفسيراً عمرانياً، على أساس ارتباط هذا السلوك بأوضاع تنشأ مع نمو المدن وتوسعها، فيتكون فيهـا نتيجة الهجرة إليها خليط من الثقافات، ومستويات مختلفة من الناحيـة الاقتـصادية وينظر العالم كليفورد شو – Clifford Shaw وهو من أنصار هذا الاتجـاه -إلـى الجنوح والجريمة على أنها نتيجة لا مفر منها مع توسع المدينة وامتدادها (Shaw, 1944).

تقوم هذه النظرية على الربط بين البيئة الاجتماعية ونوعية الجرائم التي تقع فيها وذلك بالتركيز على تحليل الإحصاءات الجنائية وعلاقتها بالتوزيع المحلي للجريمة .

وقد أوضحت كثير من الدراسات التي اعتمدت على هذه النظرية أن هناك علاقة بين نسبة الجريمة ونوعها وبين المنطقة الجغرافية التي تقع فيها متأثرة بظروف اجتماعية واقتصادية تميز مناطق المدينة بعضها عن بعض. حيث أن فهم مكان وقوع الجريمة وربط ذلك بنوعها قد يساعد على التوصل إلى فهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار أنواع من الجرائم في أحياء معينة من المدينة دون غيرها، وهذا قد يساهم في وضع أسس المكافحة والعلاج.

والمفهوم الأساسي في النظرية هو أن مركز المدينة التجاري هو منطقة الجذب الرئيسية للانحراف والمنحرفين ويتدرج هذا الجذب كلما ابتعدنا عن منطقة الوسط حتى يتقلص في الأحياء التي تقع على أطراف المدينة (في ضواحي المدينة) وبالتالي يمكن تقسيم المدينة إلى خمس مناطق رئيسية وهي:

1. المنطقة الأولى: الوسط والمركـز، حيـث المؤسـسات التجاريـة والمرافـق الحيوية، ومقر أول مجموعة نزحت لتكون المدينة، وعادة ما تحتوي على الفنادق الرخيصة وكذلك المطاعم وتدني الأجور وكثرة المستأجرين والازدحام.
2. المنطقة الثانية : وتسمى المنطقة الانتقالية، وهي منطقة تدهورت بعـد انتعـاش ويعيش فيها الطلاب، والعمال، والمهاجرون الجدد، والمنحرفون، والمـدمنون، وتجار المخدرات، واللصوص.
3. المنطقة الثالثة: وتشمل أحياء بيوتها متـشابهة، ويقطنهـا الموظفـون وبعـض أصحاب المهن.
4. المنطقة الرابعة: وتسمى ضواحي المدينة، وهي أقل ازدحامـا ويقطنهـا أفـراد الطبقة الوسطى في بيوت يملكونها .
5. المنطقة الخامسة: ما بعد الضواحي ويقطنها الأثرياء في فلل واسـعة(الحـديثي 1995)

ويحدد شو منطقة الجنوح في المنطقة الأولى والثانية، التي توصف بأنها المنطقة الانتقالية، وهي التـي تكونت بعد انسحاب الأثرياء منها إلى الضواحي، ونزوح الفقراء إلى الداخل لانخفـاض الإيجارات، كما تتميز بكثرة الازدحام،

وقدم المباني، وعدم استقرار السكان كمـ ـا سجل شو ثلاث ملاحظات عن منطقة الجنوح) المنطقة الثانية، وهي :

1. تظل معدلات الجنوح عالية رغم التغير السكاني السريع .
2. انخفاض معدلات الجنوح كلما ابتعدنا عن وسط المدينة.
3. تختص كل منطقة بنوع أو أنواع معينة من الجنح .

وإذا كانت هذه النظرية قد سلطت الضوء على العلاقة بين العامل الجغرافي وانتشار الجرائم في المدينة فهذا لا يعني إعطاء تفسير شامل لسبب وقوع الجرائم وإنما هو إقرار واقع يرتبط بتكوين المدينة وقد يختلف من مدينة إلى أخرى .وهناك بعض المدن التي يوجد على أطرافها أحياء سكنية بائسة تنتشر فيها الانحرافات والجرائم ويكثر فيها المهاجرون من خارج المدينة، وهناك أحياء في وسط المدينة تتميز بالهدوء وتقل فيها الجرائم .كذلك لا تنطبق هذه النظرية على القرى والأرياف، ولا تنطبق أيضاً على كافة المدن في العالم.

نظرية الفرصة:

نظرية كلوارد وأوهلن عن بناء الفرصة محاول الاستفادة من نظرية الأنومي التي تهتم بتحديد المصادر الاجتماعية للانحراف **و**نظرية المخالطة الفارقة التي تهتم بكيفية انتقال سلوك المنحرف إلى الأفراد والجماعات من خلال عملية التعلم.

وتهتم هذه النظرية بتفسير الجماعات الجانحة في الطبقات الدنيا والعوامل المؤدية إلى ظهور الثقافة الخاصة الجانحة فتلك النظرية تتصل بأحداث الطبقة الدنيا ذوي القدرات والمهارات العالية التي تمكنهم من الوصول وتحقيق الأهداف والقيم التي ينادي بها المجتمع وخاصة طبقته الوسطى من امتلاك واستهلاك سلع فاخرة وتحقيق اكبر قدر من الإشباع وأعلى مستوى من النجاح ولكنهم بالرغم من مهاراتهم وقدراتهم المرتفعة فأنهم عاجزون عن بلوغ تلك القيم والأهداف وذلك لأن المجتمع لا يتيح الفرص بدرجة متساوية وعادلة أمام جميع أفراده (الشمري،1992) فنظرية الفرصة تتضمن بعدين أساسيين هما :

1- مدى توافر الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل الشرعية والمقبولة اجتماعيا لتحقيق الأهداف.

2- مدى توافر الفرص المنحرفة لتحقيق الأهداف ويذهب كلوارد واوهلن إلـى أن الثقافة الخاصة الجانحة تتضمن أنماطا معينة من الأفعال الجانحـة تعـد مـن المستلزمات الضرورية لتوافق مع الأدوار التي تتضمنها الثقافة الخاصة. وقـد حدد كلوارد واوهلن ثلاثة أنماط للثقافة الخاصة الجانحة هي :-

أ- الثقافة الخاصة الإجرامية

ب- الثقافة الخاصة الصراعية

ج- الثقافة الخاصة الانسحابية

فعندما تتوفر الفرص للمشاركة بنجاح في البناء الاجتماعي المشروع وغيـر المشروع محددة وضعيفة أو معلقة سوف تظهـر العـصابات الانـسحابية وتحـل المشاكل عن طريق المخدرات

أما الأحياء المفككة والمتميزة بضعف الضبط الاجتماعي تخلق عصابات مفككة فعندما يحرم الأحداث من الفرص المشروعة وغير المشروعة فان الشكل العام لثقافة الفرعية للعصابة سوف يعتمد على الصراع التي عادة ما يتبع أسلوب العنف والإيذاء وتجاه البناء الاجتماعي المشروع وغير المشروع.

وتخلص هذه النظرية إلى مسألتين مهمتين لارتكاب الجريمة هما -:

وجود الفرص من عدمها والمنفعة الناتجة عن الجريمة وما علينا إلا الحد من توفر الفرص وتقليل المنفعة بالنسبة للجاني وذلك من خلال القرارات الواعية مثل:

عدم القيام بأنشطة معينة في ساعات معينة وفي مناطق محددة وطبقا لمفهوم نمط الجريمة التي تجمع بين نظرية الخيار العقلاني ونظرية النشاط الروتيني حيث تساعد في فهم توزيع الجرائم عبر الأماكن فان كيفية اختيار الأهداف تؤثر في توزيع أحداث الجريمة عبر الزمان والمكان فعندما يندمج المجرمين في ممارسة أنشطتهم اليومية يصبح أكثر إدراك للفرص الإجرامية لذلك فان الفرص الإجرامية البعيدة عم منطقته تكون خارج اهتمامه ويكون تركيزه على الفرص القريبة وضمن محيطه فنمط الجريمة تربط الأماكن بالأهداف المرغوبة .

نظرية الأنشطة الروتينية:

تركز هذه النظرية في تحليلها لأسباب السلوك الإجرامي على بيان العلاقة بين التوزيع الجغرافي للنشاطات الروتينية للفرد (العمل الرسمي، وتأمين المسكن، والتعليم، وشغل وقت الفراغ) وبين السلوك الإجرامي ومعدلاته .وقد اعتمد أصحاب النظرية على مفهوم أساسي مؤداه "أن توزع أو رقابة النشاطات الروتينية يرتبط بالدرجة الأولى بضعف عوامل الضبط الاجتماعي التقليدية في السيطرة على سلوك الفرد كلما توزعت نشاطاته إن النشاط الروتيني للفرد هو نقطة البداية التي يمكن من خلالها تحليل أسباب واتجاهات الجريمة وذلـك بالتركيز على الظروف التي تدفع المجرمين إلى ارتكاب أفعالهم الإجرامية والأماكن التي تهيئ لهم ذلك معظم الأفعال الإجرامية تتطلب تلازماً في الحدوث في الزمان والمكان لعناصر ثلاثة تعتبر ضرورية لحدوث الجريمة وهي:

1. وجود أشخاص يتوفر لديهم الاستعداد لارتكاب الجريمة.
2. وجود أهداف مناسبة كالأشخاص والسلع والبيوت.
3. غياب مصدر الحماية القادرة بشرياً وصناعياً . (Felson, 1979)

وقد توصل أصحاب هذه النظرية إلى نتيجة أن تشتت النشاطات الروتينية وتوفر الشروط المذكورة أعلاه يمكن أن تهيئ الفرصة لارتكاب أفعال إجرامية.

ومن هنا تعطي هذه النظرية دافعاً نظرياً لفهم أسباب الانحراف ومحاولة وضع الأسس السليمة لحماية المجتمع من الانحراف والجريمـة، وذلـك بتحديـد نطـاق النشاطات الروتينية للأفراد ومحاولة الحد من تشتت تلك النـشاطات فـي أمـاكن متباعدة، وكذلك السعي إلى منع تشكيل الشخصية الإجرامية وتوفير الحماية اللازمة للأفراد والأماكن على حد سواء.

4.1.2 نبذة عن تطور الجريمة في إقليم الشمال

شهد إقليم الشمال تطوراً نسبياً في معدلات وأنواع الجرائم المرتكبـة خـلال الفترة 2000-2009م ويشير الجدول(1) إلى أن معدل ارتكاب الجريمة في هذا الإقليم قد شهد أعلى مستوى له في عام 2001 بمقدار 13310 جريمة مقابل أدنى مـستوى

له في عام 2005 بمقدار5962 جريمة وشهدت محافظة اربد أعلى معـدل للجريمـة عن باقي المحافظات المكونة للإقليم حيث شهد عام 2001 أعلى مـستوى للجريمـة بمقدار 8169 جريمة مقابل أدنى مستوى لها في عام 2005 بمقدار 3797 جريمة . أما محافظة المفرق فقد شهد عام 2000 أعلى مستوى للجريمة بمقدار1584 جريمـة مقابل أدنى مستوى لها في عام 2003 بمقدار 730 جريمة وبالنسبة لمحافظة جـرش فقد شهد عام 2001 أعلى مستوى للجريمة بمقدار 1530 جريمة مقابل أدنى مـستوى لها في عام 2006 بمقدار 605 جرائم وشهدت محافظة عجلون أعلى مستوى لها في أعداد الجرائم في عام 2000 بمقدار 957 جريمة مقابل أدنى مستوى لها فـي عـام 2003 بمقدار352 جريمة، أما لواء الرمثا فقد شهدت أعلى مستويات لها في أعداد الجرائم في عام 2001 بمقدار 1096 جريمة مقابل أدنى مستوى لها في عـام 2005 بمقدار 475 جريمة.

الجدول(1)

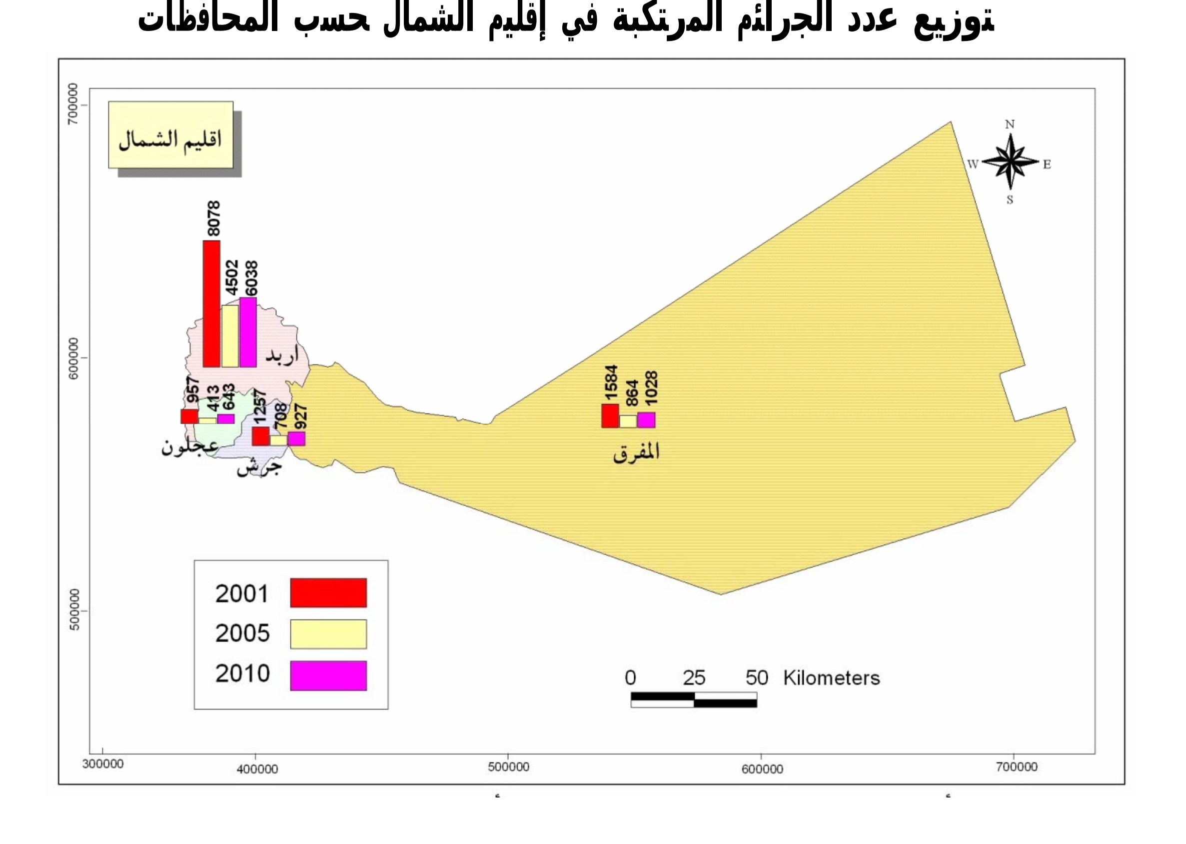
الجرائم المرتكبة في إقليم الشمال حسب مديريات الشمال خلال الأعوام (2000-2009)

مديرية الشرطة	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
اربد	4710	4261	4730	4787	3797	3968	4190	4044	8169	8078
المفرق	1009	873	949	1001	833	864	730	770	1525	1584
جرش	968	1035	755	848	605	708	829	699	1530	1257
عجلون	741	781	713	570	352	431	432	553	990	957
الرمثا	658	659	670	721	475	534	549	514	1096	
المجموع	9167	8507	8713	8797	5962	6487	6730	6580	13310	11876

المصدر :مديرية الأمن العام /إدارة المعلومات الجنائية ، 2011 .

الخارطة:(1)

توزيع عدد الجرائم المرتكبة في إقليم الشمال حسب المحافظات



وفيما يتعلق بأنواع الجرائم المرتكبة في إقليم الـشمال خـلال أعـوام 2000-2009م، وكما يشير الجدول 2، فقد شهدت تطوراً نسبياً متفاوتاً حيـث بلـغ عـدد الجرائم الواقعة على الإنسان أعلى معدل له في عام 2001 بمعـدل 5353 جريمـة مقابل أدنى معدل له في عام 2005 بمعدل 1174جريمة وبالنسبة لجرائم الثقة العامـة فبلغت أعلى معدل لها في عام 2000 بمقدار 82 جريمة مقابل أدنى معدل لها في عام 2008 بمقدار 26 جريمة وفيما يتعلق بالجرائم الواقعة على الأموال فشهدت أعلـى معدل لها في عام 2006 بمقدار 5652 جريمة مقابل أدنى معدل لها في عام 2004 بمقدار 3389 جريمة وبالنسبة للجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة فقـد بلغـت أعلى مستوياتها في عام 2003 بمقدار 480 جريمة مقابل أدنى مستوى لها في عـام 2007 بمقدار 269 جريمة .وبالنسبة لجرائم الإدارة القضائية فبلغت أعلى مستوى لها في عام 2000 بمقدار 187جريمة مقابل أدنى مستوى لها في عـام 2003 بمقـدار 4 جرائم .أما فيما يتعلق بجرائم الإدارة العامة فبلغت أعلى مستوياتها في عـام 2000

بمقدار 571 جريمة مقابل أدنى مستوياتها فـي عـام 2005 بمقـدار 294 جريمـة، وبالنسبة للجرائم التي تمس بالدين والأسرة فبلغت أعلى مستوى لها في عـام 2000 بمقدار 190 جريمة مقابل أدنى مستوى لها في عام 2003 بمقدار 21جريمة .وفيمـا يتعلق الجرائم التي تشكل خطر على السلامة العامة فقد شهدت أعلى مستوى لها في عام 2001 بمقدار 327 جريمة مقابل أدنى مستوى لها في عام 2005 بمقـدار 109 جريمة، وبالنسبة للجرائم والقوانين الأخرى فقد بلغ أعلى مستوى لها في عام 2001 بمقدار 2117 جريمة مقابل أدنى مستوى لها في عام 2002 بمقدار 371 جريمة.

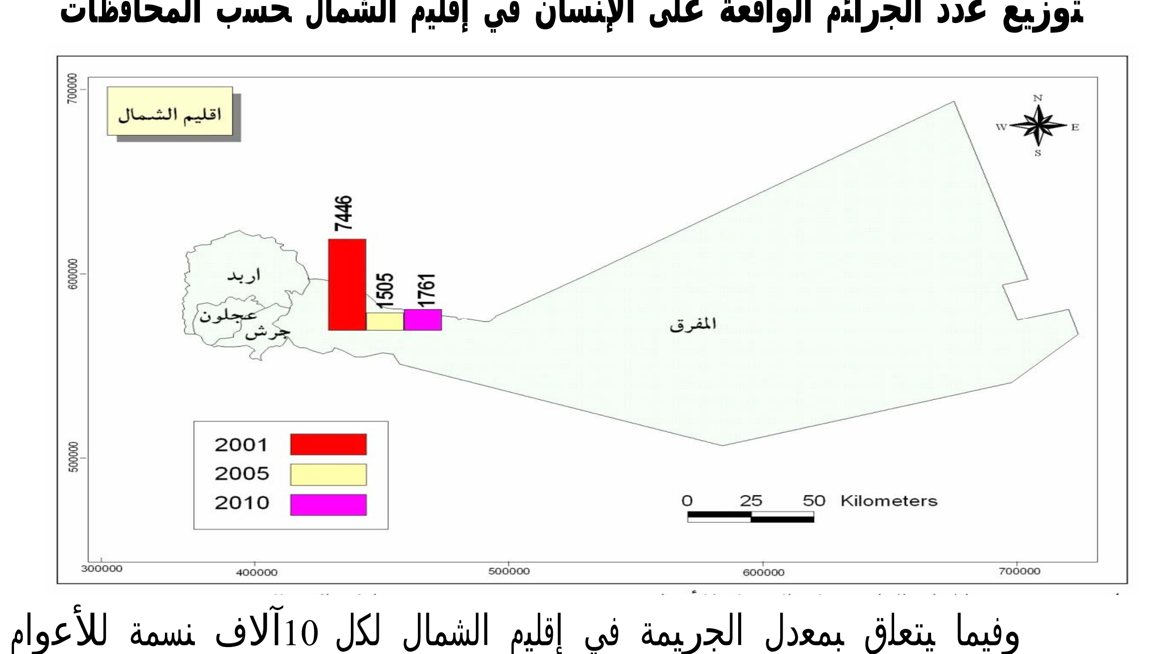
الجدول(2)

أنواع الجرائم المرتكبة في إقليم الشمال خلال الأعوام (2000-2009)

نوع الجريمة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجرائم الواقعة على الإنسان	4776	5353	1537	1622	1505	1174	1641	1758	1816	1948
جـرائم الثقـة العامة	82	78	72	60	37	46	51	35	26	45
الجرائم الواقعة على الأموال	3600	4128	3691	3636	3389	3392	5652	5540	5204	5515
الجرائم المخلـة بـالأخلاق والآداب العامة	397	428	361	480	432	352	383	269	276	276
جـرائم الإدارة القضائية	187	186	11	4	14	5	6	16	7	5
الجـرائم التـي تمـس الـدين والأسرة	190	150	32	21	37	31	67	50	48	64
الجـرائم التـي تشكل خطر على السلامة العامة	257	327	141	144	131	109	126	160	182	288
جـرائم الإدارة العامة	571	543	364	382	407	294	381	380	369	320
جرائم وقـوانين أخرى	1818	2117	371	376	535	559	490	505	579	606
المجوع	11876	13310	6580	730	6487	5962	8797	8713	8507	9167

الخارطة: (2)

توزيع عدد الجرائم الواقعة على الإنسان في إقليم الشمال حسب المحافظات



وفيما يتعلق بمعدل الجريمة في إقليم الشمال لكل 10آلاف نسمة للأعوام 2000-2009م وكما يشير الشكل 3 نلاحظ التذبذب النسبي في معدلات الجريمة في إقليم الشمال لكل 10 آلاف نسمة فقد شهد عام 2001 أعلى معدل له بمقدار 90 جريمة لكل 10 آلاف نسمة مقابل أدنى مستوى له في عام 2003 بمقدار 5 جرائم لكل 10 آلاف نسمة.

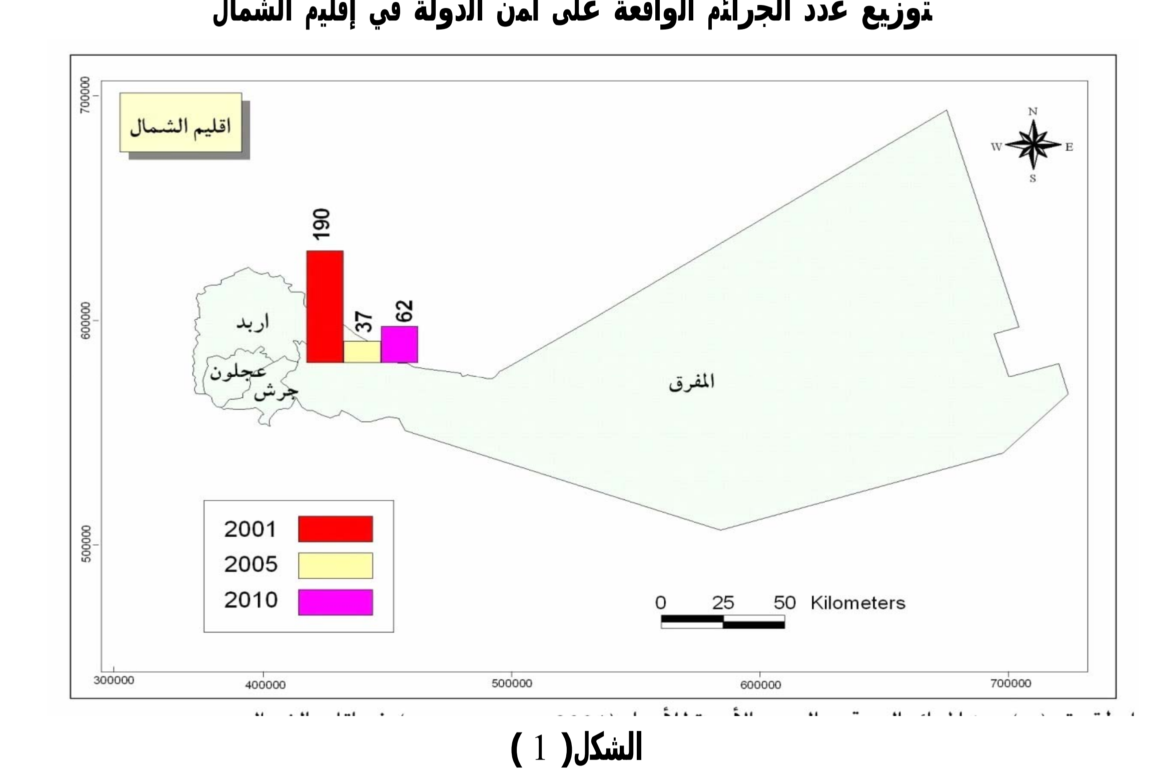
الخارطة: (3)

وزيع عدد الجرائم الواقعة علىالأموال في إقليم الشمال

اقليم الشمال
N
W
E
S
3600
3389
5283
اربد
عجلون
جرش
المفرق
2001
2005
2010
0 25 50 Kilometers
700000
600000
500000
300000
400000
500000
600000
700000

الخارطة(4)

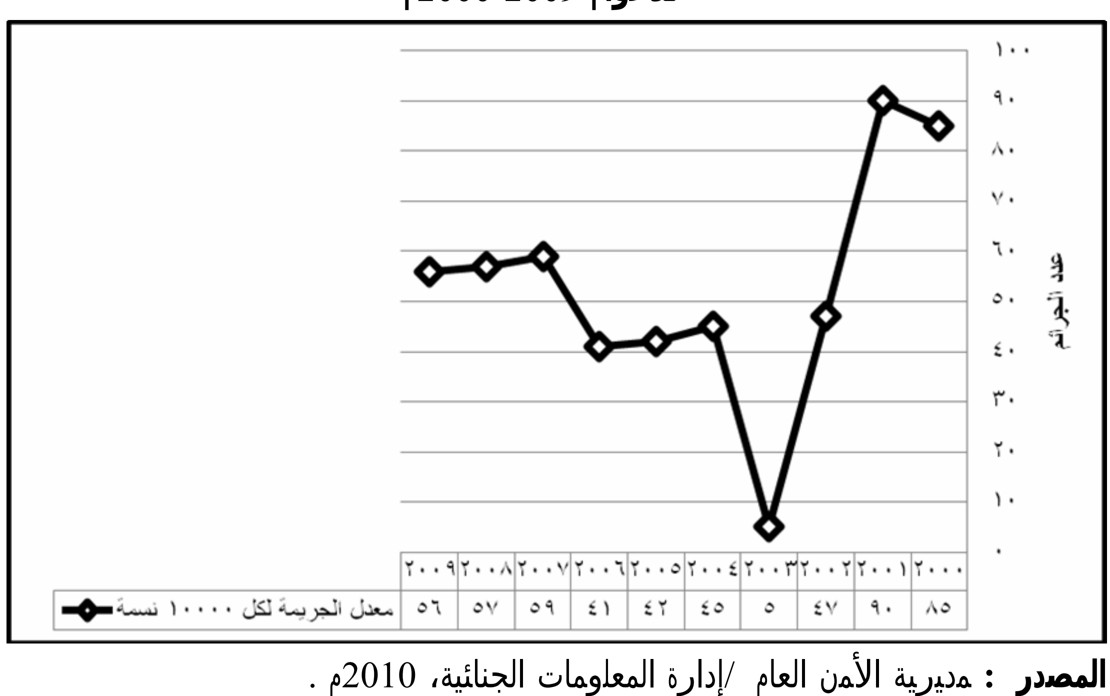
توزيع عدد الجرائم الواقعة على أمن الدولة في إقليم الشمال



الشكل(1)

معدل الجريمة في إقليم الشمال لكل 10آلاف نسمة

للأعوام 2009-2000م

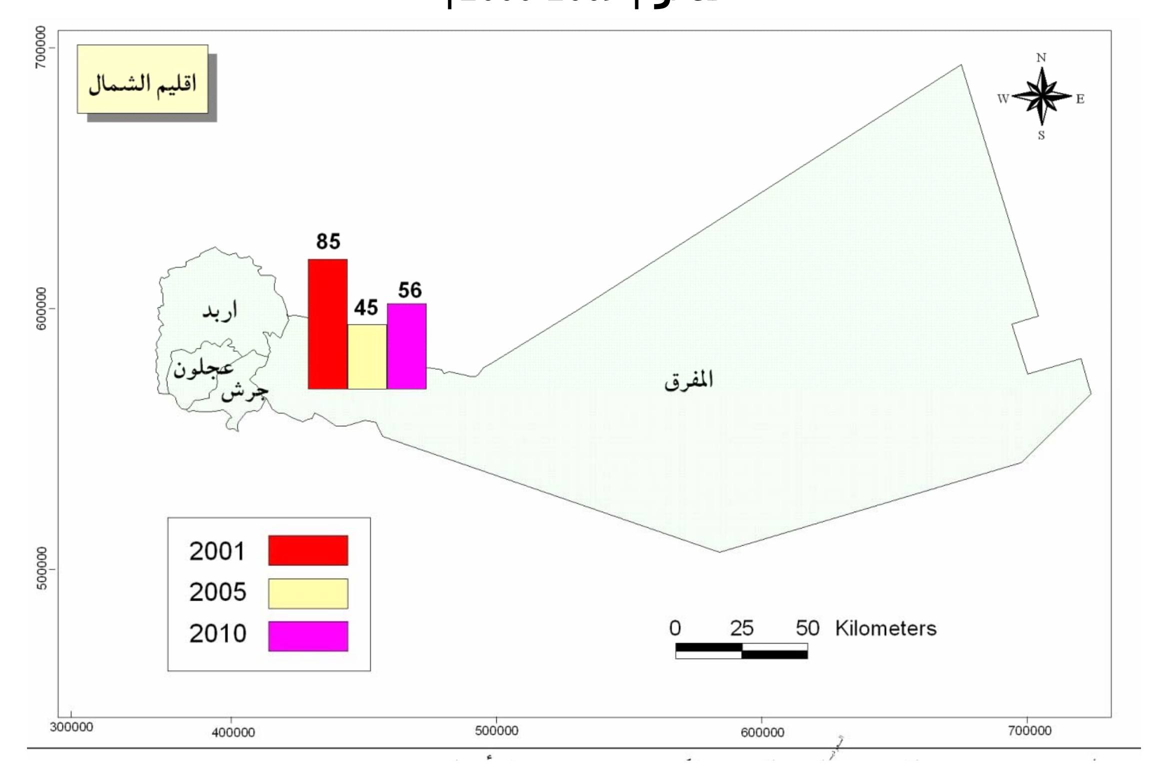


المصدر : مديرية الأمن العام /إدارة المعلومات الجنائية، 2010م .

الخارطة(5)

معدل الجريمة في إقليم الشمال لكل 10آلاف نسمة

للأعوام 2000-2009م



2.2 الدراسات السابقة وذات الصلة

هناك مجموعة من الدراسات السابقة وذات الصلة بالموضوع تناولت التحليل المكاني والزماني للجريمة والمجرمين وهي كما يلي:

الدراسات الأردنية:

دراسة (الصالح، 2002) بعنوان "التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي "وهدفت إلى معرفة العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، والتغيرات المتعلقة بالجريمة .وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها :

أن التحضر كان من أقوى العوامل المفسرة للتغيـر فـي حجـم ومعـدلات الجريمة، وأنماطها فقد كان هناك علاقة قوية بين عدد المراكز الحضرية ومـستوى التحضر، وبين جرائم الإدارة العامة ثم الجرائم الأخلاقية وأن أقـوى المؤشـرات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية التي تفسر مجموع الجرائم، هو نسبـة نمـو الـدخل القومي الإجمالي، فكانت العلاقة قويـة جدا وبمستوى معنوية 0.003، كما ارتـبط

الدخل القومي الإجمالي أيضا بجرائم الأشـخاص بعلاقـة قويـة جـدا بمـستوى معنوية0.001 وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بـين الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، والمعدل العام للجريمة عند مستوى معنوية .0.001

وهدفت دراسة (المهيرات، 2000) بعنوان "دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية للأعوام "1985-1996إلى التعرف على اتجاهات الجريمة، والتركيز على بعض أنماطها في الأردن، وخلصت إلى أن هناك زيادة في نسبة الجرائم في عام 1996عن سنة الأساس 1985م حيث بلغت نسبة الزيادة 70.2% لكل 10 آلاف نسمة وأن الظاهرة الإجرامية مرتبطة بحجم السكان، بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي ساهمت في هذه الزيادة .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للجريمة خلال فترة الدراسة، فـإن محافظـة العاصمة تحظى بالمرتبة الأولى، من حيث عدد الجرائم يليها محافظـة اربـد، ثـم الزرقاء .

وأن أكثر الفصول تسجيلاً للجريمة كانت في الصيف، وقد بلغت 30.3% وأكثر الشهور تسجيلا للجريمة، شهر أيار فكانت النسبة .15.1%

أما أنواع الجرائم المرتكبة في الأردن فصنفت تحت نوعين :

1. الجرائم الجنائية شديدة الخطورة فتراوحت بين 11%-16%من مجموع العام للجرائم وهي نسبة لا تدعو للقلق .
2. أما الجرائم الجنحوية فتراوحت نسبتها 84-89%من مجموعها العام للجرائم.

أما دراسة (المبيضين، 1994) بعنوان" الخصائص الديمغرافيـة للمحكـومين وأثرها على الجريمة في الأردن "فقد هدفت إلـى دراسـة المتغيـرات الـسكانية للمحكومين، تبعا لنوع الجريمة، وتحديد المتغيرات الديمغرافية وآثرها على الجريمة في الأردن وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث :

أن الفئة العمرية (27 -18) شكلت الفئة الأكبر معدلاً بين الفئات في ارتكـاب الجرائم. كما أن معدل الجريمة عند ذوي التحـصيل العلمـي (أمـي، وابتـدائي، وإعدادي) أكبر معدل من معدلات ارتكاب الجريمة للمستويات التعليمية الأخرى.

ووجد أن المرأة أقل إيداعا في مراكز الإصلاح، وأقل تمثـيلاً فـي المراكـز الإصلاحية من الرجل .وأن فئة العزاب في مراكز الإصلاح أكثر من باقي الفئـات، وهناك علاقة عكسية واضحة بين المستوى التعليمي ودرجة تمثيل تلك الفئـة فـي مراكز الإصلاح.

دراسة قام بها (العمر، 1990) بعنوان "جغرافيا الإسكان تحليل مقارن لإحصاءات الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية لعامي "1996-1994 وهدفت إلى اكتشاف المسار الزمني، والأنماط المكانية للجريمة في منطقة الدراسة، وخلصت إلى عدد من النتائج في مجالين هما :

1. مجال اتجاهات الجريمة: حيث اتجهت أعداد الجريمة إلى النمو خلال المدة 1996-1985بمعامل نمو موجب قدره 0.959 لمجموع الجرائم، وحدوث تغير نوعي في الجرائم المرتكبة بين عامي .199-1994
2. مجال نسب الفئات الرئيسية للجريمة: فقد ازدادت نسبها عامي 1996-1994 بنسبـة 24.68%، وازدادت أعداد الجرائم المرتكبة ضد حياة الأشخاص بنسبة 19.97%، وازدادت أعداد جرائم المال بنسبة 18.3%، وازدادت أعـداد الجرائم المرتكبة ضد الثقة العامة 127.9%، والمخلة بالآداب العامة 41.6%، بينما انخفضت أعداد الجرائم المرتكبة ضد حرية الأشخاص بنسبة 8.2% وارتفاع نسب الجنايات على حساب الجنح في مديريات العقبة، والطفيلة، والمفرق، ومادبا.

وهدفت دراسة (درويش،1994) بعنوان "ظاهرة السرقة في الأردن دراسة مسحية اجتماعية على النزلاء في دور الإصلاح والتأهيل إلى دراسة ظاهرة السرقة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، وتحليلها من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة، منها :

1. ما هي الفئات الاجتماعية التي ترتكب جرائم السرقة في الأردن؟

2. ما هي الأسباب والدوافع الحقيقية لارتكاب السرقات؟

وكان من نتائج الدراسة :أن الشباب بين (18-29) سنة البالغ نسبتهم (75%) من النزلاء هم الأكثر ميلا لارتكاب جرائم السرقة، وأن أكثر من ثلثي المبحوثين ونسبتهـم 68.3% من مرتكبي جرائم السرقة ينتمون إلى أسر كبيرة الحجم، وتشكل المناطـق السكنية الشعبية مناخا ملائماً لمرتكبي جرائم السرقة، فقد كانت نسبتهـم 47.14%، وأن نسبة الذين يسرقون في النهار متقاربة جدا مع الذين يسرقون في الليـل، إذ بلغـت 50.71% إلى 49.29% وأن أكثر من ثلث أفراد المسح (37.2%) أقدم على ارتكاب جرائم السرقة بدافع الحاجة المادية وصعوبة الحصول على عمل. وأظهرت الدراسة أن الأفراد في المرحلة التعليمي الإعدادية التي بلغت نسبتهـا 40% هي الأكثر عدداً لارتكاب الجرائم.

أما دراسة (ربابعة، 1985) بعنوان "أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزيعها"، هدفت إلى معرفة أنماط الجريمة، وأسلوب توزيعها في البيئات الاجتماعية المختلفة (الحضرية، والريفية، والبدوية، والمخيمات) والوقوف على الخصائص الديمغرافية لمرتكبيها.

وكان من نتائج الدراسة: أن الجرائم على اختلاف أنماطها، وأشكالها، تنتشر في المدن أكثر من انتشارها في المجتمعات البشرية الأخرى وان غالبية أفراد العينة يقعون في فئة مستويات الدخل المنخفضة وان صغار الـسن، والعمـال والأميـين والأفراد الذين ينتمون إلى مستويات تعليمية متدنية أكثر ميلا إلى ممارسة الجريمة

الدراسات العربية :

هدفت دراسة (الحاتمي، 2008) بعنوان "اتجاهات الجريمـة فـي المنـاطق الحضرية دراسة استشرافية لواقع وأنماط الجريمة في مدينة جده إلى بيـان واقـع الجريمة وأنماطها السائدة في مدينة جدة، والتعرف على الفروق في معـدلاتها فـي المواسم المختلفة، وركزت الدراسة على الجرائم المرتكبة في مدينة جدة من بدايـة الفترة 2003م إلى نهاية 2007م وذلك بواسطة قاعدة البيانات المدونـة بالـسجلات الجنائية بشرطة جدة .كان من نتائجها: ارتفاع جرائم الاعتداء على الـنفس خـلال الفترة المدروسة بشكل ملحوظ في شهر ذو القعدة، بينما انخفض في شهر جمـادى

الثاني وارتفاع جرائم الاعتداء على الأموال بشكل كبير جدا في شـهر ذو القعـدة، وانخفض في شهر ربيع الأول، أما جرائم المسكرات فقد اتخذت نمطاً شبه متوازن بين شهور السنة مع انخفاضها في شهر رمضان وارتفعت الجرائم الأخلاقيـة فـي الشهور الأربعة الأولى من السنة، ثم انخفضت في شهر جمادي الأول، ثم ارتفعـت إلى أقصى معدلاتها في شهر شوال .

وقام (الفيصل، 2008) بدراسة تحت عنوان "التباين المكاني لجريمة السرقة في مدينة حائل دراسة جغرافية ."وهدفت إلى معرفة العوامل الجغرافية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، والتعرف على أنواع السرقات وخصائص مرتكبيها، وإيجاد العلاقة بين مكان سكن الجاني، ومكان حدوث الجريمة .وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وكان من أبرز نتائجها :

وجود علاقة قوية بين سكن الجاني ومكان ارتكاب جريمة السرقة، وأن أكثر أنواع السرقة انتشاراً هي سرقة المنازل والسيارات، ومعظم السرقات يتم في شهر صفر، كما أن نمط توزيع جرائم السرقة كان نمطاً متجمعاً في الأحياء القريبة من القلب التجاري للمدينة.

أما دراسة (بدوي،2003) بعنوان "التوزيع المكاني للجريمـة فـي مدينـة الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان "هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين الجرائم والبيئة، في مدينة الرياض، والتوزيع المكـاني للجـرائم ومرتكبيهـا، والوقوف على المؤثرات البيئية الكامنة وراء ذلك التوزيع وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

أن عدد الجرائم يزداد بزيادة عدد السكان في أي منطقة جغرافية معينة داخل النسيج الحضري بمدينة الرياض، وأن هناك علاقة وثيقة بين الجريمة والمتغيـرات البيئة للمدينة، ولوحظ ارتفاع نسبي في معدلات جرائم السرقات والجرائم الأخلاقية.

دراسة قام بها (محيا، 2003) تحت عنوان "العلاقـة بـين النمـو الـسكاني والكثافة السكانية والجريمة ."دراسة تطبيقية على مراكز الشرطة بمدينة الريـاض وهدفت إلى معرفة العلاقة بين المتغيرات السكانية والجغرافية، ومعدلات الجريمـة حسب أنواعها في مدينة الرياض .

وقد أظهرت الدراسة أن عدد سكان مدينة الرياض كان يتضاعف خلال عشر سنوات، حيث ارتفعت نسبة السكان من 100%عام 1411هـ إلى 192%عام 1420هـ، بينما ارتفعت نسبة الجرائم بأنواعها المختلفة بمعدلات أعلى من ذلك حيث ارتفعت من 100%عام 1411هـ إلى 251%عام 1420هـ وأظهرت النتائج أن جرائم السرقة من أكثر الجرائم حدوثا بأنواعها المختلفة في الرياض، وهناك علاقة طردية بين النمو السكاني ومعدلات الجرائم بأنواعها المختلفة في المدينة .وأن الكثافة السكانية تكثر وسط المدينة وتنخفض بدرجات متفاوتة باتجاه الأطراف، وأن هناك علاقة طردية بين الكثافة السكانية والجرائم المختلفة، في حين أن هناك علاقة عكسية بين المسافة من مركز المدينة والجرائم بأنواعها المختلفة.

وقام (البشرى، 1997) بدراسة بعنوان "أنماط الجرائم في الوطن العربي" بهدف التعرف على الجريمة في الوطن العربي، وتصنيف أنماطها. وأخذت عينات من رجال الشرطة العاملين في مجال الجنايات في بعض الدول العربية، لا تقل عن 10%من مجموع العاملين، وعينات عشوائية من نزلاء السجون في بعض الدول العربية لا تقل عن 10%من مجوع النزلاء المحكوم عليهم بالسجن لعام أو أكثر .

ومن نتائج الدراسة: ظهرت أنماط جديدة من الجرائم، تختلف عن الجرائم التقليدية في طريقة التخطيط لها، وأسلوب تنفيذها، وهي غير مشمولة بالقوانين السارية .

وألقى البحث الضوء على حجم الجريمة في الدول العربية، فمن خلال الأرقام الرسمية، هناك ارتفاع في عدد الجرائم المسجلة بصفة عامة، وأن معدلات الجريمة اقل بكثير من معدلات الجريمة في الدول الصناعية المتقدمة، ويتضح أن أكثر أنماط الجريمة المعروفة في الدول العربية، هي الجرائم الواقعة ضد الأشخاص، والجرائم الواقعة على الأموال، والجرائم المخلة بالآداب العامة والأخلاق، والجرائم المخالفة للقوانين العامة، حيث تتشابه هذه الأنماط في طريقة ارتكابها، ونوعية الجناة فيها، وأسباب ودوافع ارتكابها، في كثير من الدول العربية.

وأظهرت دراسة (الحواس، 1997) حول النمذجة للتوزيع المكاني لقوة الشرطة والجرائم في مدينة الرياض بالسعودية، والتي تم تحليل البيانات فيها على محورين:

1. عرضي يغطي أجزاء الرياض في وقت معين وتمت المقارنة بين نطاقات مراكز الشرطة بالنظر إلى حجم الجريمة وكثافة قوة الشرطة في كل نطاق مع الأخذ بالاعتبار الدوريات السيارة والراجلة في كل مكان.
2. التغير الزمني في حجم الجريمة وقوة الشرطة في كل نطاق لوحدة (Temporal Variation)، وتمت معالجة البيانات مع بعد سكاني ومساحي.

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك تأثيراً سلبياً ذا دلالة قوية بين الكثافة السكانية لقوة الشرطة والكثافة السكانية لمعدلات الجرائم، مما يدعم اعتماده مقياساً لتحديد قوة الشرطة. وأن هناك قوانين بين التوزيع المكاني لقوة الشرطة بمعدلاتها المساحية والمعدلات المساحية للجرائم مما يدعم المقولة بأن العلاقة بين الشرطة والجريمة علاقة تحديد فرص وليست علاقة مواجهة مباشرة.

أما دراسة (كرم،1992) بعنوان "جغرافية الجريمة في الكويت "فقد هدفت إلى دراسة جغرافية الجريمة في دولة الكويت في الفترة الزمنية الممتدة من عام 1983إلى عام 1987م .وقد تبين من الدراسة، أن حجم ظاهرة الجريمة في الفترة المدروسة، لا يدعو للقلق الشديد، نظراً إلى انخفاض نسبة الجرائم نوعاً ما، مقارنة مع دول العالم الأخرى، فجرائم القتل، تقل بشكل ملحوظ في دولة الكويت، وجرائم السرقة باستخدام العنف نادرة، وجرائم الاغتصاب، وبقية الجرائم التي تثير الرعب في المجتمع قليلة جدا .

أما التوزيع المكاني للجرائم، فإن النتائج أظهرت عدم وجود اختلافات جوهرية بين المحافظات من حيث أنماط الجريمة وعددها .

وأوضحت الدراسة كذلك، أن معدلات الجريمة أعلى بين مجموعة الأعمار الوسطى من السكان، وأن كل مجموعة عمرية ترتكب جرائم معينة.

الدراسات الأجنبية :

أجرت تومبسون وتونسلي (Tompson & Townsley, 2010) دراسة بعنوان "استخدم الأنماط الزمانية والمكانية من اجل تنبؤ بحدوث الجريمة بشكل أفضل "هدفت الدراسة للكشف عن مدى فاعلية دمج معلومات حدوث الجريمة في خلال اليوم في عملية تحليل الأنماط الزمانية والمكانية للجريمة .استخدمت الدراسة بيانات الجريمة المجموعة من الشارع، وتحليل ملفات الشرطة واستخدام مؤشر الدقة التنبؤية لحدوث الجريمة .تم إجراء الدراسة في مدينة نيوجيرسي الأمريكية .وأشارت نتائج الدراسة انه يمكن زيادة الدقة التنبؤية لحدوث الجرائم ضمن أنماط زمنية مسجلة مسبقا لحدوث الجريمة .وأن التكتل المكاني للجرائم يؤثر في درجة دقة تنبؤ الجرائم المستقبلية .ويمكن تنبؤ الجريمة بشكل أفضل ضمن اطر زمنية محددة من اليوم.

قام جيان لين (Jianhong Lin, et.all, 2009) بدراسة بعنوان "العلاقات الاجتماعية والديمغرافية بين الخوف من الجريمة والبيئة الاجتماعية لمناطق المدن في الصين "هدفت هذه الدراسة الكشف عن العلاقة بين الفقر ومستوى التعليم لسكان المدن في الصين والخوف من الجريمة في هذه المناطق .تكونت عينة الدراسة من 6255شخصا تم اختيارهم عشوائيا من مدينة شنغهاي الصينية .استخدمت الدراسة المقابلة في عملية جمع البيانات .وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأشخاص الأقل عمرا والأكثر تعليما يظهرون درجة اكبر من الخوف من الجريمة في المدن الصينية .وأن النساء أكثر خوفا من الجريمة مقارنة مع الذكور، وأن التعرض لجريمة في السابق يزيد من مستوى الخوف من التعرض للجريمة.

وأجرى فرانكلين (Franklin, 2009) دراسة بعنوان "العلاقة بين أماكن بيع الكحول والجرائم العنيفة في واشنطن العاصمة "هدفت الدراسة للكشف عن العلاقة بين الجرائم العنيفة وبين الخصائص المادية في مجتمعات التمدن "مدينه واشنطن العاصمة بشكل خاص "استخدمت الدراسة منهجية تحليلية حيث تم تحليل بيانات دائرة الإحصاءات العامة حول معدل الجريمة في واشنطن، إحصاءات أقسام الشرطة في العاصمة واشنطن .أشارت نتائج هذه الدراسة لوجود علاقة ترابطية دالة إحصائيا

بين توافر الكحول في مناطق عدة من العاصمة واشنطن وبين ارتفاع نسبة الجرائم في هذه المناطق وأشارت نتائج هذه الدراسة أيضا بوجود علاقة ترابطية بين المتغيرات العرقية والاقتصادية في بعض مناطق واشنطن العاصمة وبين ارتفاع مستوى الجرائم في هذه المناطق.

أما بونيانو ومونتيليو (Buonanno & Montolio, 2008) فقد قاما بدراسـة عنوانها "تحديد العوامل الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية المؤثرة في الجريمـة عبر الأقاليم الاسبانية ."هدفت هذه الدراسـة للكـشف عـن العوامـل الاجتماعيـة والاقتصادية والديمغرافية المؤثرة في حدوث الجريمة عبر الأقاليم الاسبانية .قامـت الدراسة بتحليل بيانات حدوث الجريمة في الأقاليم الاسبانية في الفترة من 1993 إلى 1999. استخدمت الدراسة نظام GMM في عملية التحليل .أشارت نتائج الدراسـة بوجود علاقة ترابطية ايجابية بين مستويات الجريمة وبين مستوى المـدن ونـسبة الأجانب في الأحياء السكنية التي تحدث فيها الجريمة ووجود علاقة ترابطيـة بـين ارتفاع مستوى جرائم السرقة وانتهاك المنازل وبين مستوى التعليم والبطالـة لـدى الشباب.

كما أجرت اوفرتون (Overton , 2008) دراسة بعنوان "خداع وسائل الإعلام: تقديم نموذج التوزيع الجغرافي للجريمة في وسائل الإعلام "هدفت هـذه الدراسـة للكشف عن الصور الخادعة المقدمة من قبل وسائل الإعلام حول التوزيع الجغرافي للجريمة عبر الولايات الأمريكية المختلفة استخدمت الدراسة منهجية تحليل المحتوى حيث تم تحليل 23 فيلماً وبرنامجا تلفزيونيا مرتبطة بالتوزيع الجغرافـي للجريمـة عبر الولايات المتحدة الأمريكية .أشارت نتائج الدراسة إن وسـائل الإعـلام تقـدم صورة غير دقيقة حول علاقة المكان بالجريمة وأن وسائل الإعلام تركـز تقـديمها للجريمة على مناطق جغرافية معينة مثل مدن نيويورك وشيكاجو وديترويـت مـع عدم التركيز على واشنطن العاصمة مع أنها تسجل أعلى مـستوى للجريمـة فـي الولايات المتحدة .وأشارت نتائج هذه الدراسة أيضا أن وسائل الإعلام تركز علـى الشرطة في مختلف المناطق الجغرافية وانتهاكات الشرطة نحو المجرمين .

وأجرى وينج (Wing, 2008) دراسة بعنوان "دراسة التحليل المكاني للجريمة في الغابات الوطنية "هدفت الدراسة تحليل الأنماط المكانية لحدوث الجريمة في النشرات الوطنية لحدوث الجريمة ضمن منطقة مساحتها 112.396 ألف كم 2 في المنطقة الشمالية الغربية من الولايات المتحدة .استخدمت الدراسة عدة أساليب تحليلية من اجل الوصول لنتائج الدراسة وكان من نتائجها أنه يمكن تحليل وتنبؤ مناطق تركز الجريمة من خلال إجراء تحليل للأنماط الزمانية والمكانية لحوادث الجريمة المختلفة .وأشارت نتائج الدراسة أيضا إلى وجود علاقة ترابطية بين الأنماط المكانية والزمانية لحدوث الجريمة وبين الخصائص الجغرافية للغابة التي تقع فيها الجريمة . وأن معظم الجرائم تتركز في نقاط ساخنة مثل بعض المناطق النائية من الغابة.

وقامت بيرثولت (Berthelot, 2008) بإجراء دراسة بعنوان "العلاقة بـين الانتقال وبين السرقة :اثر نمط الذهاب إلى العمل على مستويات الجريمـة :تحليـل مكاني "هدفت هذه الدراسة للكشف عن العلاقة بين نمط الذهاب إلى العمـل وبـين مستويات الجريمة.

استخدمت الدراسة منهجية الانحدار المكاني لتحليل بيانـات مقاطعـة مـن المقاطعات الأمريكية حول الجريمة "جرائم السرقة بشكل خاص "في فترة ابتـدأت من عام 2000 وحتى عام 2006 أشارت نتائج الدراسة أن نمط التنقل والذهاب لدى العمل مرتبط مع ارتكاب الجرائم .وأشارت أيضا الى أن الابتعاد عن المنزل لفترات طويلة يؤثر في زيادة احتمالية تعرض المنزل للسرقة.

وأجرت تابانجين (Tabangin , 2008) دراسة بعنوان "دراسة أماكن النقاط الساخنة في توزيع الجريمة وأثرها على التصميم البيئي في المدينـة "هـدفت هـذه الدراسة للكشف عن العلاقة بين المكان والجريمة .استخدمت الدراسـة المعلومـات المسجلة في تقارير الشرطة في مدينة باجيو الأمريكية في الأعوام من 2004 إلـى 2007ل تحديد أوقات حدوث الجريمة والمناطق الساخنة للجريمة في هذه المدينـة. واستخدمت الدراسة أيضا العمل الميداني المكثف، الملاحظة، والبيانات المسجلة في التقارير الرسمية للشرطة في الوصول للنتائج .أشارت نتائج الدراسـة انـه يمكـن حساب النقاط الساخنة للجريمة وانه يمكن تنبؤ حدوث الجريمة في المـستقبل مـن

خلال إجراء تحليل مكاني للجرائم السابقة وان الحقائق المادية والديمغرافية لمناطق الجريمة الساخنة يمكن أن تساهم في خلق فرص ارتكاب الجريمة.

أما دراسة (Block,1997) تحت عنوان "الفـضاء، والمكـان، والجريمـة: المناطق الساخنة المرتبطة بجرائم الحانات ومتاجر المشروبات الروحية "فقد شملت الدراسة مقارنة بين 49 مكاناً ذات حوادث وبين 49 مكاناً آخر لـم تجـرى بـه حوادث، واختبار العلاقة بين الأماكن والحوادث الواقعة في مقاطعتين للشرطة .

وخلصت الدراسة إلى وجود ثلاثة أنواع للمكان تبعاً لخصائص مختلفة لجذب الجريمة، وقد كان عدد الحوادث خلال مدة الدراسة (ستة شهور) قد بلغت 3364 حادث، شملت الحوادث: جرائم العنف والملكية والمخدرات وحالات قتل وهجوم بسيط واعتداء على موظفي الحكومة وسطو ومحاولات سطو وهجوم ضد الشرطة الفدرالية واتضح من الدراسة بأن الحانات، ومتاجر المشروبات الروحية، تمثل المكان العام الذي يسمح بالتصرف غير المسئول، حيث يتجمع الغرباء معاً مما يساهم في حدوث الجريمة.

أما دراسة روزنبوم (Rausnbaum, 1996) بعنوان "الجرمية في الفضاء والجريمة :تحليل حياة الجناة والبيئة الدقيقة للجريمة "والتي هدفت إلى استعمال تقنيات بيانية لتقديم أنواع مختلفة من البيانات، للاستدلال على الأنماط الجرمية المحتملة، والتنبؤ بها في المستقبل لم يستخدم الباحث العينات العشوائية، وإنما لجأ إلى تحديد المناطق الأكثر خطورة، وتتبع جميع الشباب الذين يسكنون هناك، وتم جمع البيانات المتعلقة بهم من خلال المدارس، وكالات قضاء الأحداث، والشرطة، والصحة، ومؤسسات الخدمة الاجتماعية، والعمل الاجتماعي، والأبنية .

خلصت الدراسة التي تشكيل رسومات وخرائط تساعد على فهم أسباب الجريمة بشكل يمكن فهمه بسهولة.

دراسة قامت بها كيفوركين (Kevorkian, 1995) بعنـوان "الخـوف مـن الجريمة في الحي الآرمني في مدينة القدس، وارتباطاته العـضوية والاجتماعيـة " وهدفت إلى البحث في الخوف من الجريمة بين كبار السن من منظور البيئة المغلقة والبيئة المفتوحة حيث تكونت عينة الدراسة من كبار السن الذين يعيشون في القدس

القديمة وعددهم129 رجل وامرأة، نصفهم يعيش في حي مغلق، والنـصف الآخـر يعيش في حي مفتوح .كان من نتائج الدراسة، أن البيئة المحيطة، لها علاقة بالخوف من الجريمة فقد كان 32.8% من الذين يقطنون في بيئة مغلقة قد أقـروا بـأنهم لا يعانون من الخوف، أما الذين يقطنون في بيئة مفتوحة وأقروا بأنهم يخـافون مـن الجريمة، فكانت النسبة 100%

يمكن القول أن ما تميز الدراسات الأردنية هو تركيزها على المتغيرات مثل (العمر، والمؤهل التعليمي، ومكان السكن) أما الدراسات العربية فمعظمها قد ركز على المناطق الجغرافية .والدراسات الأجنبية ركزت على مستويات المعيشة وتوزيع الجرائم في المناطق الجغرافية.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يتبين أن هناك العديد من الجوانب التي قد تساعد في الكشف عن الجريمة وتوقعها في أماكن وأوقات مختلفة نظرا لوجود الكثير من العوامل التي تساهم في ظهورها وتطورها وهناك تصنيف للدراسات التي تناولت الموضوع مكانيا وزمانيا منها الدراسات العربية وأخرى أجنبية، والدراسات ذات العلاقة العربية والأجنبية التي تناولت الجوانب التي كان لها الأثر في إبراز الجريمة بشكل خاص.

أما عن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. محاولة الوصول إلى قراءة لماهية وأهمية التحليل المكاني والزماني للجريمـة والمجرمين.
2. الكشف عن أنماط الجرائم السائدة في إقليم الشمال .
3. البحث عن طبيعة التوزيع المكاني والزماني للجرائم ومرتكبيها في إقليم الشمال .
4. الكشف عن علاقة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية لمرتكبي الجرائم في إقليم الشمال .
5. البحث في طبيعة العلاقة بين المكان ونمط الجريمة في إقليم الشمال .

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

تناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة وخصائص العينة، وعدد المفردات، وإجراءاتها، وأداة الدراسة، وأسلوب معالجة البيانات.

1.3منهجية الدراسة

اعتمدت المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة المقابلة الشخصية بالعينة للسجناء المحكومين في سجون الشمال من خلال إدارة السجون في الأردن، والأسلوب الوصفي التحليلي لجوانب الظاهرة محل البحث، ويعد المسح الاجتماعي أكثر أنماط البحوث الوصفية التي تهدف إلى الوصول إلى صورة متكاملة لجوانب مجتمع الدراسة الذي تضمن مسحاً مكتبياً بالرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، ومن ثم الاستطلاع الميداني لجمع البيانات عن طريق أداة الدراسة وإجابة تساؤلات الدراسة بعد إجراء التحليل الإحصائي المناسب.

2.3 مجتمع الدراسة:

الحدود المكانية لمنطقة الدراسة يتوزع الأردن على ثلاثة أقاليم :إقليم الوسـط، وإقليم الجنوب، وإقليم الشمال .ويقع إقليم الشمال جغرافياً، في المناطق الشمالية من مدينة عمان، عاصمة المملكة الأردنيـة الهاشمية، ويعد ثاني اكبـر إقلـيم فـي المملكة من حيث المساحة، فهو يشكـل 28.943كم 2من مساحة المملكـة الأردنيـة الهاشمية البالغة 88778كم2، أي ما نسبته 32.60% من المساحة الكليـة للمملكـة (دائرة الإحصاءات العامة، .2009)

ويقسم إقليم الشمال إداريا إلى أربعة محافظات وهي كما يلي:

1. محافظة اربد (وتبلغ مساحتها 1572كم)
2. محافظة المفرق (ومساحتها 26541كم)
3. محافظة جرش (ومساحتها 410كم)

4. محافظة عجلون ومساحتها 420كم (دائرة الإحصاءات العامة،2009)

وتقسم هذه المحافظات إلى وحدات إدارية رئيسية هي الألوية، ويبلغ عدد الألوية القضائية في إقليم الشمال 16 لواءً .ويتكون اللواء من وحدات إدارية قضائية هي :الأقضية، وقد بلغ مجموعها في إقليم الشمال 19 قضاءً.

وتكمن أهمية إقليم الشمال بموقعه الاستراتيجي الهام، الذي تتمتع به محافظات الإقليم، فمحافظة المفرق تقع إلى الشمال الشرقي من مدينة عمان العاصمة، وتعد ثاني أكبر محافظات المملكة الأردنية الهاشمية من حيث المساحة، وتجاور ثلاثة دول عربية هي: من الشمال الجمهورية العربية السورية، ومن الشرق الجمهورية العربية العراقية، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، وتتمتع المفرق بموقعها كمنظمة حدودية مع سوريا وفيها مركز حدود جابر السرحان ومركـز حدود سكة الحديد، أما مع العراق فهناك مركز حدود الكرامة وهـي المحافظة الوحيدة التي تحد ثلاث دول مجاورة معا وذلك ناتـج عن طبيعـــة امتدادها على شكـل ذراع باتجاه الشمال الشرقي (السرحان،2001)

أما محافظة جرش، فهي تقع في شمال المملكة الأردنية الهاشمية، وتحاط بمحافظة اربد شمالا، ومحافظة عجلون غربا، ومحافظة المفرق شرقا، وكل من محافظة العاصمة، ومحافظة البلقاء، ومحافظة الزرقاء، إلى الجنوب منها، فهي تبعد 45كم شمال العاصمة عمان، وتعد اصغر محافظات المملكة من حيث المساحة.

أما محافظة عجلون، فتقع في الركن الشمال الغربي من العاصمة، وعلى بعد 67كم، حيث يحدها من الشمال محافظة اربد وتبعد 32كم من ناحية الشرق عن محافظة جرش، وتبعد 25كم من الجنوب عن محافظة البلقاء، وتبعد 72كم من الغرب عن محافظة اربد .ويبلغ معدل الهطول المطري في عجلون 750ملم، ومعدل درجات الحرارة 5درجات شتاءا، و 33درجة صيفا (السرحان،2001)

أما محافظة اربد، فتقع إلى جهة الشمال الغربي من مدينة عمـان عاصـمة المملكة الأردنية الهاشمية، وتبعد عنها 90كم، وتجاور الجمهورية العربية الـسورية وفلسطين وتحظى بأهمية الدول المتعاقبة، لكونها محطة وسـط مـا بـين الـشمال والجنوب، والغرب مع الشرق (الصويركي، 2006)

تتنوع تضاريس المنطقة ما بين الجبل، والسهل، والغور، ويسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط، الذي يمتاز بأنه حار جاف صيفا، بارد ماطر شتاءا، حيث تصل درجات الحرارة إلى ما دون الصفر المئوي في بعض المناطق المرتفعة.

ومحافظة اربد غنية بأراضيها الطيبة، ومناخها العذب، وأشجارها الجميلة، وتكثر فيها المياه المعدنية الساخنة، ذات الخصائص العلاجية، للترويح عن النفس، والشفاء من الأمراض .لذا هي مقصد السياح لوجود الكثير من المواقع الأثرية منها: أم قيس والحمة الأردنية وطبقة فحل والعديد من المتاحف التاريخية ولها أهمية إستراتيجية، واقتصادية، وتجارية، وهي المنطقة الزراعية الأولى في الأردن، وتمتاز بأنها من أجمل المدن الأردنية .

أما محافظة المفرق، فيسودها المناخ الصحراوي، فمناخها قاري، في الـصيف يكون الجو جافا وحارا نهارا، وباردا ليلا، أما في الشتاء، فيكـون بـارد وقاسـي البرودة، وأمطارها قليلة وتنفرد محافظة المفرق بآثارهـا، وقـصورها، وقلاعهـا الجذابة، منها: أم الجمال الغنية بالصخور الملونة، وقصر برقع، ودير الكهف، وقلعة الصفاوي، وغيرها من الآثار.

أما بالنسبة لمحافظة جرش، فتتفاوت ميزات المحافظة الجغرافية مـن الجبـال الباردة، إلى الوديان الخصبة، وهي بيئة مناسبة لنمو الأنواع المختلفة من المحاصيل الزراعية .وتمتاز بوجود الأشجار الحرجية، والمناطق المطلة على جبـال الـسلط، وعمان، وخاصة في منطقة ساكب وتتميز أيضا بمناطقها الجذابة، والسياحية، وذلك لوجود غابات دبين، ومحمية الغزلان، وسد الملك طلال .وتتألف جرش من شوارع معبدة ومعمدة، ومعابد عالية على رؤوس التلال، ومسارح أنيقة، وميادين، وقصور، وحمامات، ونوافير، وأسوار تفضي إلى أبراج وبوابات.

أما محافظة عجلون، فهي من أجمل المحافظات، وتتميـز بالطبيعـة الجبليـة، المتباينة الارتفاع، وتضاريسها الخلابة، ومخزونها من الأشجار الحرجية الكثيفـة، وغابات اللزاب، والسنديان ومناخها المعتدل صيفا، والبارد شتاءا، يعمل على جذب السياحة على مدار السنة ويوجد في محافظة عجلون الكثير من الأمـاكن الأثريـة،

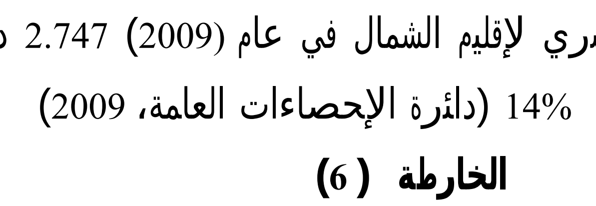
مثل قلعة عجلون ومقام سيدي بدر، ومقام الخضر، وكنيسة راجب (السرحان، 2001)

وفي مجال التعليم، ففي إقليم الشمال العديد من الجامعات، والمعاهد الرسمية، والأهلية، التي يرتادها أبناء المنطقة، والتي تسعى لتحقيق احتياجات الأسواق المحلية، ففي محافظة اربد هناك جامعة اليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، وجامعة جدارا الأهلية، وجامعة اربد الأهلية، بالإضافة إلى عدد من كليات المجتمع في منطقة الحصن، واربد التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، وفي المفرق، هناك جامعة آل البيت، وكلية المفرق الأهلية، وفي عجلون، يوجد كلية عجلون التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، أما في جرش، فيوجد جامعتان أهليتان، هما جامعة فيلادلفيا، وجامعة جرش الأهلية.

تعتبر مصادر المياه أهم ضوابط توزيع السكان في الأردن، الذي يتركز بمساحات محدودة، تاركين بقية الأراضي شبه خالية من السكان، حيث يحتشد 86.5% من مجموع السكان في 16.1% من المساحة العامة، وهي الأوفر ماءا (الظاهر، 2005)

بلغ إجمالي عدد سكان إقليم الشمال (منطقة الدراسة 1662.4 ألف نسمة)، وذلك عام 2009، يتوزعون على أربع محافظات كالتالي (دائرة الإحصاءات العامة، 2009)

1. محافظة اربد، البالغ عدد سكانها 1064.4) ألف نسمة .(موزعين على 9 ألوية منهم (545 ألف ذكور) و (إناث 519.4) ألف.
2. محافظة المفرق، وعدد سكانها 281.1) ألف نسمة (، موزعين على 4ألوية، و 13 قضاء .منهم (145.6 ألف ذكورا) و (135.5 ألف إناث) .
3. محافظة جرش، وعدد سكانها (179.4 ألف نسمة موزعين على لواء واحد، و 3 أقضية) منهم (92.3 ألف ذكور) و (87.1 ألف إناث) .
4. محافظة عجلون، وعدد سكانها (137.5 ألف نسمة)، موزعين على 2لواء، و 3 أقضية .منهم (70 ألف ذكور) و (67.5 ألف إناث) .



بلغ متوسط الدخل الأسري لإقليم الشمال في عام (2009) 2.747 دينار أردني وبلغ معدل البطالة في الإقليم 14% (دائرة الإحصاءات العامة، 2009)

الخارطة (6)

خارطة المملكة الأردنية الهاشمية مبيناً عليها محافظات إقليم الشمال

3.3 عينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الإحصائي المستهدف من جميع المحكومين في سجون محافظات إقليم الشمال البالغ عددهم الإجمالي 267 محكوم من الذكور ولإناث، خلال

فترة الإسناد الزمني للدراسة ، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة فقد تم مسح شامل لمجتمع الدراسة، وعلية فإن عينة الدراسة تمثل مجتمع الدراسة.

4.3 أداة الدراسة:

تم تطوير أداة الدراسة بعد الإطلاع والبحث في كل ما يمت لموضوع الدراسة بصله والمتعلق بالدراسات السابقة والإطار المرجعي المضمن في الفصل السابق، حيث تكونت أداة الدراسة من استبيان مغلق موجه لوحدة المعاينة وهم المحكومين في سجون محافظات الشمال ، وقد شمل على أربعة أجزاء:

الجزء الأول :ويتعلق بالمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية وهي: النوع الاجتماعي، والعمر بالسنوات، والحالة الزواجية، والمستوى التعليمي، وعدد أفراد الأسرة للوالدين، والوضع الأسري، وعدد أفراد الأسرة التي تعيش معها، والمهنة للوالد، والمهنة للأم ، والدخل الشهري للأسرة،

الجزء الثاني: ويتعلق بمتغيرات السكن والموقع الجغرافي له، ومن المتغيرات: مكان الإقامة حسب المحافظة، ومكان السكن الذي يقيم فيه الجاني، ونوع السكن، وعدد غرف المنزل من غير المرافق، وملكية المسكن.

الجزء الثالث: ويتكون من متغيرات الجريمة المرتبة مثل: نوع الجريمة التي ارتكبتها، ودوافع ارتكاب الجريمة، وعدد الشركاء في الجريمة التي ارتكبتها، والعلاقة التي تربط الجاني بالشركاء معه بالجرم إن وجد، والعلاقة التي تربط الجاني بالمجني علية، وهل كون الجاني نادم على ارتكاب الفعل ألجرمي أم لا.

الجزء الرابع: ويتعلق بالمتغيرات المكانية والزمنية لحدوث أو ارتكاب الجريمة، مثل :مكان ارتكاب الجريمة، ومكان ارتكاب الجريمة حسب المحافظة، واللواء، والمدينة، والحي، والشارع، ووقت ارتكاب الجريمة بالساعة، وكيفية الوصول إلى مكان الجريمة وسيلة المواصلات، وبعد مكان سكن الجاني عن مكان ارتكاب الجريمة، والفصل الذي ارتكبت به الجريمة حسب فصول السنة الأربعة، والشهر الذي ارتكبت به الجريمة، ووقت ارتكاب الجريمة، وسبب اختيار الجاني لموقع الجريمة.

5.3 صدق أداة الدراسة:

بعد اكتمال المحتوى تم عرض الاستبيان بشكله الأولي على مجموعه من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية، والنفسية، والإدارية، الذين قاموا مشكورين بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، حيث تم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة في سياق الدراسة بما يتناسب مع العلاقة بين المتغيرات محل البحث.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال عرضها مبدئياً، وتوزيعها على عدد من المشرفين على السجون وعدد من رجال الأمن المعنيين بالجريمة وذلك نظراً لتعذر أخذ عينة استطلاعية تجريبية من السجناء لأسباب تتعلق بالنظام الإداري والأمني عند إدارة السجون في الأمن العام، وتم تعديل الاستمارة بناءاً على أراء الخبراء في مجال الجريمة من العاملين في إدارة السجون.

7.3 المعالجة الإحصائية:

لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص تساؤلاتها ، فقد اعتمدت الدراسة على الرزمة الإحصائية (SPSS®17) في التحليل، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1. مقياس الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics Measures وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية .
2. استخدام التحليل الإحصائي الاستدلالي لمربع كاي للبيانات غير المعلمية .
3. التحليل التمييزي :للتوصل إلى النموذج الرياضي الذي يتكون من مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحددة لمكان وزمان ارتكاب الجريمة .

8.3 خصائص عينة الدراسة:

يتبين من خلال النتائج في الجدول 1 المتعلقة بالخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة أن 87.3% من السجناء في عينة الدراسة كانوا من الذكور مقابل 12.7% من الإناث، وقد توزعوا على المستويات التعليمية بدرجات متقاربة حيث بلغ عدد الأمين حوالي 18% ، ومن هم في مستوى القراءة والكتابة والابتدائية 23.6% ، وفي مستوى الإعدادية والثانوية40.8% ، بينما بلغ عدد الذين مستواهم التعليمي الدبلوم والجامعي 16% من عدد المسجونين الكلي.

وحول الحالة الزواجية تبين أن نصفهم تقريباً من المتزوجين، و 34.8%من العزاب، والباقي من الأرامل والمطلقين .

وتبين متوسط عمر السجناء بلغ حوالي 32 سنة، حيث كان 40.4% منهم تقع أعمارهم بين 26 و 35 سنة، وحوالي 28% من 25 سنة فأقل، و 22% من سن 36 إلى 45سنة.

وكانت الحالة الأسرية للسجناء متفاوتة حيث يعيش 48% منهم مع الوالدين، و 32% كان إحدى الوالدين متوفى، و 9% كان يتيم الوالدين، و 8% كان والديهم منفصلان عن بعضهم.

وحول الحالة الزواجية للأبوين تبين أن 68% من السجناء يعيش أبويهم معاً، ومقابل 32% كان أبويهم إما مطلقين أو مفصولين أو غير ذلك.

وبلغ متوسط حجم الأسرة للوالدين أي عدد الأخوة مع الأب والأم 8.6 أفراد، بينما بلغ متوسط حجم الأسرة للذين يعيشون معاً تحت سقف واحد 6.6 أفراد.

جدول (3)

الخصائص الديموغرافية لمجتمع عينة الدراسة.

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية(%)
النوع الاجتماعي	ذكور	233	87.3
	إناث	34	12.7
المؤهل العلمي	أمي	49	18.4
	ابتدائي	63	23.6
	الإعدادية والثانوية	109	40.8
	دبلوم متوسط	19	7.1

	جامعي	24	9.0
	غير مبين	1.1	3.0
الحالة الزواجية أو الاجتماعية	لم يسبق له الزواج	93	34.8
	متزوج	132	49.4
	مطلق	29	10.9
	أرمل	10	3.7
	غير مبين	3.0	1.1
الفئة العمرية سنة	25 فأقل	75	28.1
	26 - 35	108	40.4
	36 - 45	59	22.1
	46 فأكثر	19	7.1
	غير مبين	6	2.2
	متوسط العمر سنة		31.8
الحالة الأسرية	احد الوالدين متوفى	86	32.2
	الوالدين منفصلين	22	8.2
	الوالدين يعيشان معا	128	48
	يتيم الوالدين	25	9.4
	غير مبين	6	2.2
عدد أفراد الأسرة للوالدين للفرد	5 فأقل	54	20.2
	6 - 10	128	47.9
	11 فأكثر	68	25.5
	غير مبين	17	6.4
	المتوسط للفرد		8.58
عدد أفراد الأسرة المقيمين في المسكن للفرد	5 فأقل	136	50.9
	6 - 10	99	37.1
	11 فأكثر	32	12.0
	غير مبين	136	50.9
	المتوسط للفرد		6.6

ملاحظة :بلغ حجم العينة الكلية 267 مستجوب، ولكن نظراً لوجود بعض البيانات المفقودة ربما لا تساوي بعض الفقرات لهذا العدد، حيث تم حساب الأهمية النسبية بعد

استبعاد البيانات المفقودة أو وضع غير مبين للبيانات المفقودة علماً أنها أخرجت من التحليل الإحصائي.

وحول الوضع الاقتصادي والدخلي للسجين تبين النتائج في الجدول 2 أن متوسط الدخل الشهري للسجين بلغ 430 دينار، وأن أكثر من 52% منهم كانت دخولهم لا تزيد عن 300 دينار شهرياً، وفقد 12% قد زادت دخولهم الشهرية عن 450 دينار.

وكانت المهنة الرئيسة عند حوالي 11% من السجناء قبل دخولهم السجن موظف في القطاع العام، وعند 12% كل من موظف في القطاع الخاص وحرفي نجار حداد ميكانيكي لكل منهم على الترتيب، بينما كان 6% منهم مزارع، و 1%في الإدارة العليا، في المقابل كانت أغلبهم (19%) متعطل عن العمل .وكانت مهنة الأب عند 8.6% موظف قطاع عام، وحوالي 4% بلا عمل، و 3%موظف قطاع خاص وإدارة عليا على الترتيب، و 14.6%متقاعد،

بينما كانت مهنة حوالي 0.7% من السجناء الأعمال الحرة، و 4.5%العمل في حرفي نجار حداد ميكانيكي، و 5.6%مزارع .أما مهنة الأم فقد كانت الأغلبية (97%) أمهاتهم ربات بيوت، وحوالي 2% موظف قطاع عام.

وحول ملكية المسكن تبين أن 31% يسكنون بمنازل مستأجرة، و 58%تعود ملكية المساكن لهم.

وكانت صفة المسكن عند حوالي 18.2% شقة سكنية، و 63%بيت مستقل، و 2% فيلا.

وبلغ متوسط عدد غرف المسكن 3.8 غرفة ، حيث سكن 55% منهم مساكن بحجم من غرفة إلى غرفتين، 24% بحجم أكثر من 5 غرف، وحوالي 12% من 4 إلى 6 غرف.

وحول المكان الذي ولد فيه الجاني فقد تبين أن حوالي 65% من السجناء كانوا من مواليد محافظة أربد، و 15%من مواليد محافظة المفرق، و 11%من مواليد محافظة جرش، و 4.5%من مواليد محافظة عجلون .وقد كان 36.7% من سكان المدن، و 43.4% من القرى، و 7%من المخيمات، و 4% من البادية.

جدول(4)

الخصائص الاقتصادية والسكنية لمجتمع عينة الدراسة.

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية (%)
فئة الدخل الشهري (دينار)	150فأقل	53	19.9
	151 - 300	86	32.2
	301 - 450	25	9.4
	451فأكثر	32	12.0
	غير مبين	71	26.6
	متوسط الدخل (دينار/شهر/أسرة)		430
المهنة قبل دخول السجن	طالب	21	7.9
	موظف قطاع عام	29	10.9
	موظف قطاع خاص	33	12.4
	حرفي نجار حداد ميكانيكي	33	12.4
	مزارع	17	6.4
	إدارة عليا أمين عام مدير عام	3	1.1
	متقاعد	34	12.7
	بلا عمل	51	19.1
	أخرى	10	3.7
	غير مبين	36	13.5
مهنة الأب	طالب	7	2.6
	موظف قطاع عام	23	8.6
	موظف قطاع خاص	9	3.4
	أعمال حرة	2	.70

	حرفي نجار حداد ميكانيكي	12	4.5
	مزارع	15	5.6
	إدارة عليا أمين عام مدير عام	8	3.0
	متقاعد	39	14.6
	بلا عمل	11	4.1
	أخرى	2	.70
	غير مبين	139	52.1
مهنة الأم	طالبة	2.0	.70
	موظف قطاع عام	5.0	1.9
	ربة بيت	260	97.4
ملكية مسكن الإقامة	ملك	155	58.1
	مستأجر	83	31.1
	أخرى	7	3.0
	غير مبين	21	7.9
صفة المسكن	بيت مستقل	168	62.9
	شقة سكنية	49	18.4
	فيلا	5	1.9
	غير ذلك	30	11.3
	غير مبين	15	5.6
عدد غرف المسكن (غرفة)	1- 2	148	55.4
	3 - 4	55	20.6
	5فأكثر	64	24.0
	متوسط عدد الغرف (غرفة)		3.8
مكان ولادة الجاني	اربد	173	64.8
	المفرق	40	15.0

	جرش	30	11.2
	عجلون	12	4.5
	غير مبين	12	4.5
سكن الجاني	مدينة	98	36.7
	قرية	116	43.4
	منطقة شعبية	12	4.5
	مخيم	19	7.1
	البادية	11	4.1
	غير مبين	11	4.1

- ملاحظة :بلغ حجم العينة الكلية 267 مستجوب، ولكن نظراً لوجود بعض البيانات المفقودة ربما لا تساوي بعض الفقرات لهذا العدد، حيث تم حساب الأهمية النسبية بعد استبعاد البيانات المفقودة أو وضع غير مبين للبيانات المفقودة علماً أنها أخرجت من التحليل الإحصائي .

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 نوع الجريمة المرتكب

السؤال الأول : ما هي أكثر أنواع الجرائم ارتكاباً في سجون إقليم الشمال؟

تبين النتائج في الجدول 3 أن أكثر من نصف الجرائم التي دخل بسببها المجرمين السجون في إقليم الشمال (53%) كانت تلك الجرائم الواقعة على الأموال، حيث أرتكب 24.5%منهم جريمة الشك بدون رصيد، و 17.4% جريمة السرقة، و 5.5% جريمة النشل، و 3.6%جريمة إساءة الائتمان، و 2% جريمة إلحاق الضرر بمال الآخرين.

وثاني الجرائم من حيث الأهمية التي دخل بسببها المجرمين السجون كانت الجرائم الواقعة على الأشخاص (28%) ، حيث دخل السجن بسبب هتك العرض حوالي 8%، ثم القتل العمد7.5% ، ثم الزنا 5% ، فالقتل الخطاء عند2.8% ، والشروع بالقتل عند2.4% ، وكان أقل الجرائم ارتكاباً الدعارة، واللواط حيث كانت بحدود 1% لكل منهم باستثناء الدعارة.

أما جرائم أمن الدولة فقد جاءت بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية لعدد السجناء(14%) ، فقد دخل السجن حوالي 8% بسبب تجارة المخدرات، و 4.7%بسبب تعاطي المخدرات، و 1.6%بسبب التهريب.

جدول(5)

التوزيع النسبي حسب نوع الجريمة التي ارتكبتها الجاني

نمط الجريمة	نوع الجريمة	العدد	%
الجرائم الواقعة على الأموال	شيك بدون رصيد	62	24.5
	سرقة	44	17.4
	النشل	14	5.5
	إساءة ائتمان	9	3.6
	إلحاق الضرر بمال الآخرين	5	2.0
	المجموع	**134**	**53**
الجرائم الواقعة على الأشخاص	هتك عرض	20	7.9
	قتل عمد	19	7.5
	زنا	13	5.1
	القتل الخطأ	7	2.8
	الشروع بالقتل	6	2.4
	الاغتصاب	3	1.2
	لواط	2	0.8
	دعارة	1	0.4
	المجموع	**71**	**28.1**
جرائم أمن الدولة	تجارة مخدرات	20	7.9
	تعاطي مخدرات	12	4.7
	التهريب	4	1.6
	المجموع	**36**	**14.2**
أخرى	أخرى	12	4.7
	غير مبين	14	5.2
	المجموع	**26**	**9.9**
	المجموع	267	100

2.4 دافع ارتكاب لجريمة

السؤال الثاني : ما هو الدافع الرئيس لارتكاب الجاني الجريمة؟

تبين النتائج في الجدول 4 أن الفقر والحاجة للمال كان السبب وراء ارتكاب 34% من الجرائم، حيث أرتكب حوالي 52% من الجرائم الواقعة على الأموال، وحوالي 21%من جرائم أمن الدولة بسبب الفقر .بينما كان زيادة الثروة والدخل سبب لارتكاب حوالي 15% من السجناء الجرائم، وقد كان السبب في دخول 24% من جرائم أمن الدولة، وحوالي 19% من الجرائم الواقعة على الأموال طلب الثروة والثراء .وكانت الصدفة سبب في ارتكاب حوالي 10% الجريمة، حيث ارتكب 20% من سجناء الجرائم الواقعة على الأشخاص، وحوالي 12% من سجناء جرائم أمن دولة عن طريق الصدفة . وكان رفقاء السوء السبب في إدخال 7.4% من السجناء السجن، حيث أستطاع رفقاء السوء من إدخال حوالي 15% سجناء جرائم أمن الدولة، وحوالي 8% من سجناء الجرائم الواقعة على الأشخاص .أما التفكك الأسري فقد كان السبب في دخول 6.6% من السجناء السجن، وحوالي 14% من السجناء بجرائم واقعة على الأشخاص، و 6% من سجناء أمن الدولة .وكانت الشهوة السبب في دخول حوالي 6% من السجناء السجن، وقد دخل 15% من السجناء بجرائم واقعة على الأفراد بسبب الشهوة .أما الانتقام فقد كان السبب في دخول 5% السجن، وسبب في دخول 9% من السجناء بجرائم واقعة على الأفراد .أما باقي الأسباب المبينة في الجدول أدناه فقد توزعت على :الشرف، و الثأر، واللذة، بنسب تراوحت بين 3% و 1.6%من أسباب دخول السجن .

جدول(6)

التوزيع النسبي حسب دوافع ارتكاب الجريمة.

الدافع	نمط الجريمة(%)				
	الجرائم الواقعة على الأموال (%)	الجرائم الواقعة على الأشخاص (%)	جرائم أمن الدولة (%)	أخرى (%)	المجموع (%)
الفقر	51.5	4.6	20.6	40.0	34.2
زيادة الدخل	18.7	4.6	23.5	0.0	14.8
الصدفة	4.5	20.0	11.8	10.0	9.9
رفاق السوء	6.0	7.7	14.7	0.0	7.4
التفكك الأسري	3.0	13.8	5.9	10.0	6.6
الشهوة	1.5	15.4	2.9	10.0	5.8
الانتقام	3.0	9.2	2.9	20.0	5.3
الشرف	.70	9.2			2.9
الثأر	1.5	6.2	2.9		2.9
اللذة	1.5	1.5	2.9		1.6
أخرى	8.2	7.7	11.8	10.0	8.6

3.4 المحددات المكانية للجريمة :

والمقصود بالمحددات المكانية للجريمة مكان وموقع حدوث الجريمة.

وعليه سيتم الإجابة على أسئلة الدراسة اعتماداً على ما ظهر من نتائج المعالجة الإحصائية والفروق الحاصلة في العلاقة بين المتغيرات المبحوثة بناءاً على ما أدلى بيه مجتمع عينة لدراسة.

السؤال الثالث : ما هي المحددات المكانية حسب نمط الجريمة؟

توزيع نمط الجريمة على مستوى المحافظة التي وقعت فيها الجريمة :

تبين النتائج في الجدول 5 أن حوالي نصف السجناء في سجون الشمال (49.4%) قد ارتكبوا جرائمهم خارج إقليم الشمال، حيث كان 55% من الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأموال و 47%من الذين ارتكبوا جرائم أمن دولة، وحوالي 41% من الذين ارتكبوا جرائم واقعة على الأفراد كانت جرائمهم خارج محافظات إقليم الشمال.

أما معظم السجناء الذين ارتكبوا جرائم داخل محافظات الشمال فقد كانت في محافظة أربد (38.6%)، حيث أن 46.5% من الجرائم الواقعة على الأشخاص، و 34.5% من الجرائم الواقعة على الأموال، و 33.4% من جرائم أمن الدولة قد وقعت في محافظة إربد .أما نسبة الجرائم المرتكبة في محافظة المفرق فقد بلغت5.6% ، وقد كانت نسبة الذين ارتكبوا جرائم أمن دولة في محافظة المفرق .16.7% وبلغت نسبة الجرائم المرتكبة في محافظة جرش حوالي5% ، كان 5% من الجرائم الواقعة على الأموال في محافظة جرش , وأما نسبة الذين ارتكبوا جرائم في محافظة عجلون فلم تتجاوز.1.5%

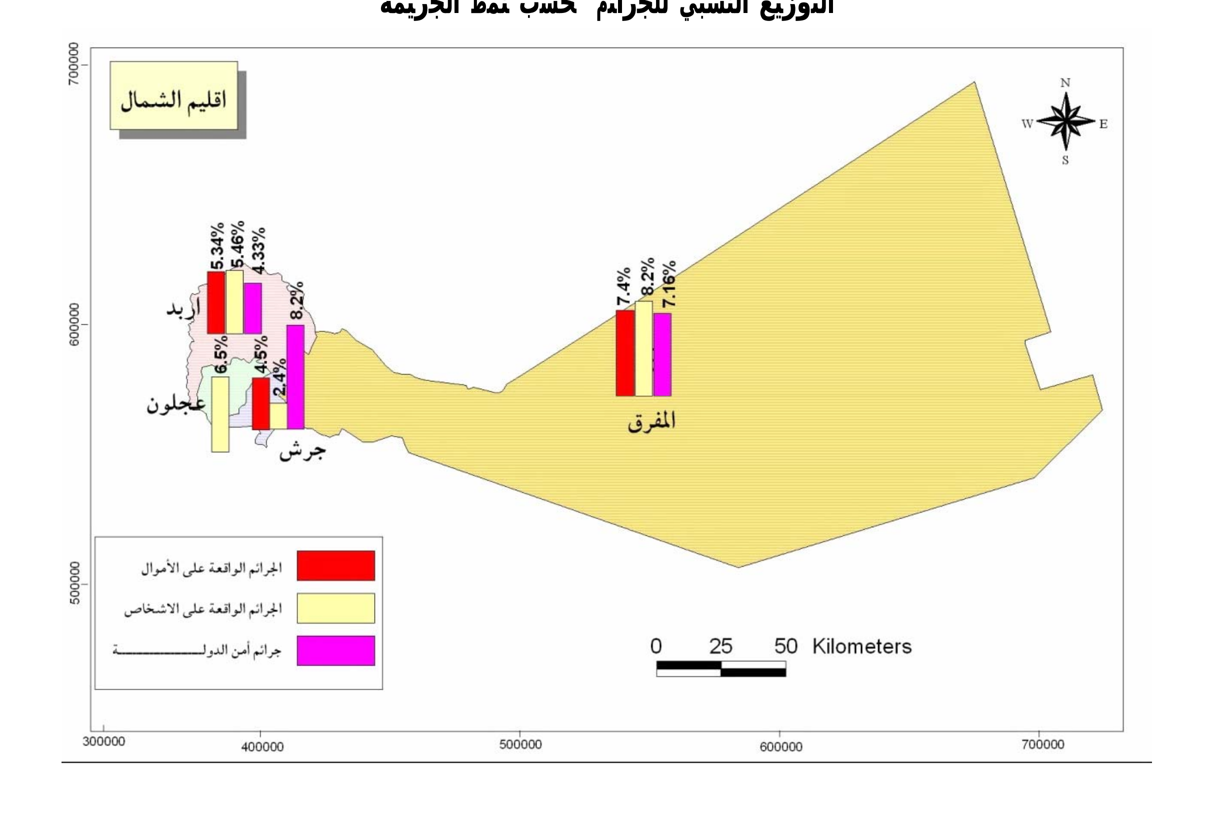
جدول(7)

التوزيع النسبي لمكان ارتكاب الجريمة موزعة حسب نمط الجريمة على مستوى المحافظات في إقليم الشمال

المحافظة	نمط الجريمة(%) الجرائم الواقعة على الأموال (%)	الجرائم الواقعة على الأشخاص (%)	جرائم أمن الدولة (%)	أخرى (%)	المجموع (%)
أربد	34.5	46.5	33.4	58.3	38.6
المفرق	4.7	2.8	16.7		5.6
جرش	5.4	4.2	2.8	8.3	4.9
عجلون		5.6%			1.5
خارج إقليم الشمال	55.4	40.8	47.2	33.3%	49.4

الخارطة (7)

التوزيع النسبي للجرائم حسب نمط الجريمة



توزيع نمط الجريمة على مستوى اللواء الذي وقعت فيه الجريمة :

تبين النتائج في الجدول 7 توزيع الجرائم المرتكبة من قبل السجناء في إقليم الشمال، حيث تبين أن أكثر الجرائم الواقعة في محافظة أربد حوالي 82% كانت في لواء قصبة أربد وبنسب متقاربة حسب أنماط الجريمة المختلفة 81.8% و 83.3% وفي المرتبة الثانية كان حوالي 11% من الجرائم الواقعة في محافظة أربد كانت في لواء الأغوار الشمالية حيث وقع 10% من الجرائم الواقعة على الأموال، و 15%من الجرائم الواقعة على الأشخاص في محافظة أربد داخل لواء الأغوار الشمالية .أما الجرائم التي وقعت في لواء الرمثا فلم تتجاوز نسبتها 4% من عدد الجرائم الواقعة في محافظة أربد، حيث كانت 16.7% من جرائم أمن دولة في محافظة أربد داخل لواء الرمثا، بينما لم تتجاوز نسبة الجرائم الواقعة على الأموال والأشخاص 5% من مجموع جرائم محافظة أربد .أما الجرائم الواقعة في لواء الكورة فقد بلغت نسبتها حوالي 3% كانت جرائم واقعة على الأموال فقط .كما أن الجرائم الواقعة في لواء بني عبيد لم تتجاوز1% ، كانت جرائم واقعة على الأموال فقط .

أما الجرائم الواقعة في محافظة المفرق فجميعها كانت في لواء قصبة المفرق، والجرائم الواقعة في محافظة جرش جميعها كانت من لواء قصبة جرش، والجرائم الواقعة في محافظة عجلون فجميعها كانت من قصبة عجلون.

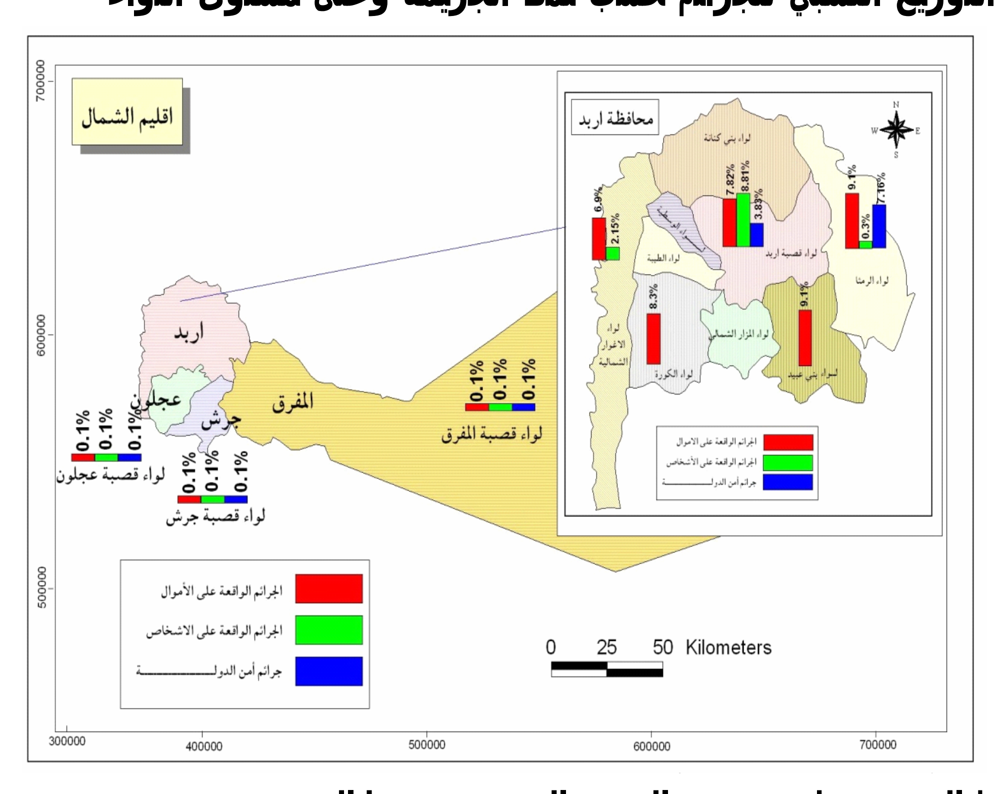
جدول(8)

التوزيع النسبي لمكان ارتكاب الجريمة موزعة حسب نمط الجريمة على مستوى اللواء

المحافظة	اللواء	نمط الجريمة(%) **الجرائم الواقعة على الأموال (%)**	**الجرائم الواقعة على الأشخاص (%)**	**جرائم أمن دولة (%)**	**أخرى (%)**	المجموع (%)
أربد	قصبة أربد	82.7	81.8	83.3	71.4	81.7
	الأغوار الشمالية	9.6	15.2		14.3	10.6
	الرمثا	1.9	3.0	16.7		3.8
	الكوره	3.8			14.3	2.9
	بني عبيد	1.9				1.0
المفرق	قصبة المفرق	100.0	100.0	100.0		100.0
جرش	قصبة جرش	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
عجلون	قصبة عجلون		100.0			100.0
خارج إقليم الشمال	العاصمة	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

الخارطة(8)

التوزيع النسبي للجرائم حسب نمط الجريمة وعلى مستوى اللواء



توزيع نمط الجريمة على مستوى المدينة التي وقعت فيها الجريمة :

تبين النتائج الواردة في الجدول 8 توزيع أنماط الجرائم التي ارتكبها السجناء المسجونين في سجون إقليم الشمال حسب المدينة التي تم ارتكاب الجريمة فيها، ففي لواء قصبة أربد كانت أكثر الجرائم تقع في مدينة أربد حيث كانت أكثر الجرائم الواقعة فيها (51%) تلك الواقعة على الأموال، ثم) حوالي (32% الواقعة على الأشخاص، وأخيراً (11%) الواقعة على جرائم أمن الدولة .أما جميع الجرائم التي حدثت في بني عبيد ومعظم التي وقعت في الكورة (66.7%) ، وبعض التي وقعت في مدينة الرمثا (33.3%) والأغوار الشمالية (45.5%) كانت جرائم واقعة على الأموال .وكانت 16.7%من الجرائم في مدينة الرمثا و 45.5%الواقعة في الأغوار الشمالية تلك الواقعة على الأشخاص .

وفي قصبة المفرق فإن الجرائم الواقعة في مدينة المفرق كانت موزعة على 46%

جرائم واقعة على الأموال و 15% جرائم واقعة على الأشخاص، و 38.5% جرائم واقعة على أمن الدولة، أما في مدينة بلعما فإن الجرائم توزعت بالتساوي حسب نمط الجريمة.

وفي لواء قصبة جرش فأن الجرائم الواقعة في مدينة سوف كانت جميعها على الأموال، والجرائم الواقعة في مدينة جرش توزعة على 54.5% جرائم واقعة على الأموال و 27%جرائم واقعة على الأشخاص و 9% جرائم أمن دولة .

وفي قصبة عجلون فإن جميع الجرائم الواقعة في كل من مدينتي عجلون وعنجرة كانت تلك الواقعة على الأشخاص.

جدول(9)

التوزيع النسبي لمكان ارتكاب الجريمة موزعة حسب نمط الجريمة على مستوى المدينة

المحافظة	اللواء	المدينة	نمط الجريمة **الجرائم الواقعة على الأموال** (%)	**الجرائم الواقعة على الأشخاص** (%)	**جرائم أمن دولة** (%)	**أخرى** (%)
أربد	قصبة أربد	أربد	51.2	31.7	11.0	6.1
	بني عبيد	بني عبيد	100			
	الكوره	الكوره	66.7			33.3
	الرمثا	الرمثا	33.3	16.7	50.0	
	الأغوار الشمالية	الأغوار الشمالية	45.5	45.5		9.1
المفرق	قصبة المفرق	المفرق	46.2	15.4	38.5	
		لواء بلعما	33.3	33.3	33.3	
جرش	قصبة جرش	سوف	100			
		جرش	54.5	27.3	9.1	9.1
عجلون	قصبة عجلون	عنجرة		100		
		عجلون		100		
من خارج إقليم الشمال	العاصمة	عمان	25	37.5	25.0	12.5
		سحاب	66.7	33.3		

توزيع نمط الجريمة على مستوى الحي السكني الذي وقعت فيه الجريمة :

تبين النتائج في الجدول 9 التوزيع النسبي للجرائم على مستوى الأحياء في مدن الشمال، حيث توزعت الجرائم في مدينة أربد على :الحي الغربي وتوزعت الجرائم فيها حسب نمط الجريمة حيث كان 33% من الجرائم فيها واقعة على الأموال، و 50% على الأشخاص .أما الحي الثاني في مدينة إربد فقد كان شارع 30 حيث كانت جميع الجرائم فيه تلك الواقعة على الأموال، وثالث الأحياء كان الحي الشرقي حي كانت 53% من الجرائم الواقعة فيه على الأموال و 26.7%على الأشخاص، و 20%أمن دولة .أما منطقة الحصن فقد توزعت الجرائم فيها بين أمن دوله وتلك الواقعة على الأشخاص .بينما كانت الجرائم في الحي الجنوبي بمعدل 66.7% واقعة على الأشخاص و 33%على أمن الدولة.

وتوزعت الجرائم في لواء الكورة ومدينة الكورة على :كفر الماء، ودير أبي سعيد التي كانت جميع الجرائم فيها واقعة على الأموال.

وفي مدينة الرمثا وقعت الجرائم في الحي الشرقي حيث كانت نصفها جرائم أمن دولة، والنصف الآخر توزع بين الجرائم الواقعة على الأموال وتلك الواقعة على الأشخاص .

وفي مدينة الشونة الشمالية وقعت الجرائم في الحي من مدينة الشونة الشمالية حيث كانت بمعدل 40% في كل من الجرائم الواقعة على الأموال والأشخاص .وفي حي الحمام حيث كانت جميعها جرائم واقعة على الأشخاص، وفي حي الإسكان حيث كانت بمعدل 60% جرائم واقعة لى الأموال، و 40%جرائم واقعة على الأشخاص.

وفي لواء الرمثا توزعت الجرائم بين مدينة المفرق وبالتحديد وسط البلد حيث كان 66.7% منها جرائم واقعة على الأموال، وعلى الخط الصحراوي المؤدي إلى إربد والرمثا حيث كان معظمها (75%) جرائم أمن دولة .أما المدينة الثانية فقد كانت بلعما حيث وقعت جرائم في منطقة الخربة السمرة توزعت بين الجرائم الواقعة على الأموال وجرائم أمن الدولة.

وفي لواء قصبة جرش وبالتحديد مدينة جرش الحي الغربي، ومدينة سوف بالتحديد مخيم سوف وقعت الجرائم حيث كانت في الأغلب جرائم واقعة على الأموال.

وفي لواء قصبة عجلون وبالتحديد في مدينة عنجرة الحي الشرقي والحي الجنوبي، وفي مدينة عجلون وبالتحديد الحي الشرقي كانت الجرائم فيها جميعاً تلك الواقعة على الأشخاص.

جدول(10)

التوزيع النسبي لمكان ارتكاب الجريمة موزعة حسب نمط الجريمة على مستوى الحي السكني

المحافظة	اللواء	المدينة	الحي	نمط الجريمة			
				الجرائم الواقعة على الأموال (%)	الجرائم الواقعة على الأشخاص (%)	جرائم أمن دولة (%)	أخرى (%)
أربد	قصبة أربد	أربد	الحي الغربي	33.3	50		16.7
			شارع30	100			
			الحي الشرقي	53.3	26.7	20.0	
			الحصن		50.0	50.0	
			الحي الجنوبي		66.7	33.3	
	الكوره	الكوره	كفر الما				100
			دير ابي سعيد	100			
	الرمثا	الرمثا	الحي الشرقي	25	25	50	
	الشونة	الشونة	الحي	40	40		20

			الغربي				
	الشمالية	الشمالية	الحمام		100		
			الإسكان	60	40		
			وسط البلد	66.7	11.1	22.2	
المفرق	قصبة المفرق	المفرق	الخط الصحراوي		25	75	
		لواء بلعما	الخربة السمرة	50		50	
جرش	قصبة جرش	جرش	الحي الغربي				100
		سوف	مخيم سوف	100			
عجلون	قصبة عجلون	لواء عنجرة	الحي الشرقي		100		
			الحي الجنوبي		100		
		عجلون	الحي الشرقي		100		

توزيع نمط الجريمة على مستوى مكان حدوث الجريمة :

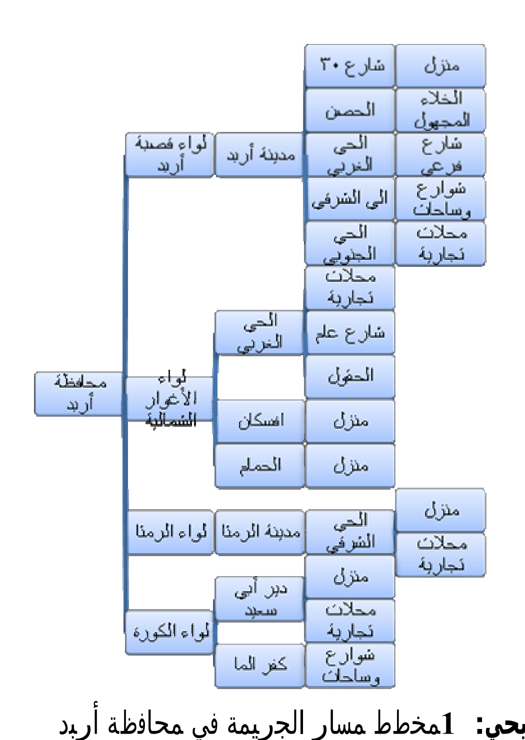
تبين النتائج في الجدول 10 مكان حدوث الجريمة لأقرب موقع موزعة حسب المحافظة ثم اللواء فالمدينة والحي والموقع .وسبق أن تم التدرج في مكان حدوث الجريمة حسب نمطها في الجداول السابقة على مستوى الحي، وأما على مستوى موقع الحدث فيبين الجدول أدناه أن الجرائم التي حدثت في محافظة أربد وبالتحديد لواء ومدينة أربد :الحي الجنوبي كانت في المحلات التجارية ولكن جرائم واقعة على الأشخاص .أما في شارع 30 فكانت في المنازل بهدف الاعتداء على الأموال .أما في الحي الشرقي من مدينة أربد فكانت جرائم في الشوارع والساحات بهدف الاعتداء على

الأموال وفي الحصن كانت الجريمة في الخلاء المهجور بهدف الاعتداء على الأشخاص وأمن الدولة .وأما الجرائم الواقعة في الحي الشرق من مدينة أربد فقد كانت في الشارع العام بهدف الاعتداء على الأشخاص وأمن الدولة .وفي الحي الغربي كانت جرائم في الشارع الفرعي على الأموال والأشخاص.

وفي دير أبي سعيد كانت الجرائم على المنازل والمحال التجارية بهدف الاعتداء على الأموال .وفي كفر الماء كانت في الشوارع والساحات .

وفي الحي الشرقي من مدينة الرمثا كانت الجرائم في المحلات التجارية للاعتداء على الأشخاص وفي المنازل تتعلق بأمن لدولة .

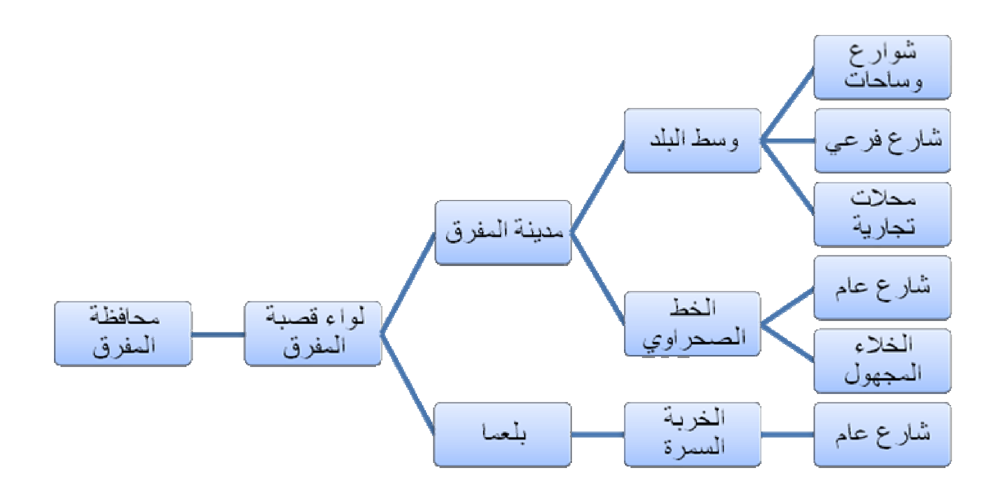
أما في الحي الغربي من الأغوار الشمالية كانت تقع الجرائم في المحلات التجارية بهدف إلحاق الضرر بالمال وفي الحقول والشارع العام بهدف إلحاق الضرر بالأشخاص .وفي الإسكان والحمام كانت الجرائم تحدث في المنازل بهدف إلحاق الضرر بالمال والأشخاص .بينما حدث الجرائم في الحي الغربي في الحقول بهدف إلحاق الضرر بالأشخاص .



رسم توضيحي: 1مخطط مسار الجريمة في محافظة أربد

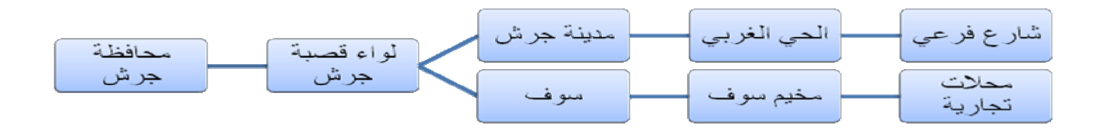
وفي مدينة المفرق وقعت الجرائم في وسط لبلاد في المحلات التجارية بهدف إلحاق الضرر في الأموال والأشخاص، وفي الشوارع والساحات بهدف إلحاق الضرر

في الأموال وأمن الدولة، والشارع الفرعي بهدف إلحاق الضرر بأمن الدولة .أما الجرائم الواقعة على الطريق اتوستراد المفرق - الزرقاء فكانت تقع في الخلاء المجهول بهدف إلحاق الضرر بالأشخاص وأمن الدولة، وفي الشارع العام بهدف إلحاق الضرر بأمن الدولة .وفي الخربة السمرة كانت الجرائم في الشارع العام بهدف إلحاق الضرر بأمن الدولة.



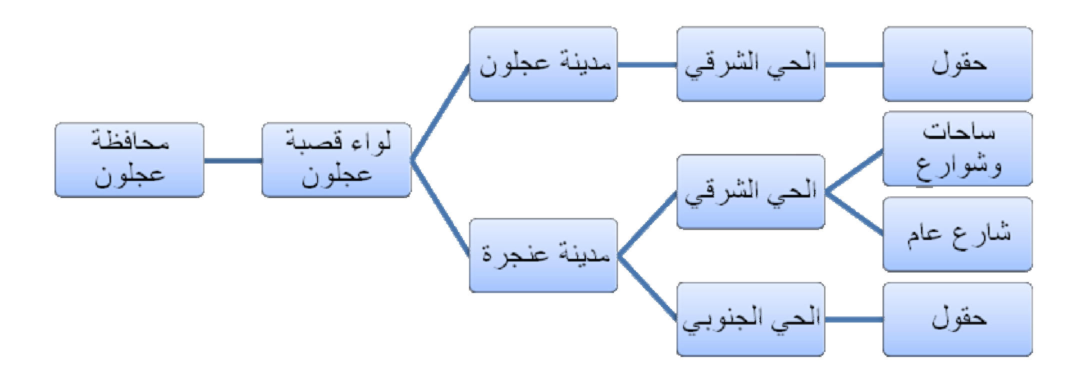
رسم توضيحي : 2 مخطط مسار الجريمة في محافظة المفرق

وفي مدينة جرش وقعت الجرائم في الحي الغربي وفي الشوارع الفرعية، أما في مخيم سوف فقد وقعت الجرائم في المحلات التجارية بهدف إلحاق الضرر بالمال.



رسم توضيحي : 3 مخطط مسار الجريمة في محافظة جرش

وفي عنجرة الحي الشرقي وقعت الجرائم في الشوارع والساحات بهدف إلحاق الضرر بالأشخاص .وفي الحي الجنوبي كانت في الحقول بهدف إلحاق الضرر في بالأشخاص .كما أن الجرائم في الحي الشرقي من مدينة عجلون كانت في الحقول بهدف إلحاق الضرر بالأشخاص.



رسم توضيحي : 4 مخطط مسار الجريمة في محافظة عجلون

جدول(11)

التوزيع النسبي لمكان ارتكاب الجريمة موزعة حسب نمط الجريمة ومكان حدوث الجريمة

مكان حدوث الجريمة					نمط الجريمة				
المحافظة	اللواء	المدينة	الحي	مكان ارتكاب الجريمة	الجرائم الواقعة على الأموال (%)	الجرائم الواقعة على الأشخاص (%)	جرائم أمن دولة (%)	أخرى (%)	المجموع (%)
أربد			الحي الجنوبي	محلات تجارية		100			100
			شارع30	منزل	100				100
	قصبة أربد	أربد	الحي الشرقي	شوارع وساحات	50		50		100
			الحصن	الخلاء المهجور		50	50		100
			الحي الغربي	شارع فرعي	33.3	33.3		33.3	100
	الكوره	الكوره	دير ابي سعيد	محلات تجارية	50				50

				منزل	50				50
			كفر الماء	شوارع وساحات				100	100
	الرمثا	الرمثا	الحي الشرقي	محلات تجارية		50			50
				منزل			50		50
				محلات تجارية	33.3				33.3
	الأغوار الشمالية	الأغوار الشمالية	الحي الغربي	الحقول		33.3			33.3
				شارع عام		33.3			33.3
			الإسكان	منزل	100				100
			الحمام	منزل		100			100
				محلات تجارية	16.7	16.7			33.3
			وسط البلد	شوارع وساحات	16.7		16.7		33.3
		المفرق		شارع فرعي			33.3		33.3
المفرق	قصبة المفرق			الخلاء المهجور		25	25		50
			اتوستراد المفرق-الزرقاء	شارع عام			50		50
		بلعما	الخربة السمرة	شارع عام	50		50		100
		سوف	مخيم سوف	محلات تجارية	100				100
جرش	قصبة جرش	جرش	الحي الغربي	شارع فرعي				100	100
عجلون	قصبة	عنجرة	الحي الشرقي	شوارع		50			50

			وساحات		
عجلون			شارع عام	50	50
		الحي الجنوبي	حقول	100	100
	عجلون	الحي الشرقي	حقول	100	100

4.4 المحددات الزمنية للجريمة :

والمقصود بالمحددات الزمنية للجريمة وقت حدوث الجريمة والمسافة المقطوعة لها وطريقة الوصول للجريمة.

وعليه سيتم الإجابة على أسئلة الدراسة اعتماداً على ما ظهر من نتائج المعالجة الإحصائية والفروق الحاصلة في العلاقة بين المتغيرات المبحوثة بناءاً على ما أدلى به مجتمع عينة لدراسة.

السؤال الرابع :ما هي المحددات الزمنية لوقوع الجريمة حسب نوع الجريمة؟

توزيع وقت حدوث الجريمة حسب فصول السنة :

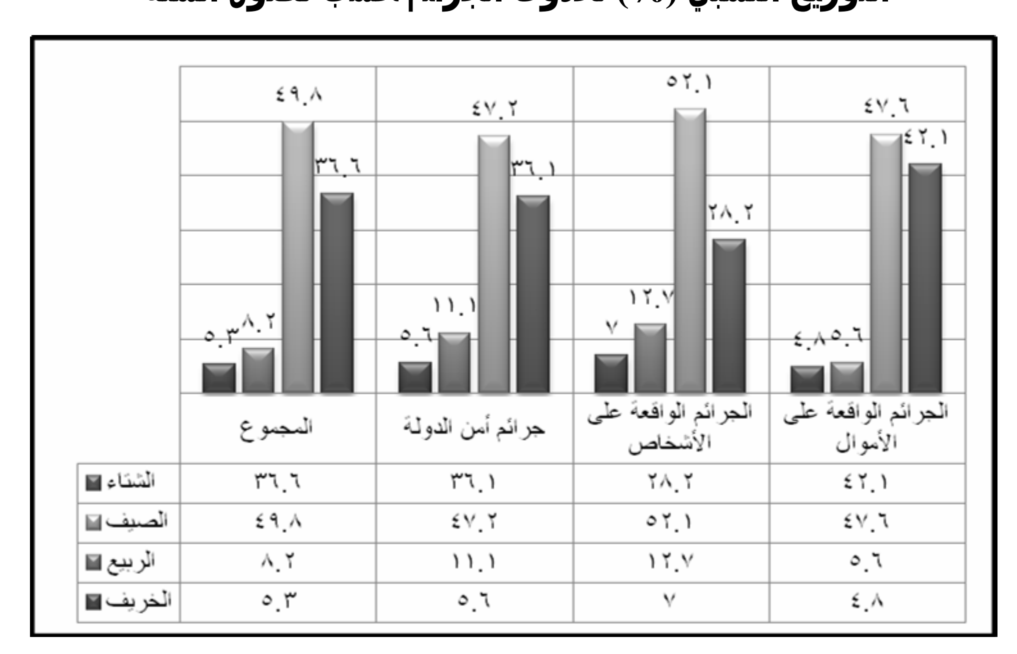
السؤال الرابع أ :هل تختلف معدلات وقوع الجرائم باختلاف فصول السنة؟

توصل التحليل الإحصائي لمربع كاي $(\chi^2 = 174.735, \alpha \le 0.0)$ إلى وجود اختلافات معنوية بين نسبة وقوع الجرائم باختلاف فصول السنة .وتبين النتائج في الشكل 2 أن أكثر نسبة حدوث جرائم) بحدود النصف تقريباً **(49.8%** كان في فصل الصيف، وفي الدرجة الثانية كان في فصل الشتاء **.(36.6%)** بينما نلاحظ انخفاض نسبة الجرائم في كل من فصلي الربيع**(8%)** ، والخريف.**(5%)**

وحول درجة الاختلاف في معدلات الجرائم حسب نمط او نوع الجرائم باختلاف فصول السنة الأربعة نجد أن الوضع لم يختلف من الناحية الإحصائية $(\chi^2 = 8.576, \alpha \le 0.05)$ بين جميع أنماط الجرائم المختلفة حيث تركزت في فصلي الصيف والشتاء علماً أن الجرائم الواقعة على الأشخاص حيث ترتفع بشكل ملحوظ **(52%)** في فصل الصيف، ثم الشتاء**(28%)** ، فالربيع**(12.7%)** ، وأخياراً فصل الخريف.**(7%)**

الشكل(2)

التوزيع النسبي (%) لحدوث الجرائم حسب فصول السنة



	المجموع	جرائم أمن الدولة	الجرائم الواقعة على الأشخاص	الجرائم الواقعة على الأموال
الشتاء	٣٦.٦	٣٦.١	٢٨.٢	٤٢.١
الصيف	٤٩.٨	٤٧.٢	٥٢.١	٤٧.٦
الربيع	٨.٢	١١.١	١٢.٧	٥.٦
الخريف	٥.٣	٥.٦	٧	٤.٨

توزيع وقت حدوث الجريمة حسب شهور السنة :

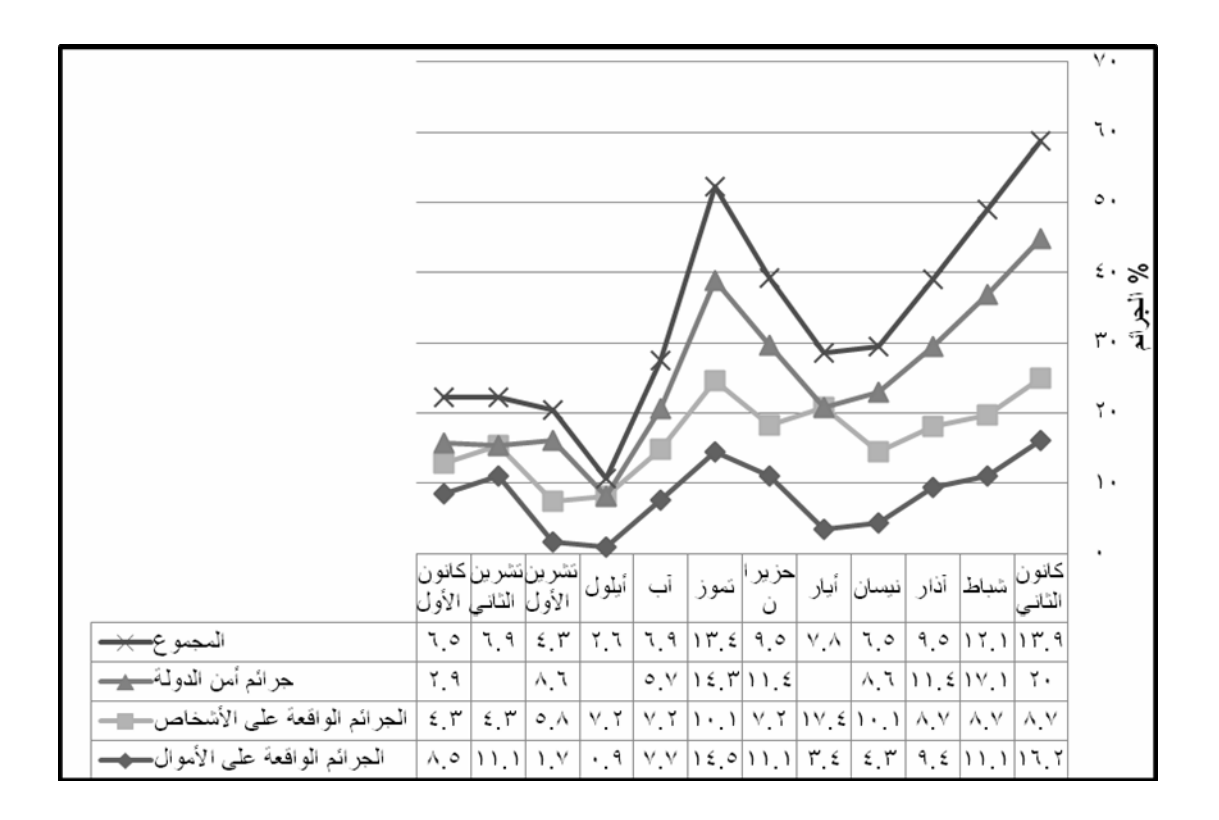
السؤال الرابع ب :هل تختلف معدلات وقوع الجرائم باختلاف شهور السنة؟

توصل التحليل الإحصائي لمربع كاي ($\chi^2 = 52.5, \alpha \le 0.05$) إلى وجـود اختلافـات معنوية بين نسبة وقوع الجرائم باختلاف أشهر السنة .وتبين النتائج في الشكل 5 أن نسبة الجرائم كانت مرتفعة في شهر كانون الثاني وانخفضت بالتدريج حتى شهر أيـار ثـم عادت إلى الارتفاع حتى وصلت إلى القمة في شهر تموز وعاودت إلى الانخفاض إلى أدنى مستوى لها في شهر أيلول .

وحول درجة الاختلاف في معدلات الجرائم حسب نمط او نوع الجرائم باختلاف أشهر السنة نجد من خلال البيانات في الشكل 5 أن الوضع لم يختلف كثيراً بين جميـع أنماط الجرائم المختلفة.

الشكل(3)

التوزيع النسبي (%) لحدوث الجرائم حسب شهور السنة



	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	تموز	آب	أيلول	تشرين الأول	تشرين الثاني	كانون الأول
المجموع	١٣.٩	١٢.١	٩.٥	٦.٥	٧.٨	٩.٥	١٣.٤	٦.٩	٢.٦	٤.٣	٦.٩	٦.٥
جرائم أمن الدولة	٢٠	١٧.١	١١.٤	٨.٦		١١.٤	١٤.٣	٥.٧		٨.٦		٢.٩
الجرائم الواقعة على الأشخاص	٨.٧	٨.٧	٨.٧	١٠.١	١٧.٤	٧.٢	١٠.١	٧.٢	٧.٢	٥.٨	٤.٣	٤.٣
الجرائم الواقعة على الأموال	١٦.٢	١١.١	٩.٤	٤.٣	٣.٤	١١.١	١٤.٥	٧.٧	٠.٩	١.٧	١١.١	٨.٥

توزيع وقت حدوث الجريمة حسب وقت حدوث الجريمة بالساعة الزمنية :

السؤال الرابع ج :هل تختلف معدلات وقوع الجرائم باختلاف ساعة حدوثها؟

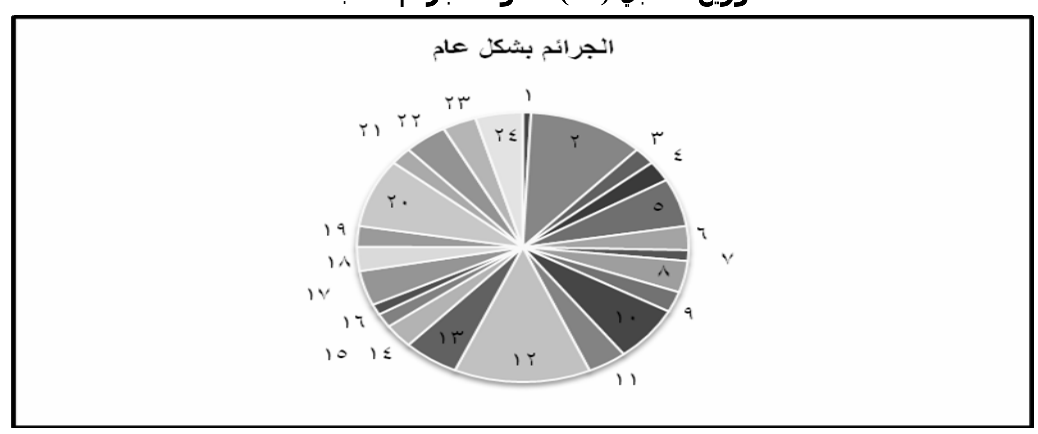
توصل التحليل الإحصائي لمربع كـاي ($\chi^2 = 0.0 \geq \alpha$,1104.6) إلـى وجـود اختلافات معنوية بين نسبة وقوع الجرائم باختلاف وقت الحدث بالساعة .وتبين النتائج في الشكل 6 والجدول 10 أن نسبة الجرائم كانت مرتفعة في وقت الظهيرة وبالتحديـد الساعة الثانية عشر، وفي ساعات الصباح الثانية والخامسة صباحاً، ووقـت المـساء الساعة الثامنة، إلا أن نسبة وقوع الجرائم في الساعة السابعة صباحاً، والساعة الرابعة مساءاً تعد منخفضة .

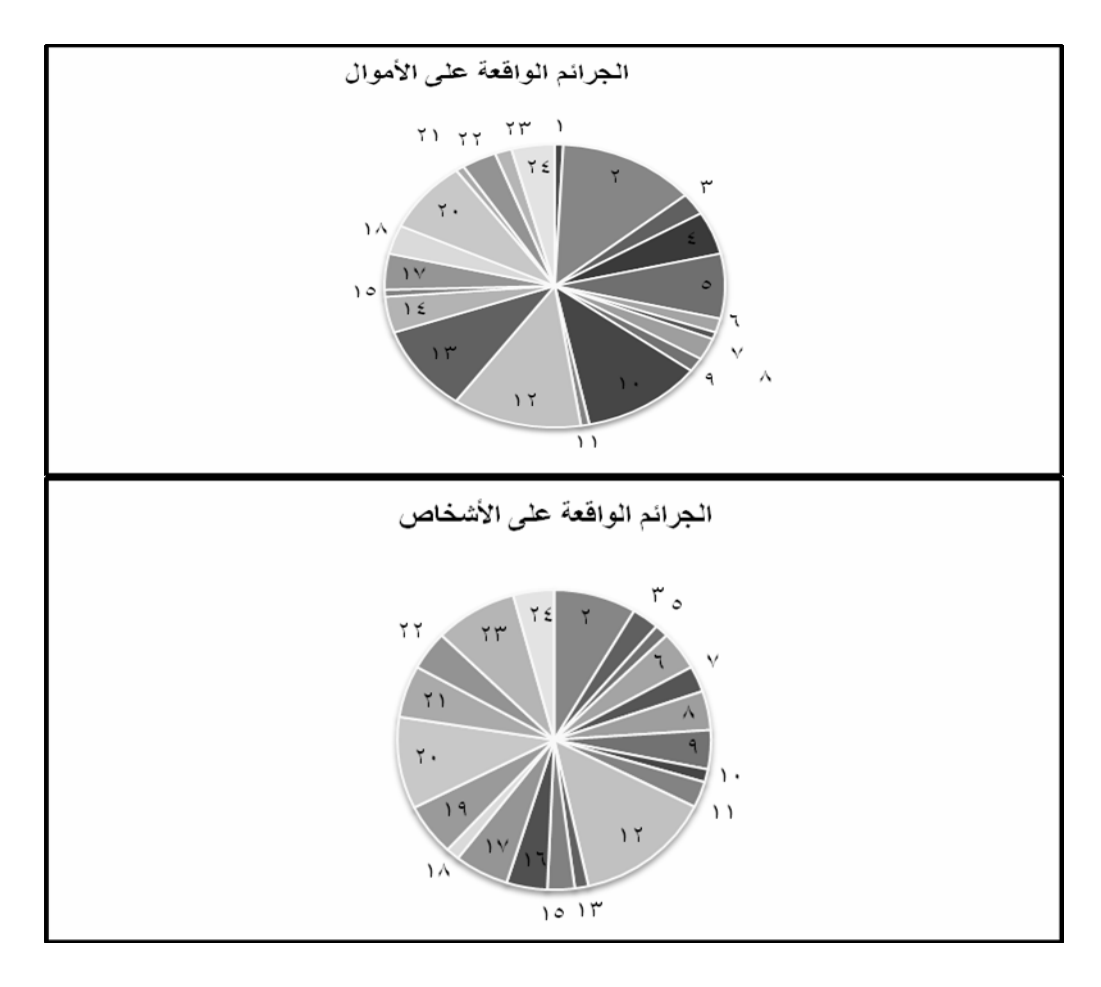
وتوصل التحليل الإحصائي لمربع كاي ($\chi^2 = 0.0112 \geq \alpha$,1.1) إلـى وجـود اختلافات معنوية بين معدلات الجرائم حسب نمط أو نوع الجرائم باختلاف ساعة وقوع الجريمة، حيث كانت نسب وقوع الجرائم على الأموال تـزداد فـي الـساعة الثانيـة والخامسة والعاشرة صباحاً، والساعة الثانية عشر والواحدة ظهراً ثم الثامنة مساءاً .أما

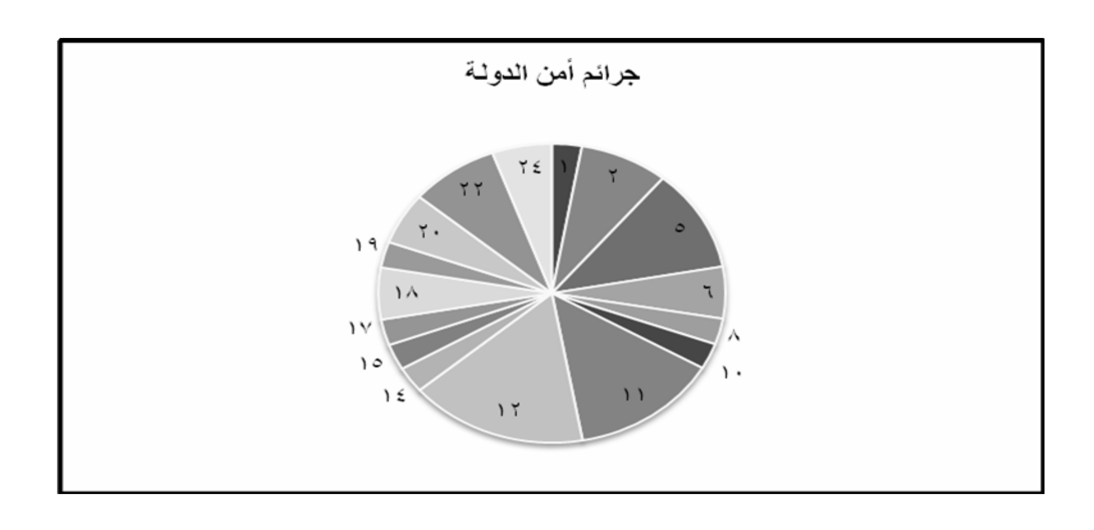
الجرائم الواقعة على الأشخاص فكانت تزداد في الساعة الثانية عشر ظهـراً والثامنـة مساءاً والحادية عشر مساءاً ثم الثانية صباحاً .أما جرائم أمن الدولة فكانت تختلف قليلاً حيث كانت تتركز في الساعة الحادية عشر والثانية عشر ظهراً وتنخفض مـن الـسعة الواحدة حتى الخامسة مساءاً ثم تعود بالأرتفاع مرة أخرى .

الشكل (4)

التوزيع النسبي (%) لحدوث الجرائم حسب الساعة







جدول(12)

التوزيع النسبي (%) لحدوث الجرائم حسب (الساعة وقت وقوع الجريمة)

الساعة	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأشخاص	جرائم أمن الدولة	المجموع
1	.80		2.8	.80
2	13.1	8.5	8.3	11.3
3	2.5	2.8		2.1
4	4.9			2.5
5	7.4	1.4	11.1	5.8
6	1.6	4.2	5.6	2.9
7	.80	2.8		1.3
8	2.5	4.2	2.8	3.8
9	1.6	4.2		2.5
10	11.5	1.4	2.8	6.7
11	.8	2.8	13.9	3.8
12	12.3	14.1	16.7	13.3
13	9.8	1.4		5.4
14	4.1		2.8	2.9
15	.8	2.8	2.8	1.7
16		4.2		1.3
17	4.1	5.6	2.8	4.2
18	3.3	1.4	5.6	2.9
19		5.6	2.8	2.5
20	8.2	9.9	5.6	8.3
21	.80	5.6		2.1
22	3.3	4.2	8.3	4.2
23	1.6	8.5		3.3
24	4.1	4.2	5.6	4.6

5.4 البعد والمسافة المتعلقة بمكان وزمان حدوث الجريمة :

والمقصود بمحددات المسافة للوصول إلى الجريمة هي المسافة وطريق الوصول إلى مكان الجريمة.

السؤال لخامس :ما هي محددات الجريمة حسب نمط الجريمة والمسافة المقطوعة للوصول إليها؟

توزيع الجريمة حسب المسافة المقطوعة من مكان سكن الجاني إلى مكان حدوث الجريمة) كيلومتر مربع :

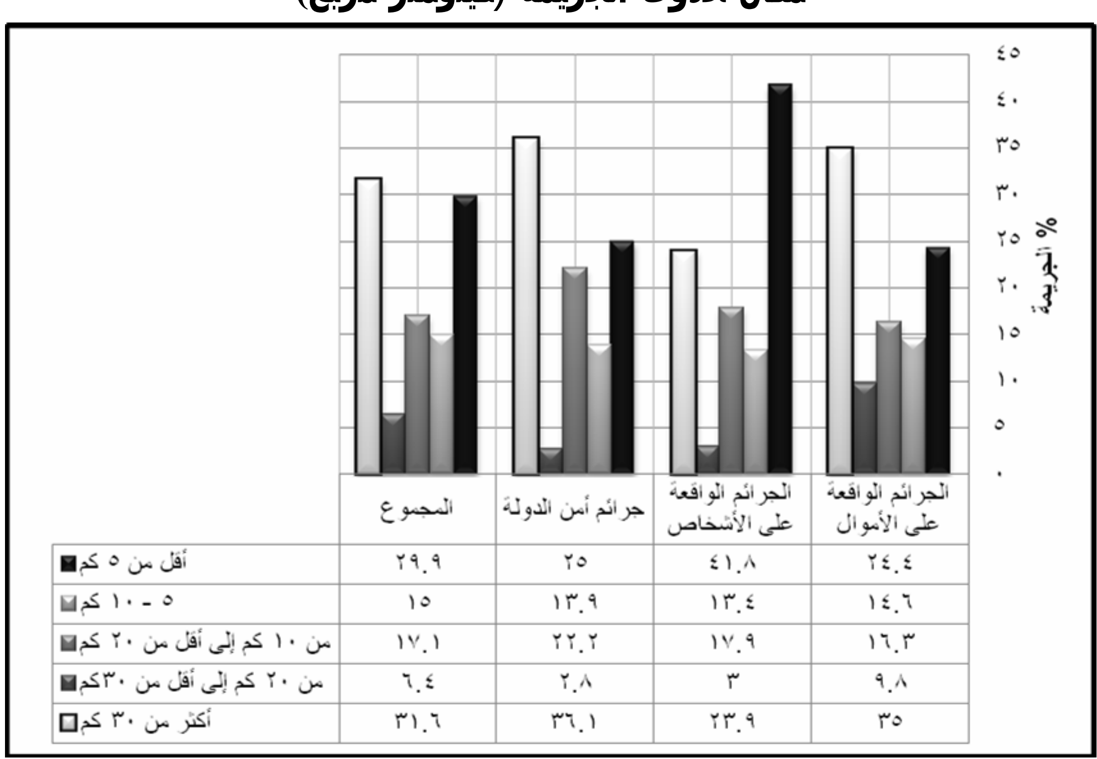
السؤال لخامس أ :هل يوجد اختلاف في المسافة المقطوعة من مكان سكن الجاني إلى مكان حدوث الجريمة باختلاف أنماط الجرائم؟

توصل التحليل الإحصائي لمربع كاي ($516.4, \alpha \geq 0.0 = {}^2\chi$) إلى عدم وجود اختلافات معنوية بين نسبة وقوع الجرائم باختلاف المسافة المقطوعة من مكان إقامة أو سكن الجاني إلى مكان حدوث الجريمة .وتبين النتائج في الشكل 7 أن نسبة المسافة كانت في الغالب أكثر من 30 كم عند 31.6% من الجرائم، أو أقل من5 كم عند حوالي 30% من الجرائم، بينما كان أدناها للمسافة من 20 إلى 30 كم عند 6% من عدد الجرائم المرتكبة.

وتوصل التحليل الإحصائي لمربع كاي ($5.1, \alpha \leq 0.086 = {}^2\chi$) إلى وجود اختلافات معنوية بين معدلات الجرائم حسب المسافة المقطوعة من مكان إقامة الجاني إلى موقع الجريمة فبينما كانت الأغلبية تقع لمسافة أكثر من 30 كم عند الجرائم الواقعة على الأموال وأمن الدولة نجدها تصل الى أقل من 5 كم في الجرائم الواقعة على الأشخاص .

الشكل(5)

التوزيع النسبي للجريمة حسب المسافة المقطوعة من مكان سكن الجاني إلى مكان حدوث الجريمة (كيلومتر مربع)



	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأشخاص	جرائم أمن الدولة	المجموع
أقل من ٥ كم	٢٤.٤	٤١.٨	٢٥	٢٩.٩
٥ - ١٠ كم	١٤.٦	١٣.٤	١٣.٩	١٥
من ١٠ كم إلى أقل من ٢٠ كم	١٦.٣	١٧.٩	٢٢.٢	١٧.١
من ٢٠ كم إلى أقل من ٣٠كم	٩.٨	٣	٢.٨	٦.٤
أكثر من ٣٠ كم	٣٥	٢٣.٩	٣٦.١	٣١.٦

توزيع نمط الجريمة حسب وسيلة الوصول إلى موقع الجريمة :

السؤال لخامس ب :ما هي وسيلة الوصول إلى موقع الجريمة حسب نمط الجريمة؟

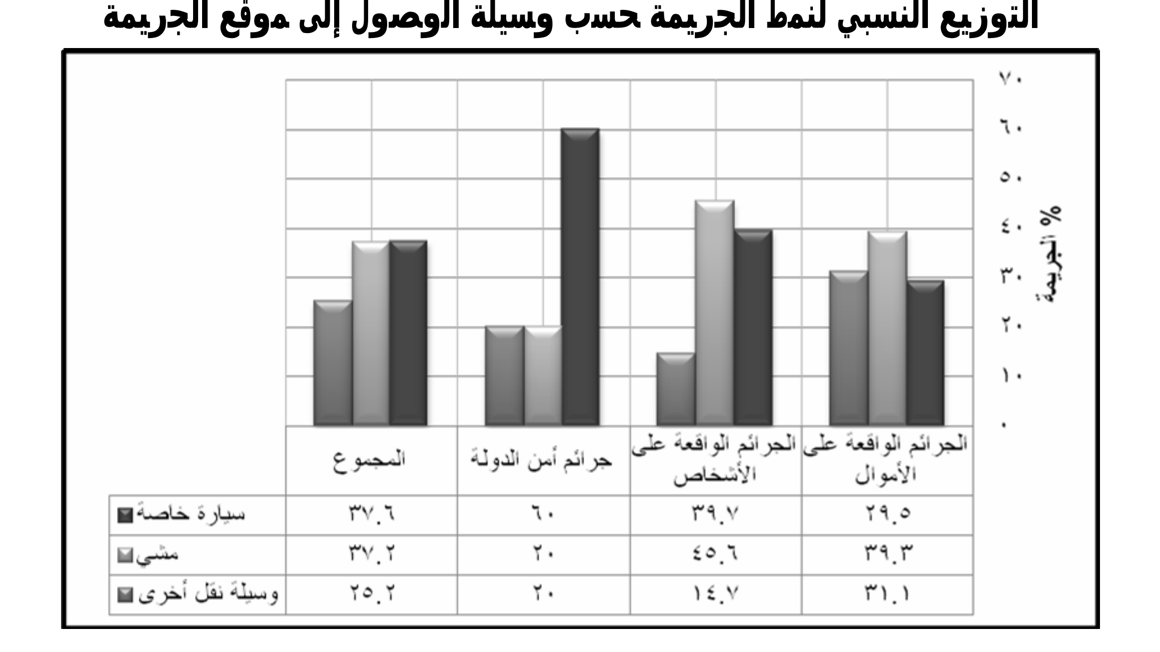
توصل التحليل الإحصائي لمربع كاي (χ^2 = 0.013 ≥ α ,5.2) إلى عدم وجود اختلافات معنوية بين نسبة وقوع الجرائم باختلاف وسيلة المواصلات المستخدمة للوصول إلى مكان حدوث الجريمة .وتبين النتائج في الشكل 8 أن نسبة مستخدمي وسيلة مواصلات السيارة الخاصة أو المشي على الأقدام أو وسيلة مواصلات أخرى مثل السيارة المستأجرة أو المسروقة كانت متقاربة تقع بين 37.6% و25

وتوصل التحليل الإحصائي لمربع كاي (χ^2 = 0.019 ≤ α ,1.2) إلى وجود اختلافات معنوية بين معدلات الجرائم حسب وسيلة المواصلات المستخدمة للوصول إلى موقع ارتكاب الجريمة فبينما كانت عند 60% من مرتكبي جرائم أمن الدولة استخدام السيارة الخاصة، نجد أن 45.6% و 39.3%من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال والأشخاص ذهبوا إليها مشياً على الأقدام، وبينما استخدم 31% من مرتكبي الجرائم

الواقعة على الأموال وسيلة نقل أخرى، نجد أن 14.7% فقط استخدموا هذه الوسيلة من قبل مرتكبي الجرائم الواقعة على الأشخاص، و 20%من قبل مرتكبي جرائم أمن الدولة.

الشكل (6)

التوزيع النسبي لنمط الجريمة حسب وسيلة الوصول إلى موقع الجريمة



6.4 محددات أثر الصحبة في ارتكاب الجريمة :

السؤال السادس :هل يوجد شركاء مع الجاني أثناء ارتكابه الجريمة وما درجة العلاقة التي تربطه بهم؟

توزيع نمط الجريمة حسب عدد الشركاء في ارتكاب الجريمة :

السؤال السادس أ :هل يوجد شركاء مع الجاني أثناء ارتكابه الجريمة باختلاف نمط الجريمة؟

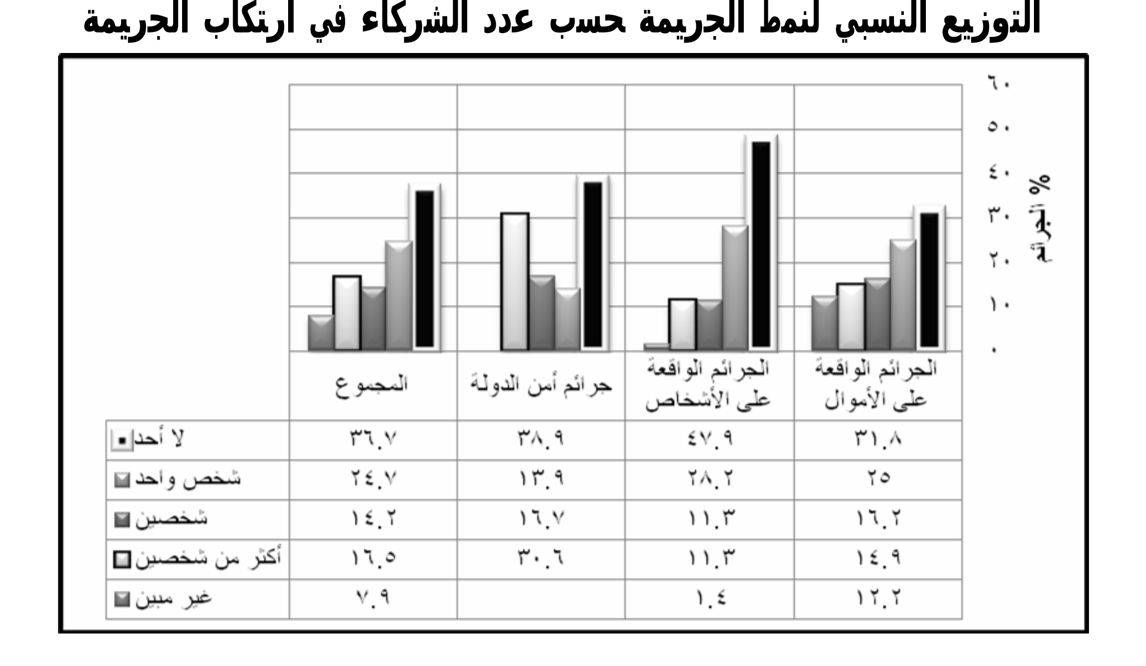
توصل التحليل الإحصائي لمربع كاي (χ^2 = 0.0126 ≥ α ,5.) إلى وجود اختلافات معنوية بين نسبة وقوع الجرائم باختلاف عدد المشاركين في الجريمة .وتبين النتائج في الشكل 9 أن نسبة ارتكاب الجرائم تنخفض بارتفاع عدد المشاركين في الجريمة، أي أن الأغلبية يميلون لارتكاب جرائم بأقل عدد من المشاركين في الجريمة.

وتوصل التحليل الإحصائي لمربع كاي (χ^2 = 0.029 ≥ α ,1.8) إلى وجود اختلافات معنوية بين معدلات الجرائم حسب عدد المشاركين في الجريمة، ففي الجرائم الواقعة على الأموال يزداد عدد الجرائم كلما قل عدد المشاركين فيها من حوالي 32%

كلما كان الجاني لوحده إلى حوالي 15% عندما يكون معه شركاء، ونفس الشيء بالنسبة للجرائم الواقعة على الأشخاص إلا أن نسبة مرتكبي الجرائم لوحدهم كانت أكبر حيث بلغت حوالي 48% مقارنة مع وجود شركاء حيث بلغت11% ، أما بالنسبة لجرائم أمن الدولة فالوضع يختلف قليلاً حيث كانت نسبة مرتكبي الجريمة الذين لوحدهم حوالي 39%إلا أنها أيضاً مرتفعة مع وجود شركاء حيث بلغت.30.6%

الشكل(7)

التوزيع النسبي لنمط الجريمة حسب عدد الشركاء في ارتكاب الجريمة



	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأشخاص	جرائم أمن الدولة	المجموع
لا أحد	٣١.٨	٤٧.٩	٣٨.٩	٣٦.٧
شخص واحد	٢٥	٢٨.٢	١٣.٩	٢٤.٧
شخصين	١٦.٢	١١.٣	١٦.٧	١٤.٢
أكثر من شخصين	١٤.٩	١١.٣	٣٠.٦	١٦.٥
غير مبين	١٢.٢	١.٤		٧.٩

توزيع نمط الجريمة حسب درجة العلاقة بين الجاني والشركاء :

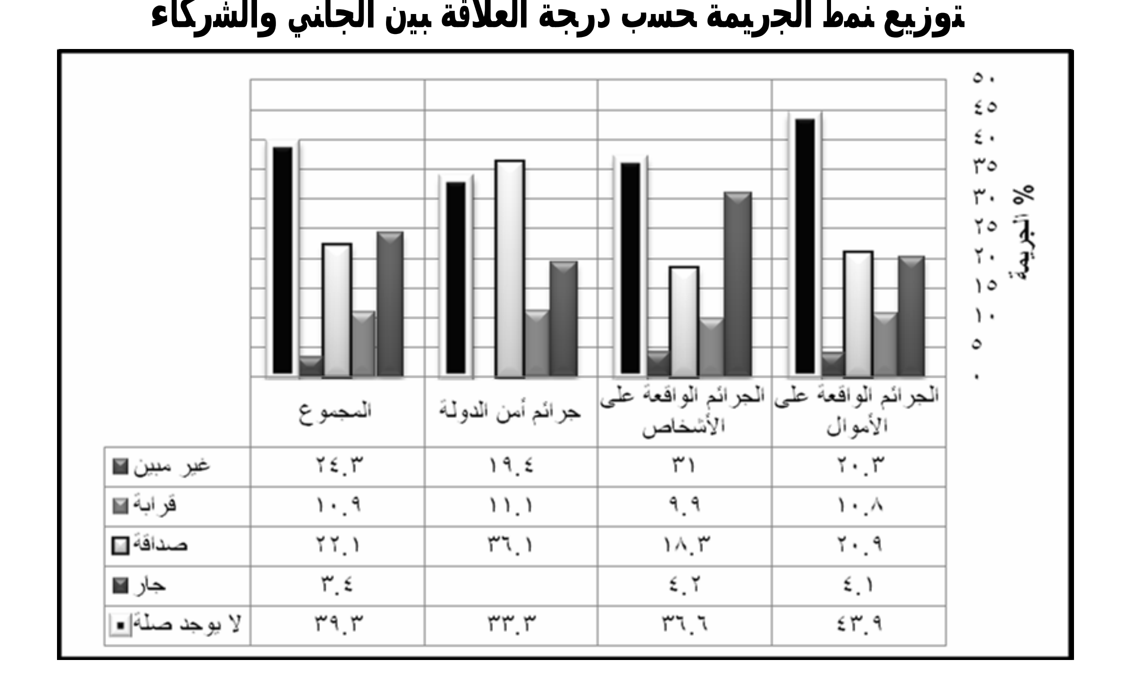
السؤال السادس ب :هل يوجد علاقة بين الجاني وشركائه في ارتكابه الجريمة باختلاف نمط الجريمة؟

توصل التحليل الإحصائي لمربع كاي (χ^2 = 15.0, $\alpha \geq 0.05$) إلى عدم وجود اختلافات معنوية بين نسبة وقوع الجرائم باختلاف درجة العلاقة بين الجاني وشركائه . وتبين النتائج في الشكل 10 أن 39% من الجرائم المرتكبة كانت لا توجد صلة مباشر بين الجاني وشركائه في الجريمة، بينما كانت علاقة الصداقة بين مرتكبي 22% من الجرائم، والقرابة بين مرتكبي حوالي 11% من الجرائم، في حين لم يشترك سوى 3.4% من الجناة مع جيرانهم بالجريمة.

وتوصل التحليل الإحصائي لمربع كاي (χ^2 = 5.3, $\alpha \leq 0.021$) إلى وجود اختلافات معنوية بين معدلات ارتكاب الجرائم حسب درجة العلاقة بين المشاركين في الجريمة، بينما كانت الصفة الغالبة عند مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال) حوالي (44% ومرتكبي الجرائم الواقعة على الأشخاص (36.6%) هي عدم وجود صلة مباشرة بين الجاني وشركاه، نجد أن مرتكبي جرائم أمن الدولة كانوا يفضلون ارتكابها مع الأصدقاء وبلغت نسبتهم. (36%)

الشكل (8)

توزيع نمط الجريمة حسب درجة العلاقة بين الجاني والشركاء



	المجموع	جرائم أمن الدولة	الجرائم الواقعة على الأشخاص	الجرائم الواقعة على الأموال
غير مبين	٢٤.٣	١٩.٤	٣١	٢٠.٣
قرابة	١٠.٩	١١.١	٩.٩	١٠.٨
صداقة	٢٢.١	٣٦.١	١٨.٣	٢٠.٩
جار	٣.٤		٤.٢	٤.١
لا يوجد صلة	٣٩.٣	٣٣.٣	٣٦.٦	٤٣.٩

توزيع نمط الجريمة حسب درجة العلاقة بين الجاني والمجني عليه :

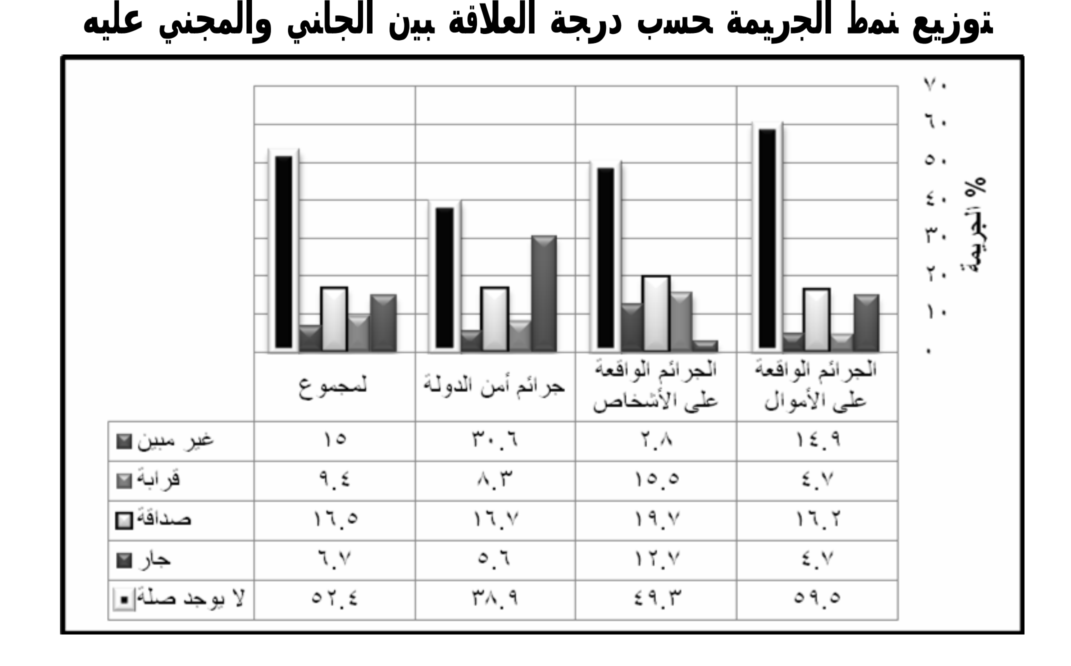
السؤال السادس ج :هل يوجد علاقة بين الجاني والمجني عليه باختلاف نمط الجريمة؟

توصل التحليل الإحصائي لمربع كاي (χ^2 = 16.6, $\alpha \geq 0.05$) إلى عدم وجود اختلافات معنوية بين نسبة وقوع الجرائم باختلاف درجة العلاقة بين الجاني والمجني عليه .وتبين النتائج في الشكل 11 أن 52% من الجرائم المرتكبة كانت لا توجد صلة مباشرة بين الجاني والمجني عليه، بينما كانت علاقة الصداقة تربط بين 16.5% من مرتكبي الجرائم مع المجني عليهم، والقرابة بين حوالي 9% من مرتكبي الجرائم مع المجني عليهم، في حين لم يرتكب سوى 6.7% من الجناة الجرائم مع جيرانهم.

وتوصل التحليل الإحصائي لمربع كاي ($^2\chi$ = 0.0144 ≥ α ,6.) إلى وجود اختلافات معنوية بين معدلات ارتكاب الجرائم حسب درجة العلاقة بين الجاني والمجني عليهم، فبينما كانت الصفة الغالبة عند مرتكبي الجرائم على الواقعة على الأموال) حوالي (59.5%ومرتكبي الجرائم لواقعة على الأشخاص (49.3%) وجرائم أمن الدولة (38.9%)هي عدم وجود صلة مباشرة بين الجاني والمجني عليه، نجد أن صلة القرابة تربط بين 15.5% من مرتكبي الجرائم على الأشخاص والمجني عليهم، نجدها بلغت فقط 4.7%عند مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال، و 8%عند مرتكبي جرائم أمن الدولة.

الشكل (9)

توزيع نمط الجريمة حسب درجة العلاقة بين الجاني والمجني عليه



	الجرائم الواقعة على الأموال	الجرائم الواقعة على الأشخاص	جرائم أمن الدولة	لمجموع
غير مبين	١٤.٩	٢.٨	٣٠.٦	١٥
قرابة	٤.٧	١٥.٥	٨.٣	٩.٤
صداقة	١٦.٢	١٩.٧	١٦.٧	١٦.٥
جار	٤.٧	١٢.٧	٥.٦	٦.٧
لا يوجد صلة	٥٩.٥	٤٩.٣	٣٨.٩	٥٢.٤

7.4 درجة الندم على ارتكاب الجريمة :

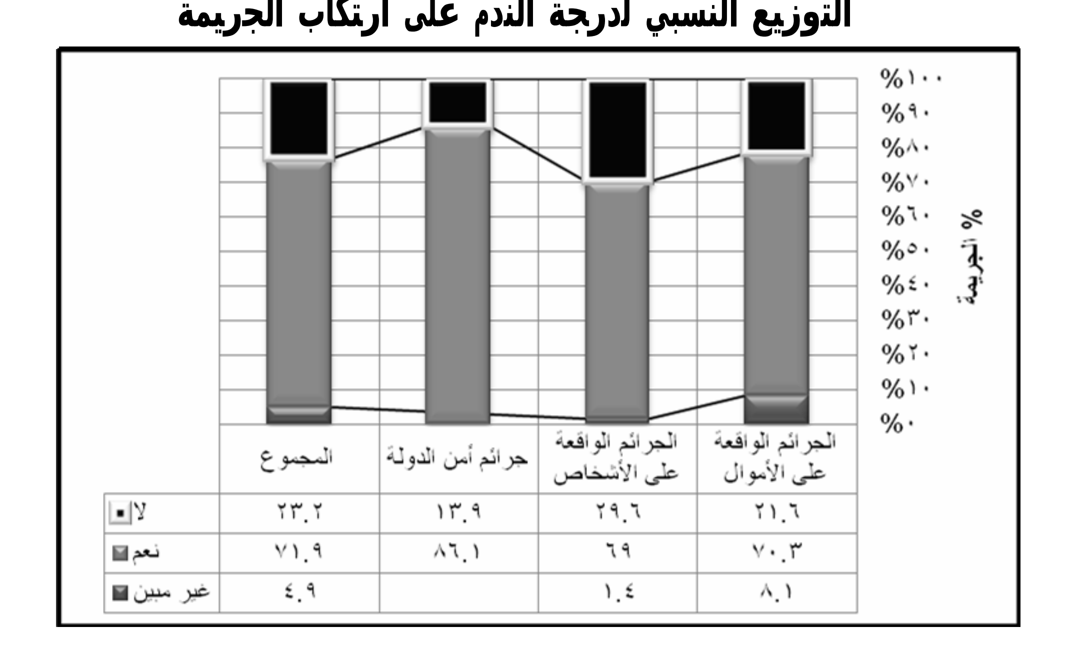
السؤال السابع :هل الجناة في سجون الشمال نادمون على ارتكابهم للجريمة؟

يتبين من خلال النتائج في الشكل 12 أن حوالي 72% من الجرمين نادمين على ارتكابهم للجريمة التي دخلوا بسببها السجن .وتوصل التحليل الإحصائي لمربع كاي ,7.) ($^2\chi$ = 0.0511 ≥ α إلى عدم وجود اختلافات معنوية بين معدلات ارتكاب الجرائم حسب درجة الندم على ارتكاب الجريمة، حيث كانت الصفة الغالبة عند 86% من

مرتكبي جرائم أمن الدولة، و 70%من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال، و 69% عند مرتكبي الجرائم الواقعة على الأشخاص الشعور بالندم على ارتكابهم للجريمة.

الشكل(10)

التوزيع النسبي لدرجة الندم على ارتكاب الجريمة



	المجموع	جرائم أمن الدولة	الجرائم الواقعة على الأشخاص	الجرائم الواقعة على الأموال
لا	٢٣.٢	١٣.٩	٢٩.٦	٢١.٦
نعم	٧١.٩	٨٦.١	٦٩	٧٠.٣
غير مبين	٤.٩		١.٤	٨.١

8.4 المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحددة لمكان وزمان ارتكاب الجريمة :

السؤال الثامن :ما هي المحددات الاجتماعية والاقتصادية لاختيار مكان وزمان الجريمة؟

عرض النتائج وتحليلها باستخدام التحليل التمييزي:

ولإجابة على هذا السؤال تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات Multiple Linear Discriminate Analysis حيث يستخدم هذا الأسلوب للتصنيف أو التنبؤ أو تحديد الدراسات التي يكون فيها المتغير التابع نوعياً مثل أسماء الأماكن والمحافظات والوقت الزمني .فعند اللجوء إلى هذا النوع من التحليل يجب أولاً تحديد المجموعات التي يرغب الباحث في تصنيفها، ثم يختار الباحث مجموعة من المتغيرات التي تقيس الخصائص المميزة لكل مجموعة من المجموعات، (Discriminating Variables) وفي هذه الدراسة حددت الخصائص الاقتصادية والاجتماعية، وبعد جمع البيانات لعناصر كل مجموعة يتم تطبيق خطوات أسلوب التحليل التمييزي لإيجاد أفضل مجموعة خطية من هذه الخصائص أو المتغيرات

للتوصل إلى المعادلة التمييزية للتنبؤ بالمحددات المكانية والزمنية التي تميز بين المجموعات، فمثلاً إذا كانت هذه الخصائص هي الخصائص لأسرة أو أفراد ما يحدد أسلوب التحليل التمييزي مجموعة من المعاملات التمييزية Discriminant Coefficientsلكل من هذه المتغيرات والخصائص، وعند تطبيق هذه المعاملات على المتغيرات الفعلية فإنه يصبح لدى الباحث أساساً لتصنيف إرتكاب الجريمة في مكان محدد وزمان محدد ضمن إحدى المجموعات .ومن مزايا التحليل التمييزي أنه قادر على تحليل مجموعة كاملة من الخصائص التي تميز بها الأسر أو الافراد، بالاضافة إلى تحليل العلاقة بين هذه الخصائص، وتبين الأوزان) المعاملات (المعطاة لكل متغير مستقل مدى أهمية المتغير في التفريق بين المجموعات .وبالتحديد يلجأ التحليل التمييزي إلى-:

1. إيجاد العلاقات المتبادلة Interrelationships بين المتغيرات المستقلة المختلفة.
2. التقليل من درجة التداخل Overlap بين المجموعات إلى أدنى درجة ممكنة، أو تعظيم درجة التميز لامبدا .وهو عبارة نسبة مجموع مربعات الإنحرفات داخل المجموعات (Between – Groups – Sums – of - Squares) إلى مجموع مربعات الإنحرافات داخل المجموعات - (Within – Groups – Sums – of Squares)وهو مقياس عكسي للتمييز حيث تعتبر القيمة التي تساوي صفراً مؤشراً على وجود تفرقة عالية، والقيمة التي تساوي الواحد الصحيح مؤشراً على عدم وجود تفرقة على الإطلاق.

لاختبار قدرة النموذج على التمييز بين الأسر الأفراد فقد تم إجراء ما يلي:

1. احتساب النسب وقيم المتغيرات التي تم اختبارها في النموذج لكل أسرة من عينة الدراسة في سنة الاختبار.
2. استخراج المعلمات التمييزية لكل فرد بضرب قيم المتغيرات المحتسبة في المعلمات التمييزية غير المعيارية الخاصة بها وجمع أو طرح عدد ثابت، وتستخدم المعلمات التمييزية غير المعيارية لأن المتغيرات التمييزية للأفراد لا تعد بشكل معياري.

3. تحديد النقطة الفاصلة (Boundary Point) بين المعلمة التمييزية لمجموعة الأفراد بالاعتماد على المراكز المتوسطة لكل مجموعة، وتتمثل النقطة الفاصلة بين المجموعات (الأربع) المحافظات الأربعة (منتصف المسافة بين المراكز المتوسطة لكل مجموعة .
4. يتم تمييز الأفراد في سنة الدراسة ضمن أحد المجموعات الأربعة على أساس قيمة المعلمة التمييزية لكل فرد وذلك بالمقارنة مع النقطة الفاصلة، فإذا كانت المعلمة التمييزية للأفراد أكبر من الحد الفاصل تصنف ضمن مجموعة الأفراد في محافظة محددة وتصنف ضن مجموعة الأفراد في محافظة أخرى إذا كانت معلمته التمييزية أقل من الحد الفاصل.

في هذا المبحث من دراستنا سنقوم بدراسة المتغيرات الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية المحددة والمميزة لارتكاب الجريمة في محافظة إقليم الشمال، من خلال إجراء أسلوب التحليل التمييزي للمتغيرات التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الظاهرة، والمتضمنة في صحيفة الاستبيان المعدة لهذه الدراسة والواردة في الجدولين 1 و2، التي يبلغ عدد المتغيرات فيها 17 متغيراً، اجتماعياً، واقتصادياً، وديموغرفياً، وثقافياً .

ولأن عدد هذه المتغيرات كبير نسبياً، فقد اتجه الاهتمام إلى البحث عن مجموعة أصغر منها تغني عنها في تفسير التباين أو المقارنة بين السجناء من حيث خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وحسب توزيعهم على محافظات الشمال.

لتحقيق هذين الغرضين) التفسير والتصنيف(، استخدم التحليل التمييزي المتدرج Stepwise Discriminate Analysis لتحديد المجموعة الأنسب) من بين المتغيرات السبعة عشر التي سلفت الإشارة إليها في المتغيرات المستقلة من الفصل الثالث، والتي تكفي للتمييز بين السجناء في المحافظات الأربعة، وتعيين الأبعاد) الاتجاهات ((التي يكون فيها تمييز المتغيرات المختارة أكبر ما يمكن، والوقوف على دقة تصنيف الأفراد في ضوئها إلى أنواعها الثلاثة .

ووفق طريقة التحليل التمييزي المتدرج، يتم اختيار المتغير وإدخاله في التحليل بموجب معيار ما :أما المعيار المستخدم هنا فكان إدخال المتغير الذي يؤدي إدخاله إلى

اكبر زيادة ممكنة دالة إحصائياً (0.05 =) في التمييز بين أنواع السجناء وفق تمييز المتغيرات المدخلة قبله، شريطة أن يكون معامل الارتباط الكلي بينه وبين المتغيرات المدخلة قبله صغيراً أي قريباً من الصفر) اختبار التسامح(Tolerance Test ، ولقياس التمييز بين أنواع السجناء استخدم اختبار ولكس لامدا (Wilks Lambda) والذي يماثل -1) معامل التحديد (1-R2) (في معادلة الانحدار، وعقب كل خطوة من خطوات التحليل كان يعمم أبعاد المتغير من بين المتغيرات المدخلة الذي لا يؤدي إبعاده إلى إنقاص القدرة التمييزية للمتغيرات المدخلة بشكل دال إحصائياً (0.05 =) وذلك وفق اختبار خاص يعرف باختبار F للإبعاد (F-To-Remove) وينتهي إدخال المتغيرات عندما لا يتسبب إدخال المتغير في زيادة في التمييز دالة إحصائيا.(0.05 =)

المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحددة لمكان ارتكاب الجريمة :

السؤال الثامن أ :ما هي المحددات الاجتماعية والاقتصادي لاختيار مكان الجريمة؟.

ويبين الجدول 11 المتغيرات التي اظهر التحليل التمييزي المتدرج أنها تكفي للتمييز بين السجناء، ورتبة كل متغير منها من حيث إسهامه في التمييز كما تحدد ذلك قيم F المحسوبة في اختيار F للإبعاد (Partial F Ratio) الذي يقيس مقدار التفرقة (Discrimination) الذي يساهم فيه المتغير بعد الأخذ بالاعتبار التفرقة التي تحدثها بقية المتغيرات، علماً بأن أقل قيمة للمعدل (F) الجزئية للمتغير يجب أن تساوي الواحد ليدخل في التحليل، حيث تم تطوير نموذج التنبؤ بمحددات الجريمة في منطقة الدراسة من متغيرين من بين السبعة عشر التي تم إجراء الدراسة عليها والتي تعتبر أفضل المتغيرات التي تفرق بين السجناء من حيث مكان حدوث الجريمة في المحافظات الأربعة، وهي :مكان ولادة الجاني(**133.221**, α≤ 0.01=F) ، ومكان سكن الجاني (**5.756**, α≤ 0.01=F).

جدول(13)

نتائج التحليل التمييزي المتدرج

المتغير	Wilks' Lambda*	F	df1	df2	Sig.
النوع الاجتماعي	.9810	.2970	2	30	.7450
العمر بالسنوات	.8930	1.788	2	30	.1850
مكان ولادة الجاني	**.1010**	**133.221**	**2**	**30**	**.0000**
مكان السكن الذي تقيم فيه	**.7230**	**5.756**	**2**	**30**	**.0080**
الحالة الزواجية	.8430	2.783	2	30	.0780
المستوى التعليمي	.9020	1.628	2	30	.2130
المهنة للمبحوث	.9460	.8610	2	30	.4330
المهنة للوالد	.9040	1.590	2	30	.2210
المهنة للأم	.9680	.4960	2	30	.6140
الدخل الشهري	.9800	.3100	2	30	.7360
عدد أفراد الأسرة للوالدين	.9750	.3910	2	30	.6800
الوضع الأسري	.8330	3.003	2	30	.0650
عدد أفراد الأسرة التي تعيش معها	.9770	.3480	2	30	.7090
نوع السكن	.9490	.8000	2	30	.4590
عدد غرف المنزل من غير المرافق	.9840	.2480	2	30	.7820
ملكية المسكن	.8750	2.149	2	30	.1340
كيفية الوصول إلى مكان الجريمة	.8500	2.637	2	30	.0880
عدد الشركاء في الجريمة التي ارتكبتها	.9280	1.167	2	30	.3250
العلاقة التي تربطك بالشركاء إن وجد	.9430	.9120	2	30	.4130
العلاقة التي تربطك بالمجني علية	.9720	.4310	2	30	.6540
هل أنت نادم على ارتكاب الفعل ألجرمي	.9960	.0550	2	30	.9470

*يشار إلى المتغير المهم في التمييز بالعلامة *وإلى رتبته من حيث قدر إسهامه في التمييز بالرقم المكتوب بين قوسين إلى يسار العلامة، وحددت الرتبة للمتغير المهم بقيمة F المحسوبة من اختبار F الجزئي للإبعاد (F-To-Remove-Test).

ولتحديد الأبعاد) الاتجاهات (التي يكون فيها تمييز المتغيرات المختارة أكبر ما يمكن – حسب الدوال التمييزية -يبين الجدول 12 عدد الدوال التمييزية الدالة إحصائياً) (0.05 =، والقيمة المميزة لكل دالة، ونسبة التباين بين مجموعات المحافظات الثلاث التي فسرتها، ومعامل الارتباط القانوني بين الدالة، ومجموعات السجناء .

ويبين النتائج أن النموذج عال الدقة في التنبؤ عند درجة100%، كما تشير قيمة ولكس لامبدا لمعيار التفرقة بين المجموعات الثلاث الداخلة) أربد والمفرق وجرش، وهي قيمة قريبة للصفر ويدل هذا على وجود تفرقة عالية بين المجموعات، حيث كانت لامبدا ذات دلالة إحصائية عند مستوى0.017 ، وبلغت قيمة مربع كاي 81.015 وبدلالة إحصائية.0.00

جدول(14)

الدوال التمييزية الدالة إحصائيا ومعاملات ارتباطها القانوني للسجناء حسب توزيعهم على المحافظات

Function النموذج	القيمة المميزة Eigenvalue	نسبة التباين% % of Variance	معامل الارتباط القانوني Canonical Correlation
1	20.622	92.6	0.977
النموذج	Wilks' Lambda	Chi-square مربع كاي	المعنوية
1 through 2	0.017	81.015	0.000

المعاملات التمييزية المعيارية Standardized Discriminate Coefficient

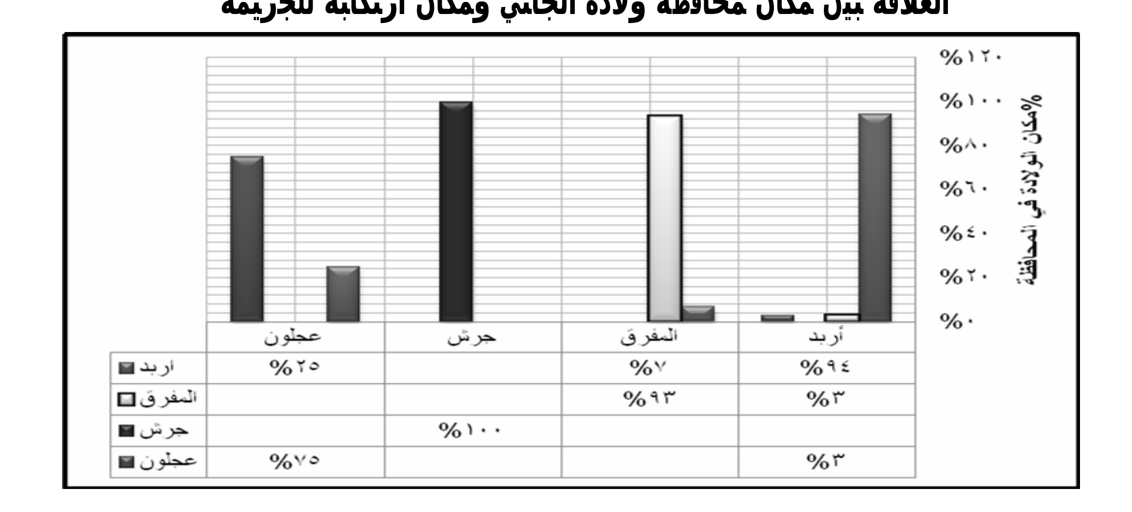
وهي معاملات المتغيرات التي تم قبولها في المعادلة التمييزية .وتستخدم لاحتساب اليم التمييزية للحالات التي تكون فيها المتغيرات التمييزية الأصلية بشكل معياري . وللمعاملات التمييزية المعيارية أهمية تحليلية كبيرة، حيث يعبر المعامل التمييزي المعياري للنسبة عن مقدار مساهمتها النسبية في المعادلة التمييزية .وهذا يهني أن مساهمة المتغير في المعادلة التمييزية تكون كبيرة إذا كانت القيمة المطلقة لمعامله كبيرة .وتدل إشارة المعامل التمييزي المعياري أن مساهمة المتغير سالبة أو موجبة.

اتضح من بيانات الجدول 14 إن التباين بين مجموعات السجناء في المحافظات الأربعة لكل المتغيرات المميزة المختارة بحسب التحليل التمييزي المتدرج المشار إليه أمكن تفسيره بدالة تمييزية، دالة إحصائياً (0.001 =) ، وفسرت الدالة التمييزية 100% من التباين، ومعامل ارتباطها) القانوني (بمجموعات السجناء بلغ100% ، وعليه يمكن القول إن الدالة التمييزية تكفي لتفسير التباين بين مجموعات السجناء حسب المحافظات، وبالنظر إلى الجدول 13 الذي يبين الأوزان التمييزية المميزة Standardized للمتغيرات المميزة المختارة في الدالة التمييزية المدورة، علماً أن محافظة عجلون قد خرجت من المعادلة التمييزية، وعلية يمكن القول إن متغير مكان الولادة للجاني كان المتغير

المهيمن في هذه الدالة وبدرجة اختلاف واضحة خاصة عند السجناء من محافظة جرش، فالسجناء الذين ارتكبوا الجريمة داخل محافظة جرش جميعهم كانوا من مواليد نفس المحافظة، ولم يذهبوا أو يرتكبوا جرائم خارج محافظتهم، أم باقي الحافظات الأخرى فقد ارتكبوا جرائم خارج محافظتهم الشكل (11)

الشكل(11)

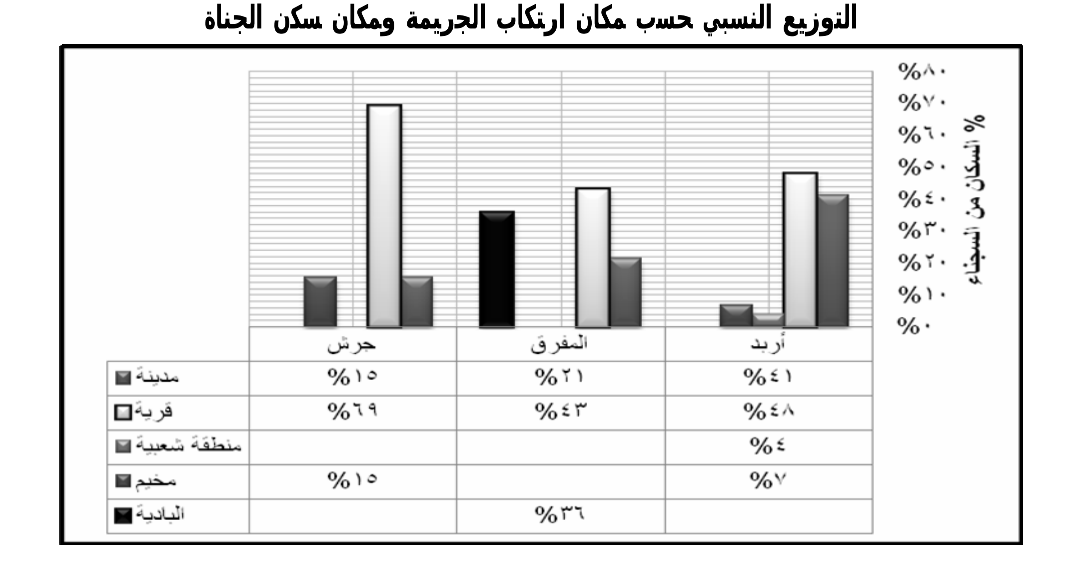
العلاقة بين مكان محافظة ولادة الجاني ومكان ارتكابه للجريمة



ثم جاء متغير مكان سكن الجاني في المرتبة الثانية من حيث التمييز المكاني للجناة، فقد بينت النتائج في الشكل 14 أن انفراد محافظة أربد بوجود جناة من سكان المناطق الشعبية، وانفراد الجناة من محافظة المفرق بوجود جناة من سكان البادية ، أما الجناة في محافظة جرش فقد كانوا في الغالب من القرى.

الشكل(12)

التوزيع النسبي حسب مكان ارتكاب الجريمة ومكان سكن الجناة



جدول(15)

الأوزان التمييزية للمتغيرات المميزة في الدالة التمييزية المدورة

المتغير	أربد	المحافظة المفرق	جرش
النوع الاجتماعي	75.239	68.033	65.216
العمر بالسنوات	5.132	5.400	5.610
مكان ولادة الجاني	**13.801**	**36.741**	**89.042**
مكان السكن الذي تقيم فيه	**19.531**	**21.955**	**11.422**
الحالة الزواجية	-20.137	-15.674	-16.112
المستوى التعليمي	4.997	5.522	6.577
المهنة للمبحوث	2.807	2.826	-.456
المهنة للوالد	2.359	2.417	3.097
المهنة للأم	-4.601	-3.470	2.980
الدخل الشهري	.001	.004	.012
عدد أفراد الأسرة للوالدين	-1.596	-1.586-	.156
الوضع الأسري	24.750	27.683	37.409
عدد أفراد الأسرة التي تعيش معها	1.258	1.111	-.069-
نوع السكن	-23.178	-24.798	-19.521-
عدد غرف المنزل من غير المرافق	9.444	9.128	5.777
ملكية المسكن	40.920	39.608	33.845
كيفية الوصول إلى مكان الجريمة	45.006	44.077	47.706
عدد الشركاء في الجريمة التي ارتكبتها	-3.761	-6.139	-6.852
العلاقة التي تربطك بالشركاء إن وجد	-.90	-1.903	-5.507
العلاقة التي تربطك بالمجني علية	1.026	.994	-2.720
هل أنت نادم على ارتكاب الفعل ألجرمي	10.337	9.132	.462
الثابت	-237.222	-287.185	-400.751

Fisher's linear discriminant functions

المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحددة لوقت ارتكاب الجريمة بالشهر :

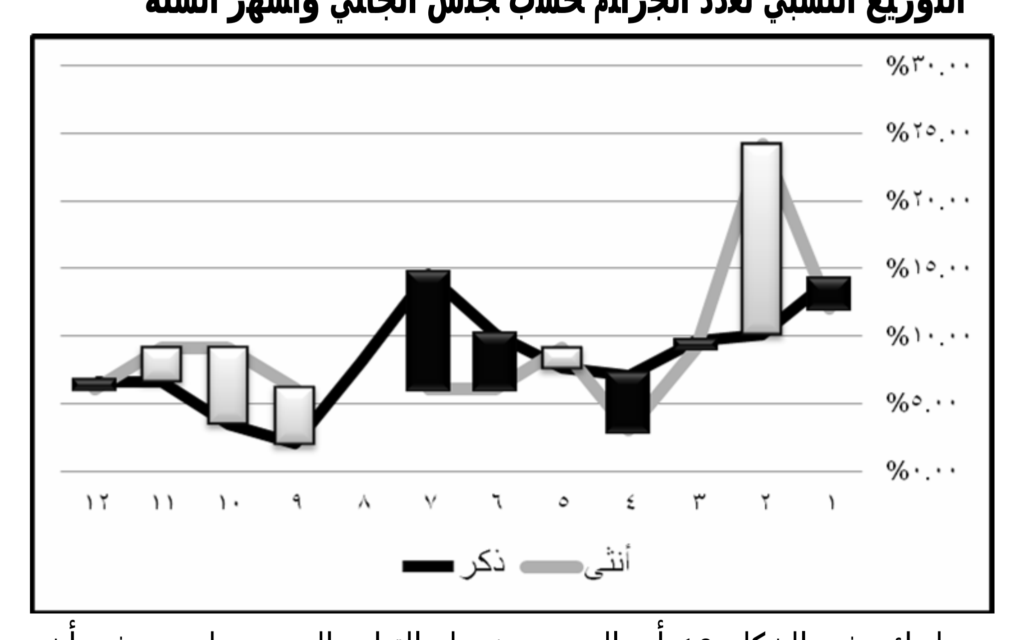
السؤال الثامن ب : ما هي المحددات الاجتماعية والاقتصادي لاختيار الشهر الذي ارتكبت فيه الجريمة؟.

يبين الجدول 15المتغيرات التي اظهر التحليل التمييزي المتدرج أنها تكفي للتمييز بين السجناء حسب وقت ارتكاب الجريمة بأشهر السنة، ورتبة كل متغير منها من حيث إسهامه في التمييز كما تحدد ذلك قيم F المحسوبة في اختيار F للإبعاد (Partial

(F Ratioالذي يقيس مقدار التفرقة (Discrimination) الذي يساهم فيه المتغير بعد الأخذ بالاعتبار التفرقة التي تحدثها بقية المتغيرات، علماً بأن أقل قيمة للمعدل (F) الجزئية للمتغير يجب أن تساوي الواحد ليدخل في التحليل، حيث تم تطوير نموذج التنبؤ من خلال متغيرين من بين السبعة عشر متغير التي تم إجراء الدراسة عليها و تستطيع التفريق أو التمييز بين اختيار أشهر السنة في ارتكاب الجريمة من قبل الجاني وهما : النوع الاجتماعي، وعدد الشركاء في ارتكاب الجريمة .ونلاحظ من بيانات الشكل 15 أن جرائم النساء تتركز في أشهر شباط ومن أيلول حتى كانون الأول وأيار، أما جرائم الرجال فبالرغم من أنها دائماً أعلى من جرائم النساء إلا أنها تتركز في أشهر نيسان وحزيران وتموز.

الشكل(13)

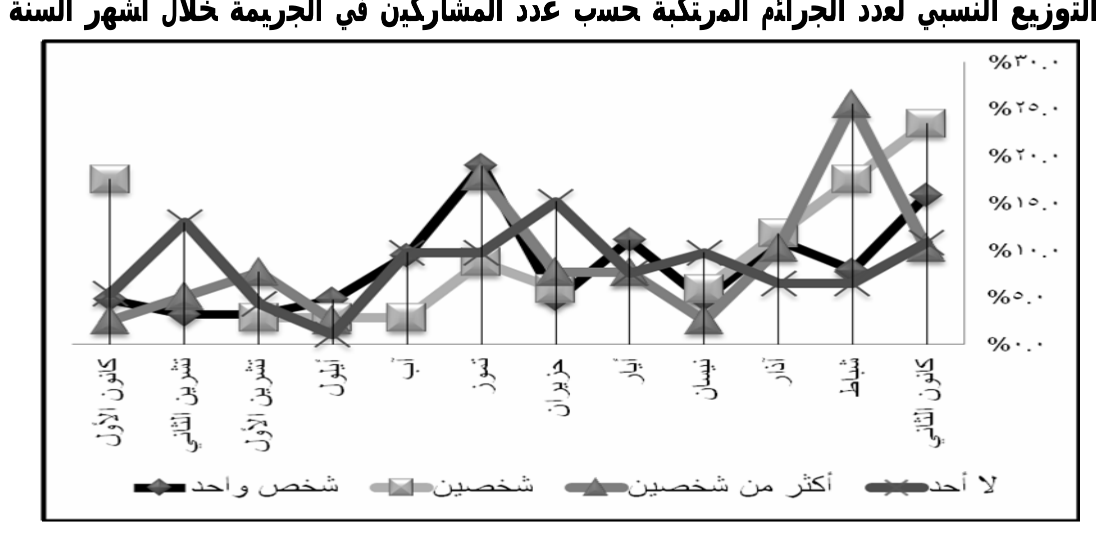
التوزيع النسبي لعدد الجرائم حسب جنس الجاني وأشهر السنة



وتبين لنتائج في الشكل 13 أن المجرم يفضل القيام بالجريمة لوحده في أشهر نيسان وحزيران وتشرين الثاني، بينما يمكن أن يكون معه شريك واحد خلال شهري تموز وآب، ويفضل أن يكون معه شخصين في أشهر كانون الأول والثاني وآذار، ويفضل مشاركة أكثر من أثنين في الجريمة خلال شهر شباط .

الشكل(14)

التوزيع النسبي لعدد الجرائم المرتكبة حسب عدد المشاركين في الجريمة خلال أشهر السنة



جدول(16)

الأوزان التمييزية للمتغيرات المميزة في الدالة التمييزية المدورة

المتغير	Wilks' Lambda	F	df1	df2	Sig.
النوع الاجتماعي	**.764**	**2.109**	**11**	**75**	**.030**
مكان ولادة الجاني	.903	.734	11	75	.702
مكان السكن الذي تقيم فيه	.886	.881	11	75	.563
الحالة الزواجية	.898	.776	11	75	.662
المستوى التعليمي	.929	.525	11	75	.881
المهنة للمبحوث	.866	1.054	11	75	.410
المهنة للوالد	.889	.853	11	75	.588
المهنة للأم	.892	.829	11	75	.612
الوضع الأسري	.835	1.350	11	75	.215
نوع السكن	.863	1.087	11	75	.383
ملكية المسكن	.883	.902	11	75	.542
كيفية الوصول إلى مكان الجريمة	.833	1.365	11	75	.207
عدد الشركاء في الجريمة التي ارتكبتها	**.775**	**1.977**	**11**	**75**	**.043**
العلاقة التي تربطك بالشركاء إن وجد	.855	1.155	11	75	.333
العلاقة التي تربطك بالمجني علية	.845	1.247	11	75	.272
هل أنت نادم على ارتكاب الفعل ألجرمي	.931	.509	11	75	.891
فئة الدخل (دينار/شهر)	.803	1.677	11	75	.095
فئة العمر	.873	.989	11	75	.464
فئة عدد غرف المنزل	.923	.570	11	75	.847
فئة حجم الأسرة/ فرد	.886	.877	11	75	.566
فئة حجم الأسرة للمقيمين في المنزل(فرد)	.904	.723	11	75	.713

*يشار إلى المتغير المهم في التمييز بالعلامة *والى رتبته من حيث قدر إسهامه في التمييز بالرقم المكتوب بين قوسين إلى يسار العلامة، وحددت الرتبة للمتغير المهم بقيمة F المحسوبة من اختبار F الجزئي للإبعاد (F-To-Remove-Test).

ولتحديد الأبعاد (الاتجاهات) التي يكون فيها تمييز المتغيرات المختارة أكبر ما يمكن –حسب الدوال التمييزية -يبين الجدول 17عدد الدوال التمييزية الدالة إحصائياً (0.05 =)، والقيمة المميزة لكل دالة، ونسبة التباين بين مجموعات السجناء التي فسرتها، ومعامل الارتباط القانوني بين الدالة، ومجموعات السجناء .

جدول(17)

الدوال التمييزية الدالة إحصائيا ومعاملات ارتباطها القانوني للسجناء حسب شهر ارتكاب الجريمة

	الدالة الأولى		
معامل الارتباط القانوني Canonical Correlation	نسبة التباين% % of Variance	القيمة المميزة Eigenvalue	عدد الدوال الدالة إحصائياً
100.0	100.0	4603.42	1

First 1 canonical discriminant functions were used in the analysis.

ويبين الجدول 18 أن النموذج عال الدقة في تنبؤ الجرائم حسب أشهر السنة والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وعند درجة%100 ، كما تشير قيمة ولكس لامبدا لمعيار التفرقة بين المجموعات وهي قيمة مساوية للصفر ويدل هذا على وجود تفرقة عالية بين المجموعتين، حيث كانت لامبدا ذات دلالة إحصائية عند مستوى0.00 ، وبلغت قيمة مربع كاي 59.04 وبدلالة إحصائية.0.00

جدول(18)

دقة اختبار النموذج

Sig.	df	Chi-square	Wilks' Lambda	اختبار النمذج (Test of Function)
0.00	6	59.04	0.00	1

9.4 المناقشة:

إن فهم مكان وقوع الجريمة وربط ذلك بنوعها قد يساعد على التوصل إلى فهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار أنواع من الجرائم في أحياء معينة من المدينة دون غيرها، وهذا قد يساهم في وضع أسس المكافحة والعلاج.

وسيتم في هذا الجانب مناقشة النتائج المتحصل عليها ,وربطها بأهداف الدراسة التي ستسعى إلى تحقيقها وفق ألمنهجيه العلمية السليمة.

الهدف الأول :التعرف على أنواع الجرائم المرتكبة في إقليم الشمال ودافع ارتكابها

توصلت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف الجرائم التي دخل بسببها المجرمين السجون في إقليم الشمال (53%) كانت الجرائم الواقعة على الأموال، ثم الجرائم الواقعة على الأشخاص(28%) ، فجرائم أمن الدولة بالمرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية لعدد السجناء من إقليم الشمال.(14%) وأن مركز المدينة التجاري هو منطقة الجذب الرئيسية للانحراف والمنحرفين ويتدرج هذا الجذب كلما ابتعدنا عن منطقة الوسط حتى يتقلص في الاحياء التي تقع على اطراف المدينة (في ضواحي المدينة) .

وكان السبب في دخول 34% من السجناء السجن الفقر والحاجة للمال، و 15% زيادة الثروة والدخل، وحوالي 10% الصدفة، و 7.4% رفقاء السوء، و 6.6% التفكك الأسري، و 6% الشهوة، و 5% الرغبة في الانتقام .أما باقي الأسباب فقد توزعت على :الشرف، والثأر، واللذة، بنسب تراوحت بين 3% و 1.6% من أسباب دخول السجن .

وتلتقي نتائج هذه الدراسة مع نتائج (درويش،1994) على أن ارتكاب الجريمة في الأردن كان في الغالب بدافع الحاجة المادية وصعوبة الحصول على عمل .ومع دراسة(الصالح،2002) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، والمعدل العام للجريمة .وهذه النتائج تؤيد ما توصل إليه المؤرخ الانجليزي توماس مور على أن سوء الأحوال المعيشية، والحرمان هو الدافع إلى ارتكاب الجريمة (شتا،1987) فغياب الفرصة للعيش الكريم يدفع الأفراد إلى الانحراف والجريمة، بالإضافة إلى أن إحساس البعض بالغبن الاجتماعي أو القهر

من عدم توفر الفرص لديهم بينما تتاح مثل هذه الفرص للآخرين يزيد من معاناتهم وإحباطهم واحتمال تكون النزعة الإجرامية لديهم (الوريكات، 2008)

الهدف الثاني :التعرف على التوزيع الجغرافي لمكان حدوث الجرائم في إقليم الشمال على مستوى المحافظة، واللواء، والمدينة، والحي، ومكان حدوث الجريمة.

وللتعرف على مكان ارتكاب الجريمة تبين أن 49% من الجرائم وقعت خارج محافظات الشمال .في المقابل فإن 38.6% من الجرائم كانت في محافظة أربد وكان حوالي 82% منها في لواء قصبة أربد توزعت على بشكل أساسي على مدن أربد وبالتحديد الحي الغربي وفي الشارع الفرعي بهدف إلحاق الضرر بالمال والأشخاص، والحي الشرقي في الشوارع والساحات بهدف إلحاق الضرر بالمال والأشخاص، والحي الجنوبي في المحال التجارية بهدف إلحاق الضرر بالأشخاص، وفي وشارع 30 في المنازل في مدينة أربد بهدف إلحاق الضرر بالمال .و 11%في لواء ومدينة الأغوار الشمالية وبالتحديد منطقة الإسكان في المنازل بهدف إلحاق الضرر بالمال، ومنطقة الحمام في المنازل بهدف إلحاق الضرر بالأشخاص، والحي الغربي في الحال التجارية بهدف إلحاق الضرر بالمال، والشارع العام والحقول بهدف إلحاق الضرر بالأشخاص . و 4%في لواء ومدينة الرمثا وبالتحديد في الحي الشرقي في الحال التجارية لهدف إلحاق الضرر بالأشخاص والمنازل بهدف إلحاق الضرر بأمن الدولة .و 3%في لواء ومدينة الكورة وبالتحديد في كفر الما في الشوارع والساحات بهدف إلحاق الضرر بالمال، ودير أبي سعيد في المحلات التجارية والمنازل بهدف إلحاق الضرر بالمال، و 1%في لواء ومدينة بني عبيد.

أما نسبة الجرائم المرتكبة في محافظة المفرق فقد بلغت 5.6% جميعها كانت في لواء قصبة المفرق توزعت على مدينتي المفرق وسط البلد وفي المحلات التجارية بهدف إلحاق الضرر بالمال والأشخاص والشوارع والساحات بهدف إلحاق الضرر بالمال وأمن الدولة والشوارع الفرعية بهدف إلحاق الضرر بأمن الدولة .والخط الصحراوي في الشارع العام بهدف إلحاق الضرر بأمن الدولة، والخلاء المجهول بهدف إلحاق الضرر بالأشخاص وأمن الدولة .وبلعما بالتحديد في الخربة السمرة في الشارع العام بهدف إلحاق الضرر بالأموال وأمن الدولة .

والجرائم المرتكبة في محافظة جرش بلغت نسبتها 5% جميعها كانت في لواء قصبة ومدينة جرش توزعت على مدينتي جرش :الحي الغربي في الشارع الفرعي، وسوف :مخيم سوف في الحال التجارية بهدف إلحاق الضرر بالأموال.

وبلغت فقط نسبة الجرائم الواقعة في محافظة عجلون % 1.5 كانت في قصبة عجلون توزعت على مدينتي عجلون :الحي الشرقي في الحقول، وعنجرة :كل من الحي الشرقي في الشوارع والساحات والشارع العام والحي الجنوبي في الحقول بهدف إلحاق الضرر بالأشخاص.

إن هذه النتائج تختلف قليلاً مع نظرية مدرسة شيكاغوا خاصة في منطقة أربد حيث وقعت الجرائم في المدن وبالتحديد الأحياء الشعبية فيها وليس الحي الريفي أو النائي، أو حي الأجانب، أو الحي الذي يعيش فيه أشخاص غير متزوجين .(وربما يبرر هذه النتائج العالم كليفورد شو Clifford Shaw) إلى أن الجنوح والجريمة نتيجة لا مفر منها مع توسع المدينة وامتدادها .(Shaw, 1944 : 218) وأن مركز المدينة التجاري هو منطقة الجذب الرئيسية للانحراف والمنحرفين ويتدرج هذا الجذب كلما ابتعدنا عن منطقة الوسط حتى يتقلص في الأحياء التي تقع على أطراف المدينة (في ضواحي المدينة)

الهدف الثالث :التعرف على توزيع وقت حدوث الجريمة حسب فصول وشهور السنة، والساعة التي وقعت فيها الجريمة.

وحول المحددات الزمنية للجريمة توصلت الدراسة أنها تتركز بشكل أساسي في فصلي الصيف حيث أن نسبة الجرائم تزداد من شهر أيار حتى تصل إلى قمتها في شهر تموز فتعاود الانخفاض، ثم الشتاء حيث تصل نسبة الجرائم إلى مستويات مرتفعة في شهر كانون الثاني ولكن تبدأ بالانخفاض بالتدريب إلى شهر أيار، أما في فصول الخريف والربيع فتكون أقل حيث تصل الجرائم إلى أدنى مستوياتها في شهر أيلول، ولم يتبين وجود اختلاف في توزيع أنماط الجرائم على فصول السنة حيث كانت تتركز في فصلي الصيف ثم الشتاء وبدرجة قليلة في فصلي الخريف والربيع، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات العالمية بأن الجرائم تزداد خلال فصل الصيف إذ تتناسب طردياً مع ارتفاع درجة الحرارة (عبد الستار، 2008) وتلتقي هذه النتائج مع نتائج دراسة

(المهيرات، 2000) في أن أكثر الفصول تسجيلاً للجريمة كان فصل الصيف، في شهر أيار بالتحديد.

وكانت نسبة الجرائم بمختلف أنماطها باستثناء تلك المتعلقة بأمن الدولة ترتفع في وقت الظهير وبالتحديد الساعة الثانية عشر، وفي ساعات الصباح الثانية والخامسة صباحاً، ووقت المساء الساعة الثامنة، إلا أن نسبة وقوع الجرائم في الساعة السابعة صباحاً، والساعة الرابعة مساءاً تعد منخفضة، وأما جرائم أمن الدولة فقد كانت تختلف قليلاً حيث كانت تتركز في الساعة الحادية عشر والثانية عشر ظهراً وتنخفض من السعة الواحدة حتى الخامسة مساءاً ثم تعود بالظهور مرة أخرى.

الهدف الرابع :تحديد البعد والمسافة المتعلقة بمكان وزمان حدوث الجريمة، من خلال توزيع الجريمة حسب المسافة المقطوعة من مكان سكن الجاني إلى مكان حدوث الجريمة (كيلومتر مربع)، ووسيلة الوصول إلى موقع الجريمة.

أما المسافة المقطوعة بين موقع إقامة الجاني وحدث الجريمة فقد كانت في الغالب أكثر من30 كم أو أقل من5 كم، بينما كان أدناها للمسافة من 20 إلى 30 كم، وبينما كان أغلب الجرائم يقع لمسافة أكثر من 30 كم عند الجرائم الواقعة على الأموال وأمن الدولة نجدها تصل إلى أقل من 5 كم عند الجرائم الواقعة على الأشخاص.

كانت وسائل المواصلات المستخدمة للوصول إلى مكان حدوث الجريمة هي : السيارة الخاصة أو المشي على الأقدام أو وسيلة مواصلات أخرى مثل المستأجرة أو سيارة مسروقة، وكانت وسيلة المواصلات الغالبة المستخدمة للوصول إلى موقع ارتكاب الجريمة عند مرتكبي جرائم أمن الدولة استخدام السيارة الخاصة، وعند مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال والأشخاص المشي على الأقدام، وعند مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال وسيلة نقل أخرى.

الهدف الخامس :التعرف على أثر الصحبة وعدد الشركاء في ارتكاب الجريمة، ودرجة العلاقة بين الجاني والشركاء، والجاني والمجني عليه.

توصل التحليل الإحصائي لمربع كاي $(.5, \alpha \leq 0.0126 = {}^2\chi)$ إلى وجود اختلافات معنوية بين نسبة وقوع الجرائم باختلاف عدد المشاركين في الجريمة .وتبين

أن نسبة ارتكاب الجرائم تنخفض بارتفاع عدد المشاركين في الجريمة، أي أن الأغلبية يميلون لارتكاب جرائم بأقل عدد مشاركة في الجريمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن عدد الجرائم الواقعة على الأموال والأشخاص يزداد كلما قل عدد المشاركين فيها، أما بالنسبة لجرائم أمن الدولة فالوضع يختلف قليلاً حيث ميل مرتكبي هذا النوع من الجرائم إلى وجود شركاء معهم .وتبين أنه في الغالب لا توجد صلة علاقة مباشرة بين الجاني وشركائه في ارتكاب الجريمة عند مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال والأشخاص، في حين أن مرتكبي جرائم أمن الدولة كانوا يفضلون ارتكابها مع الأصدقاء، كما أن الجميع لا يرغبوا في مشاركة الجيران في جرائمهم.

وتوصلت الدراسة إلى أن نصف الجرائم المرتكبة كانت لا توجد صلة مباشر بين الجاني والمجني عليه، وتبين وجود صلة قرابة أكبر تربط بين مرتكبي الجرائم على الأشخاص والمجني عليهم، مقارنة مع مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال، وجرائم أمن الدولة.

لقد كانت الصفة الغالبة عند 86% من مرتكبي جرائم أمن الدولة، و 70%من مرتكبي الجرائم الواقعة على الأموال، و 69%عند مرتكبي الجرائم الواقعة على الأشخاص الشعور بالندم على ارتكابهم للجريمة.

الهدف السادس :تحديد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المحددة لمكان وزمان ارتكاب الجريمة.

وحول المتغيرات الديمغرافية والاقتصادية التي تميز بين السجناء من حيث مكان ووقت حدوث الجريمة، توصلت الدراسة إلى أن أكثر المتغيرات تمييزاً لمكان ارتكاب الجريمة (المحافظة) كان متغير مكان الولادة للجاني حيث هيمن وبدرجة اختلاف واضحة خاصة عند السجناء من محافظة جرش، فالسجناء الذين ارتكبوا الجريمة داخل محافظة جرش جميعهم كانوا من مواليد نفس المحافظة، ولم يذهبوا أو يرتكبوا جرائم خارج محافظتهم، أم باقي الحافظات الأخرى فقد ارتكبوا جرائم خارج محافظتهم، ثم جاء متغير مكان سكن الجاني في المرتبة الثانية من حيث التمييز المكاني للجناة، حيث انفردت محافظة أربد بوجود جناة من سكان المناطق الشعبية، وانفراد الجناة من محافظة المفرق بوجود جناة من سكان البادية، أما الجناة في محافظة جرش فقد كانوا في

الغالب من القرى .وتتفق هذه النتائج مع دراسة (درويش،1987) على أن المناطـ ـق السكنية الشعبية تعد مناخا ملائماً لمرتكبي جرائم السرقة.

10.4 التوصيات:

سيتم الاعتماد في التوصيات على ضوء النتائج المعطاة واعتبار نتائجها الإحصائية قاعدة لواقعية هذه التوصيات .

1. نظراً لكون الفقر والحاجة هو الدافع الرئيس لارتكاب الجريمة توصي الدراسة بتوفير فرص العيش الكريم للمواطنين من خلال تأهيل السجناء والشباب على مهن حرفية مع توفير العمل المناسب لهم .
2. يجب احتواء وتأهيل الذين يتخرجون من السجون كون الدراسة بينت أن أكثرهم نادمين وهم بحاجة إلى الاحتواء وقبول المجتمع لهم، وذلك من خلال برامج برامج التأهيل المجتمعي والإعلامي.
3. العمل على وضع خطة زمنية وجغرافية لاحتمال وقوع الحوادث والجرائم خلال أوقات السنة مع التركيز على رفع مستويات الاستعداد لدى الجهات الحكومية خلال فصل الصيف وبالتحديد شهر أيار .وفي فصل الشتاء وبالتحديد في شهر كانون الثاني.
4. توصي الدراسة بالتركيز في كشف الجرائم داخل محافظة جرش على من هم من مواليد نفس المحافظة خاصة من القرى، وفي محافظة أربد على سكان المناطق الشعبية خاصة داخل المدن، ومحافظة المفرق على سكان البادية .
5. تأمين وتكثيف عدد الدوريات الأمنية الجوالة على الطريق الصحراوي المؤدي إلى المفرق خاصة فيما يتعلق بجرائم لتهريب المختلفة، وفي وقت الظهير وبالتحديد الساعة الثانية عشر، وفي ساعات الصباح الثانية والخامسة صباحاً، ووقت المساء الساعة الثامنة.
6. فتح مراكز للتدريب والتوعية السريع لعلاج ارتكاب الجرائم، وتوفير فرص عمل مناسبة للمجرمين، مع المحافظة على توفير دخل مناسب يسد الحاجات الأساسية والسكن الملائم للأسرة ويرفع من مستوى المعيشة، بحيث يكون

ذلك بالمشاركة في تحمل المسؤولية بين أرباب العمل الجدد ومؤسسات العون الاجتماعي ووزارة العمل .

7. توفير مزيد من الرعاية مع تركيز الاهتمام بالتوعية والإرشاد الديني والنفسي من خلال برامج الإرشاد الجمعي والفردي لكل حالة خاصة، وعلاج الأمراض النفسية التي قد تقود إلى ارتكاب الجريمة.
8. تشديد الحراسات على الأماكن المعرضة لارتكاب الجرائم ، ونشر الوعي الأمني بين الناس للمحافظة على ممتلكاتهم، وتدعيم الأجهزة الأمنية بالسيارات والمعدات، وتوفير مزيد من رجال الأمن ونشرهم، وتكثيف دوريات الشرطة في الشوارع ليلاً ونهاراً.
9. ضرورة ضبط الهاربين من أحكام الجرائم ، وتشديد العقوبة عليهم ، وتحسين أحوال السجون ، وسرعة البت في قضايا الجرائم.
10. ضرورة تكثيف دور الإصلاح والتأهيل والرعاية الاجتماعية وكذلك الاهتمام ببرامجها لتمكينها من إعادة تأهيل المجرمين وإعدادهم وتدريبهم لممارسة مهن حرفية شريفة تعيلهم وتعيل أسرهم وتوفير فرص العمل للشباب العاطلين عن العمل .

المراجع

أ- المراجع العربية :

البداينة، ذياب (2003) **واقع وآفاق الجريمة في المجتمع العربي**، أكاديميـة نـايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية .

بدوي، عبد الرحمن عبد ا (2003) **التوزيع المكاني للجريمة في مدينة الريـاض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان**، رسالة ماجستير غير منشورة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

البشرى، محمد الأمين (1997) **أنماط الجرائم في الوطن العربي**، أكاديميـة نـايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

بنهام، رمسيس (1970) **علم الإجرام**، ط 1، منشأة المعارف، الاسكندرية.

أبوتوتة، عبد الرحمن محمد (1999) **علم الإجرام**، ط 1، المكتب الجامعي، القاهرة.

الثقفي، سلطان أحمد (1993) **بعض خصائص وسمات الجريمة والأداء الشرطي في محافظة الطائف** . مركز أبحاث الجريمة، الرياض، السعودية .

الحاتمي، عبد ا احمد (2008) **اتجاهات الجريمة في المناطق الحضرية :دراسـة استشرافية لواقع وأنماط الجريمة في مدينة جدة** رسالة ماجـستير غيـر منشورة، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنيـة، الرياض .

حجازي، مصطفى (2005) **الإنسان المهدور – دراسة تحليلية نفسية اجتماعيـة** – المغرب، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

الحديثي، مساعد بن ابراهيم (1995) **مبادئ علم الاجتماع الجنـائي**، ط1، مكتبـة العبيكان، الرياض، السعودية .

حلمي، فرحان محمد الزواهرة (2010) **محددات جريمة السرقة من وجهـة نظـر نزلاء مركز إصلاح وتأهيل بيرين" دراسة ميدانية في محافظة الزرقـاء**، جامعة مؤتة، الكرك.

الحواس، عارف علي (1997) **نمذجة التوزيع المكاني لقوة الشرطة والجرائم فـي مدينة الرياض** مركز مكافحو الجريمة، الرياض، السعودية .

خاف، محمد(1986) **مبادئ علم الإجرام**، ط4، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيـع والإعلان.ليبيا.

الخليفة، عبد ا حسين (1992) **المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحيـاء مدينة الرياض** . مركز أبحاث الجريمة، الرياض، السعودية .

خليل، أحمد ضياء الدين محمد (د .ت) **الظاهرة الإجرامية بين الفهـم والتحليـل**، ط1، القاهرة .

دائرة الإحصاءات العامة،(2009) **الأردن بالأرقام** ، العدد . 12.

دائرة الإحصاءات العامة، من عـــام .(2005 - 2002) **التعـداد العـام للـسكان والمساكن**

درويش، خليل (1994) ظاهرة السرقة في الأردن دراسة مسحية اجتماعيـة علـى النزلاء في دور الإصلاح والتأهيل، **دراسـات**، المجلـد (12)، العـدد 4، ص123 عمان.

الدوري، عدنان (1973) **أصول علم الإجرام: أسباب الجريمـة وطبيعـة الـسلوك الإجرامي**، الكتاب الأول، جامعة الكويت .

ربايعة، احمد (1985) أنماط الجريمة في المجتمع الأردني وأشكال توزيعها، **بحوث دراسات الجامعة الأردنية**، المجلد 12، العدد11، ص 320

السراج، عبود (1981) **علم الإجرام وعلم العقاب**، جامعة الكويت، الكويت .

السرحان، سلطان (2001) **موسوعة محافظة المفرق "دراسة أدبية"، تاريخيـة، جغرافية، عشائر** "عمان، الأردن.

السقا، محمود (1978) **فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية**، منشأة المعارف، القاهرة .

السودي، عبد المهدي (1996) **تطور الجرائم الماسة بالأخلاق فـي الأردن 1990- 1993** دراسة لحجمها واتجاهاتها والخـصائص الاجتماعيـة لمرتكبيهـا والمجني عليهم فيها) دراسة اجتماعيـة، (**دراسـات، العلـوم الإنـسانية والاجتماعية**، المجلد 23، العدد الأول، ص414 .

شتا، السيد (1987) **علم الاجتماع الجنائي**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .

شكور، جليل وديع (1998) **أمراض المجتمع**، ط، الدار العربية للعلوم، بيروت .

الشمري، عدلي(1992) **السلوك الانحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحـة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الصالح، مصلح (2002)**التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة، دراسـة فـي علـم الاجتماع الجنائي**، الوراق للنشر، عمان.

الصويركي، محمد علي (2006) **إربد :المدنية تاريخ وحضارة وآثار**، أمانة عمـان الكبرى ـ عمان ، الأردن .

الصيفي، عبد الفتاح (1973)**علم الإجرام** ، دراسة حول ذاتيته ومنهجه ونظرياته ، بيروت .

الظاهر، نعيم .(2005) **جغرافيا الأردن** .عالم الكتاب الحديث، إربد، الأردن.

أبوعامر، محمد (1985) **دراسة في علم الإجرام والعقـاب**، ط1، دار المطبوعـات المصرية، الإسكندرية، الحديث، الإسكندرية .

عبد الستار، فوزية (2008) .**مبادئ علم الأجرام وعلـم العقـاب**، دار المطبوعـات الجامعية بالإسكندرية .

علي، علي عبد السلام (1997) **جريمة النشل بين المعرفة والوقايـة**.ط1، مكتبـة النهضة المصرية، القاهرة .

العمر، خليل (1990) **جغرافية الإسكان :تحليل مقارن لإحـصاءات الجريمـة فـي المملكة الأردنية الهاشمية لعامي /1996-1994** مطبعة جامعة صلاح الدين .

العمر، خليل (2009) **التباين المكاني والزماني**، ط 1، جامعة تكريت، العراق .

غنيم ، خالد اسماعيل علي (2004) **الجرائم الأكثر شيوعا في المجتمعات الإنـسانية**، ط1، الديوان للخدمات المطبعية ، عمان – الأردن.

غيث، محمد عاطف (1989) **قاموس علـم الاجتمـاع**، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية .

الفخري، حسن عبد الفتاح (1997) علاقة المتغيرات البيئية بالسلوك العدواني لـدى الأطفال، **مجلة شؤون الاجتماعية**، الإمارات العربية المتحدة، عدد54،ص 510.

الفيصل، خالد بن حمد (2008) **التباين المكاني لجريمة السرقة في مدينـة حائـل دراسة جغرافية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيـا، جامعـة مؤتة.

القهوجي، علي عبد القادر (1985) **علمي الإجرام والعقاب**، ط 1، مكتبـة النهـضة المصرية، الإسكندرية .

كاره، مصطفى عبد المجيد (1992) **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**، ط 2، معهـد الإنماء العربي، بيروت .

كرم، جاسم محمد يوسف (1992) جغرافية الجريمة في الكويت، **مجلـة دراسـات الخليج**، جامعة الكويت، المجلد17 ، العدد .64، ص224.

ليلة، رزق سند ابراهيم (1990) **قراءات فـي علـم الـنفس الجنـائي**، ط 1، دار النهضة العربية، بيروت .

المبيضين، عاكف محمد (1994) **الخصائص الديمغرافية للمحكومين وأثرها علـى الجريمة في الأردن دراسة ميدانية على عينة من المحكومين في مراكـز الإصلاح والتأهيل في المملكة الأردنية الهاشمية**، رسالة ماجـستير غيـر منشورة، الجامعة الأردنية .

محيا، ناصر بن متعب (2003) **العلاقة بين النمـو الـسكاني والكثافـة الـسكانية والجريمة: دراسة تطبيقية على مراكز الشرطة بمدينة الريـاض**، مركـز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

مديرية الأمن العام (2010) **إدارة المعلومات الجنائية** .

مطر، مصطفى رزق (1984) **علم اجتماع الجريمة والسلوك المنحـرف**، الجـزء الأول، ط 1، الدار الجامعية، القاهرة .

المغربي، سعد .الليثي، احمـد (1997) **الفئـات الخاصـة وأسـاليب رعايتهـا: المجرمون**، ط 1، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة .

المهيرات، بركات النمر (2000) **جغرافيا علم الأجـرام الكـارتوجرافي، دراسـة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية**، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

الوريكات، عايد عواد (2008) **نظريات علم الجريمــة**، ط1، دار الـشروق للنـشر والتوزيع، عمان –الأردن .

ب .المراجع الأجنبية:

Berthelot, Emily; Blanchard, troy and Brown Timothy (2008) . **Commuting and Theft : The Effect of Journey to work Patterns on Crime Rates, A Spatial Analysis.** Conference Papers _ American Society of Criminology, Annual Meeting.

Buonanno, Paolo and Montolio, Daniel (2008) . Identifying the Socio Economic and Demographic Determinants of Crime: Across Spanish Provinces . **International Review of Law And Economics;** 28 (2).PP232

Block, Richard L., (1997) "**space, place and crime: hot spot Areas and hot places of liguor Related crime"** In Ronald V. Clarke, (series Editor), criminal Justice press, Monsey, N Y and the police Executive Research forum, Washington, D. C.

Eck,John E and Weisburd,David(1995).**Crime Places In Crime Theory**. In Ronald V. Clarke, (Series Editor) ,Criminal Justice Press,Monsey, NY and the police executive research forum, Washington, D.C.

Felson (1979). **Social Change and Crime Rate Trends**. . Phd Dissertation ,The JohNS Hopkins University

Herbert, David (1982). **The Geography of Urban Crime .** Longman, London .

Jianhong, Liu; Messner; Steven; Lening, zhang and Yue, Zhuo (2009) . Socio Demographic Correlates of Fear of Crime and the Social Context of Contemporary urban china . **America Journal of Community Psychology** ,PP.44 (1/ 2) .

Kevorkian, Nadera shalhoud. (1995) "**fear of crime in the Armenian Quarter of Jerusalem: physical and social correlations** " In Ronald V. clark, (series editor), criminal Justice press, Monsey, N Y and the police Executive Research forum, Washington, D. C.

Nietzel, T. Michael (1979). **Crime and its modification,** Pergamon International Library Press, N. Y.

Overton, Angela (2008). **Media Deciptions of Crime Distribution**. MS thesis ,university of Tennesssee,.

Rosenbaum, Dennis p., and paull J. Lavrakes. (1996). **"Criminality in space and crime: life course Analysis and the Micro- Ecology of crime**" In Ronald V. clarke (series editor), criminal Justice press, Monsey, N Y and the police Executive Research forum, Washington. D. C.

Stark, Rodney (1987). **Criminology**, Pergamon International Library Press, N. Y. 25 (4).

Shaw, C. (1944). **Delinquency Artists Chicago University** Press.

Tabangin, Donna; Flores Jacqueline and Emperador Nelson (2008) **Investigating Crime Hotspot Places and their Implication to urban Environmental Design : A Geographic visualization and Data Mining Approach** . Word Acedemy of Science, Engineering and Technology.

Tompson, Lisa and Townsley, Michael (2010) . Using Space - Time Patterns to Better predict Crimes. **International Journal of police Science And Management,** 12 (1).

Wing, Micheal and Tynon Joanne (2008) . Revisiting the Spatial Analysis of Crime in National forests **. Journal of Forestry** ,106 (2), 91 _99 .

الملحق(أ)

الاستبانة

بسم الرحمن الرحيم

استبيان خاص بدراسة

"التحليل المكاني وألزماني للجريمة والمجرمين في إقليم الشمال (2009-2000)

عزيزي المجيب ....

تحية طيبة وبعد ....

هذه الدراسة جزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم الجريمة .

من اجل تحليل الجريمة مكانيا وزمانيا في إقليم الشمال ،أرجو التكرم بالإجابة على الأسئلة وفق ما تراه مناسبا ، علما بأن هذه المعلومات سرية ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي ،ولذلك لا تكتب اسمك ، أو شيء يدل على شخصيتك ، شاكرا لكم حسن التعاون .

الباحثة

أروى سعيد

أرجو الإجابة على الأسئلة التالية وفق ما تراه مناسبا

1- العمر :

46 فأكثر 36-45 26-35 18-25

2 - مكان الإقامة حسب المحافظة :

إربد المفرق جرش عجلون

3- مكان السكن الذي تقيم فيه:

مدينة قرية منطقة شعبية مخيم

البادية

4- الحالة الزواجية :

أعزب متزوج مطلق أرمل

5- المستوى التعليمي :

أمي ابتدائي ثانوي دبلوم متوسط

جامعي

6- المهنة :

عاطل عن العمل طالب موظف مهن أخرى

7- الدخل الشهري بالدينار :

أقل من 100 100 -200

201-299 300 فأكثر

8- الوضع الأسري :

أحد الوالدين متوفي الوالدين منفصلين

الوالدين يعيشان معاً يتيم الوالدين

9- عدد أفراد الأسرة التي تعيش معها :

10 فأكثر 7 – 10 4 – 6 1-3

10-ما نوع الجريمة التي ارتكبتها :

....

....

....

11- مكان ارتكاب الجريمة :

محلات تجرية	المنازل	الشوارع والساحات	الحقول

الخلاء المهجور	شارع عام	شارع فرعي

12- مكان ارتكاب الجريمة :

المدينة ....:

اللواء ....:

الحي ــــــــ ....:

13- كيفية الوصول إلى مكان الجريمة .

سيارة خاصة	المشي	وسيلة نقل أخرى

14- بعد مكان مسكنك عن مكان ارتكاب الجريمة :

أقل من 5 كم	من 5كم 10– كم	من 10كم إلى أقل من 20 كم

20 كم إلى أقل من 30كم	أكثر من 30كم

15-الفصل الذي ارتكبت به الجريمة :

الشتاء	الصيف	الربيع	الخريف

16-الشهر الذي ارتكبت به الجريمة

	كانون ثاني (1)		ايار (5)		ايلول (9)
	شباط (2)		حزيران (6)		تشرين الأول (10)
	آذار (3)		تموز (7)		تشري الثاني (11)
	نيسان (4)		اب (8)		كانون الأول (12)

17- وقت ارتكاب الجريمة :

نهاراً		منتصف الليل		صباحاً

18- لماذا ارتكبت الجريمة .

....
....
....

19- ما الأدوات التي استخدمتها في ارتكاب الجريمة ؟

....

20- سبب اختيارك لموقع الجريمة ؟

....

21- عدد الشركاء في الجريمة التي ارتكبتها .

شخص واحد		شخصين		أكثر من شخصين		لا أحد

22- العلاقة التي تربطك بالشركاء إن وجد .

قرابة		صداقة		جار		لا يوجد صلة

23- العلاقة التي تربطك بالمجني علية.

قرابة		صداقة		جار		لا يوجد صلة

24- هل أنت نادم على ارتكاب الفعل ألجرمي .

نعم		لا

الملحق (ب)

قائمة المحكمين

مكان العمل	الاسم
جامعة مؤتة	أ .د عايد الوريكات
جامعة مؤتة	أ.د دوخي الحميطي
الجامعة الهاشمية	أ.د عباطة التوايه
جامعة مؤتة	د. حسن العوران
جامعة الزرقاء	د. حلمي فرحان الزواهرة